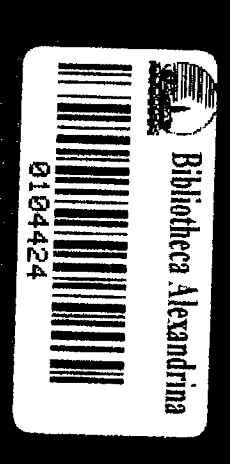

Bibliotheca Alexandrina
0104424







فضيحة السويس

أو

أكبر فضيحة مالية في القرن التاسع عشر

حقائق جديدة

عن فرديناند دلسبس وشركته

بناء على مذكرات نوبار الخطية والوثائق الرسمية المستمدة من محفوظات وزارة الخارجية البريطانية في لندن ووزارة الخارجية الفرنسية في باريس

تأليف

الدكتور محمد صبري

المطبعة العالمية ١٦، ١٧ شارع ضريح سعد بالقاهرة

١٩٥٨

الفصل الأول

تكوين الشركة وبدء الصراع

كان امتياز ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤[1] على جانب عظيم من الخطورة ، إذ خول الوالى بمقتضاه شركة أجنبية الحق فى شق قناة بين البحرين الأبيض والأحمر فى أرض الزاوية ، كما يسميها هانوتو ، بين أفريقيا وآسيا ، كما خولها بمقتضى المادتين الرابعة والسابعة من فرمان الامتياز ، الحق فى الاستيلاء ، بدون مقابل ، على جميع ما يلزم من الأراضى التى ليست ملكا للأفراد أو الداخلة فى الأملاك العامة لاستغلالها ، أو الانتفاع بها حوالى القناة البحرية والقناة الصالحة للملاحة التى ستصل ما بين النيل والبرزخ وتجلب الماء العذب للرى والشرب فى طريق الصحراء .

والذى زاد من خطورة الوضع هو إيجاد منطقة نفوذ أجنبية فى وقت كانت الدول تتزاحم فيه على الحصول على « امتيازات » ومصالح خاصة لها فى مصر منذ أواخر عصر محمد على . وقد استولت مصر ، بعد سنة ١٨٤٠ ،

(١) نشرنا فى كتابنا (أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨) نص فرمان الامتياز الصادر فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ ، وكان يجب أن نلحق به ، باعتباره متمماً له ، الكتاب الذى أرسله سعيد إلى دلسبس فى ٣ رمضان ١٢٧١ هـ الموافق ٢٠ مايو ١٨٥٥ ، وهذا نصه : « بما أن الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية يجب أن يصدق عليه السلطان ، أرسل اليك هذه الصورة لتحتفظ بها لديك . أما فيما يتعلق بالأشغال الخاصة بحفر قناة السويس فانه لا يجوز البدء فيها قبل الحصول على موافقة الباب العالى » .

على الشركة الإنجليزية المشرفة على إدارة النقل فى برزخ السويس ، وكانت تفكر فى تأميم كل ما هو أجنبى ، كما أنها ، فى عهد عباس ، حالت دون تنفيذ مشروع القناة لأنه كان خالياً من الضمانات الكفيلة بالمحافظة على حقوق البلاد وسيادتها . وكانت الحكومة الإنجليزية تبحث فى إنشاء بنك (بنك مصر) فى سنة ١٨٥٥ — ١٨٥٦ (فى أوائل عهد سعيد) لأغراض تجارية وسياسية فاحتج قنصل فرنسا ، كما أن قنصل إنجلترا ، من ناحيته ، فى سنة ١٨٥٧ رفض مساندة البنك المذكور فى النزاع الذى قام بينه وبين السلطة المحلية .

والواقع أن السياسة الإنجليزية لم تكن منزهة عن الغرض ولكنها كانت بعيدة النظر ، وقد رأت أن لا تجارى فرنسا وبقية الدول فى الاعتداء على السيادة المصرية بالتدخل المستمر وأن تكتفى بحماية مصالحها العليا . هذا يفسر الباعث الذى حمل إنجلترا على الاعتراض على جميع « الامتيازات » والترخيصات التى كان سعيد يمنحها بغير روية للشركات الأجنبية ، ثم لا يلبث أن يستردها بعد دفع تعويضات جسيمة .

كتب قنصل إنجلترا ، فى ١٦ أبريل سنة ١٨٥٧ ، يقول « إن هذه الشركات تريد السيطرة على سلطة الوالى ومحوها ، وأكثرها فرنسية » وبعد أن أشار إلى الشرط الذى وضعه الباب العالى لتنفيذ مشروع السكة الحديد الذى استولى عليه عباس الأول ، وكانت الشركات الإنجليزية والمختلطة تريد أن تستأثر به ، أكد « ضرورة الاحتفاظ فى يد الحكومة المحلية بالامتيازات المختلفة بدلا من التنازل عنها إلى الشركات الأجنبية » .

ولكن سعيداً كان رخواً متهاوناً يخضع للضغط القنصلى الأجنبى ، ولم يكن صُلّبياً يتقى هذه الشركات التى كانت تلاحقه وترهقه فى كل وقت . وقد رخص ، فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٥٤ ، بتكوين شركة مصرية تجارية لجر السفن فى مجرى النيل والقنوات ، شركة (الانجرارية) . وكان غرض الوالى تشجيع المشروعات التى تهدف إلى زيادة الرفاهية والثروة فى البلاد . ثم منح بعد ذلك مسيو رويسنار ، قنصل هولندا ، الذى أصبح فيما بعد وكيل شركة قناة

السويس ، امتيازاً لمدة ١٥ سنة « لجر البضائع الصادرة والواردة ، من حبوب ومحاصيل متنوعة ، بالبخار ، فى المياه المصرية كلها » . ونصت المادة ١٢ من عقد الامتياز : « بما أن الشركة مصرية صميمة فلا يحق لأى عضو أو مساهم فيها الالتجاء إلى القنصليات عند حدوث أى نزاع بينه وبين الحكومة » . ولكن على الرغم من كل هذا التحرز أثارت هذه الصفقة احتجاج الإنجليز وغيرهم بدرجة أن أحد الرعايا البروسيين المقيمين فى مصر ، كان يرى أن الوالى لا يملك حق منح مثل هذا الالتزام دون موافقة سابقة من الباب العالى فعول على إنشاء شركة تجارية (انجرارية) مماثلة ، لحسابه الخاص ، على الرغم من وجود الشركة صاحبة الامتياز .. وتمكن ، بمساعدة قنصله ، من الذهاب إلى الاسكندرية ، بمراكب مشحونة بالمحاصيل المصرية ، تجرها باخرتان تحملان العلم البروسى . وقد بادرت السلطات المصرية بأمره بالتخلى عن مشروعه والامتناع عن رفع راية أجنبية فى مياه مصر الداخلية . فتدخل البارون بنتس ، قنصل بروسيا ، فى الأمر وطالب بالتعويض اللازم مهدداً برفع الأمر إلى الباب العالى .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد تألفت ، فى نفس الوقت ، شركة إنجليزية ، شركة باركر ، واحتجت على الامتياز الذى حصلت عليه الشركة المصرية ، وطالبت بدورها بالتعويض عن عدم تنفيذ وعد شفوى ، كان أعطاه إياها سعيد ، يتعلق بإنشاء شركة (انجرارية) فى النيل .

وقد خشى سعيد مغبة الارتباكات المالية والسياسية المحتملة فاشترى ، فى سنة ١٨٥٧ ، بخمسة أضعاف الثمن ، معظم أسهم الشركة المصرية .

وكان هناك مشروع ثان يعضده دلسبس وبعض الماليين من الفرنسيين وإن كان قنصل فرنسا ساباتاى يعارضه — مشروع يكمل المشروع الأول ويكفل وضع الزراعة أى الجزء الأساسى من ثروة البلاد ، فى أيدى الأجانب ؛ وحسب هذا المشروع أنه كان تحت رعاية قنصل الولايات المتحدة

« الذى اشتهر بقضاياه المتعفنة(١) » . قال القنصل الأمريكى دى ليون فى مذكرة إلى الحكومة المصرية ، بتاريخ أبريل سنة ١٨٥٧ « إن غرض الشركة الجديد هو جعل ترع مصر السفلى صالحة للملاحة فى جميع فصول السنة وذلك بجر مراكب البضائع من البر ، والاستفادة من مساقط المياه لإرساء آلات مائية متحركة لتغذية زراعات الصيف، بما تحتاج إليه من ماء » . وكان هذا الامتياز ، ومدته عشرون عاماً ، يهدف فى الواقع إلى السيطرة على مصر السفلى كلها . لذلك ثارت ثائرة قنصلى انجلترا وفرنسا وقدم الوزراء المصريون ، وبينهم أربعة من الأمراء ، استقالتهم الجماعية (٢٣ أبريل سنة ١٨٥٧) فلم يجرؤ الوالى ، على الرغم من قبول الاستقالة ، على منح الامتياز ، نظراً لما سيترتب عليه من مشاكل وقضايا ومتاعب لا حد لها .

* * *

كان فردينان دلسبس يقف ، وراء شركتى الانجرارية البرية والبحرية ، سنداً وظهيراً ، وكان يستغل نفوذه وعزوته عند سعيد ، لتأييد كل مشروع استغلالى لصالح الاستعمار فرنسياً كان أو أوروبياً أو أمريكياً . لذلك لم يبال باعتراض قنصل فرنسا ساباتاى الذى رأى فى تصرفات دلسبس وأعوانه خطراً على مصالح فرنسا نفسها .

هذا هو دلسبس صاحب مشروع القناة : لم يكن مهندساً أو رجلا فنياً يرمى إلى تحقيق عمل فنى جليل تستفيد منه الدول جمعاء ، وإنما كان تاجراً سياسياً بنى على حب المغامرة وعبادة المادة . وقد استغل ضعف سعيد وسهولة انخداعه وتورطه فحصل منه على امتياز ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ بعد ما زين له فى مذكرة شارحة بتاريخ ١٥ نوفمبر « إن البسفور الجديد لن يكون سبباً فى المساس باستقلال مصر ، بل ستكفله ، لأن الدول فى زعمه » ستجد فى حيدة هذا الممر ضماناً يحول دون تمكن إحداها من تملكه والسيطرة

---

(١) السجلات الفرنسية ، وزارة الخارجية ، مراسلات سياسية ، مصر مجلد ٢٧ ، الاسكندرية فى ٢ مايو ١٨٥٧ م .

عليه ، وبالتالى قلب التوازن الذى كانت المحافظة عليه من مصلحة الجميع » وأن « النفقات ستكون هينة إذا قيست بمزايا المشروع العظيمة وأرباحه » .

وكانت تركيا وانجلترا والدول الكبرى تتوجس خيفة من المشروع . وقد وصل سعيد من الإستانة فى أوائل سنة ١٨٥٥ كتابان أحدهما من كامل باشا صهره ، والآخر من الصدر الأعظم رشيد باشا ، يحذرانه من مغبة ذلك المشروع . ولكن سعيداً كان لا يرى فى رشيد إلا « ممثلا هزلياً ، فاسد الضمير ، لئيما » وكان مقتنعاً أن قناة البحرين ، كما زين له دلسبس ، ستخلد اسمه ، لذلك بادر بمده بالأموال اللازمة لتنفيذ الأعمال التجهيزية وكسب تأييد الرأى العام فى أوروبا لمشروعه . ومن أهم هذه الأشغال دراسة ميزانية البرزخ بواسطة لجان فنية دولية خصوصاً وأن الرأى السائد قديماً وفى لجنة بونابرت العلمية ، فى سنة ١٧٩٩ ، أن البحر الأحمر يرتفع عن مستوى البحر الأبيض بمقدار ٩,٩٠ متراً ، وأن وصل البحرين يجب أن يتم ، كما حدث منذ الفراعنة ، من طريق غير مباشر يمتد من النيل إلى السويس . وقد أنفقت الحكومة على هذه الدراسة طوال عشرة أعوام (١٨٤٦ — ١٨٥٦) .

ولأهمية هذه الدراسة نذكر هنا بعض ما كتبه تفصيلا فى هذا الموضوع إرنست ديبلاس فى كتابه عن قناة السويس الذى ظهر فى سنة ١٨٥٩ ، قال :

« فى سنة ١٨٤١ حاول لينان بك (الفرنسى) ، بالاتفاق مع اندرسن مدير الشركة الشرقية الإنجليزية (P. & O.) تأليف شركة لشق البرزخ . وفى سنة ١٨٤٦ تألفت شركة جديدة للتأكد من إمكان فتح بوسفور صناعى فى البرزخ ، وتنفيذ تصميمات لينان ، وكان أهم أعضائها استيفنسون ، وتالابوت ، ونجريللى .

« ولضمان نجاح أعمال الاستكشاف والمعاينة نجاحاً كاملا قدر الإمكان . ضمت إلى المهندسين الأوروبيين الذين كان يرأسهم العالم الفرنسى بوردالو ، فرقة من المهندسين المصريين وفصيلتان من سلاح الهندسة والمدفعية بإشراف

لينان . وقد قامت بالعمل فرق المهندسين ، كل منها على حدة ، من الطينة إلى السويس ومن السويس إلى الطينة ، وكانت النتائج فى منتهى الدقة . وقد بلغت إلى الأوساط العامية ، فى سنة ١٨٤٧ ، فكان لها صدى كبير ، إذ ثبت أن البحر الأحمر والبحر الأبيض فى مستوى واحد تقريباً وأن ميزانية سنه ١٧٩٩ كانت خاطئة .

« وقد عملت من سنة ١٨٤٦ إلى سنة ١٨٥٦ ثمانى ميزانيات للمستوى ، فى اتجاهات مختلفة ، خمس بين خليج الطينة والبحر الأحمر من الطريق المباشر ، وثلاث غير مباشرة تمر بالقاهرة وتنتهى عند رشيد أو دمياط ، من ناحية ، والسويس من الناحية الأخرى .

« والميزانيات الخمس هى (١) ميزانية بوردالو ولينان ، سنة ١٨٤٧ ، من الطينة إلى السويس . (٢) ميزانية جابولد وفرومون ، سنة ١٨٤٨ . (٣) ميزانية لينان ، سنة ١٨٥٣ ، لمراقبة العملية كلها من جديد ، وذلك بناء على أمر الحكومة المصريه وطلب ساباتاى ، قنصل فرنسا . (٤) ميزانية سلامه افندى (سلامه باشا فيما بعد) ، سنة ١٨٥٥ ، تحت إشراف لينان ، من السويس إلى الطينة وكانت هذه العملية تمهيداً لأعمال اللجنة الدولية . (٥) ميزانية سلامه افندى الثانية ، سنة ١٨٥٦ .

« أما ميزانيات المستوى غير المباشر فكانت ثلاثاً : (١) ميزانية أحمد طائل افندى ، سنة ١٨٤٦ ، من رشيد إلى القاهرة من طريق البحيرة وقد تألفت هذه الميزانية مع ميزانية بوردالو ، التى أعقبتها ، سنة ١٨٤٧ ، من الطينة إلى القاهرة ، من طريق وادى طميلات (٢) ميزانية محمد رمضان فندى ، سنة ١٨٤٩ ، من دمياط إلى القاهرة من طريق الشرقية . وقد تألفت هذه الميزانية مع ميزانية بوردالو ، التى تمت ، سنة ١٨٤٧ ، من السويس إلى القاهرة ، من طريق بريد الهند القديم . وقد تألفت هذه الميزانية مع ميزانية بوردالو التى تمت فى نفس السنة (١٨٤٧) ، من القاهرة إلى الطينة ، من طريق الوادى » .

ثم قال ديبلاس فى الختام : « لاشك أن هذه الميزانيات قد تختلف من حيث دقتها وقيمتها ، ولكنها جميعاً تتفق فى نتيجتها لأن أكبر فرق بينها كان لا يزيد عن ٩٤ سنتيمتراً . ولعل أهم الميزانيات ، بعد ميزانية بوردالو ، ميزانية لينان بك وميزانية سلامه افندى التى عملت لقناة السويس خاصة » .

وقد ترتب على هذه المعاينات والأبحاث الدقيقة التى اشترك فيها مهندسون مصريون أمثال سلامه ومحمد رمضان وأحمد طائل وبرّزوا مع زملائهم من المهندسين العالميين[1]، أن أصدرت اللجنة الدولية قرارها النهائى ، فى ٣ يناير سنة ١٨٥٦ ، فى صورة (تقرير موجز إلى والى مصر) . وكان هذا القرار النهائى ينص على اختيار طريق القناة المباشر من السويس إلى خليج الطينة (بالقرب من بور سعيد) . وقيل وقتئذ إن الطريق المباشر قد جنب مصر جميع الأخطار والمتاعب المترتبة على وجود طريق مواصلات دولى داخل البلاد ، ولكن دلسبس سيعرف كيف يستغل قرار ٢ يناير ، قرار اللجنة الدولية والدراسات الواسعة التمهيدية التى تمت فى منطقة القناة كلها (بين

(١) كانت طائفة المهندسين من المصريين أكثر الطوائف نبوغاً فى عهد محمد على ، وكانت مدرسة المهندسخانة فى أيام نظارة لمبير بك الفرنسى تضم مشاهير الأساتذة أمثال محمد بك أبو سن ، وأحمد طائل ، ومحمود الفلكى ، وابراهيم رمضان ، واسماعيل محمد (باشا) ، وسلامة افندى (باشا) ، وأحمد دقلة وغيرهم .

وقد سبن شافعى يعقوب رحمى مهندساً فى مشروع قناة السويس ، وعين معه فى هذه المهمة المهندس سلامة افندى ، وكان كلاهما رئيساً لفرقة من المهندسين المصريين . وشافعى يعقوب رحمى . هو الذى رسم فى أوائل عهد اسماعيل لشواطىء دمياط خريطة شاملة . وقد امتحنها لاروس مهندس شركة القناة بنفسه فأعجب بها ومنحته هذه الشركة ١٥٠٠٠ فرنك مكافأة له على هذه العملية الهندسية التى كانت فى أشد الحاجة اليها . وهو الذى خطط جنينة الأزبكية .

واسماعيل باشا محمد هو الذى أنشأ مع بهجت باشا ترعة الابراهيمية وهى من أطول ترع العالم (٢٦٨ كيلو متراً) . أتم بهجت القسم الأول منها من أسيوط إلى مغاغه ، فى سنة ١٨٧٠ ، وأتم القسم الثانى منها اسماعيل محمد فى سنة ١٨٧٢ . (من مغاغه إلى أشمنت) ، كما أن هذا الأخير أنشأ الفروع الهامة والقناطر والسدود . وبهجت هو الذى أتم مع مظهر (باشا) القناطر الخيرية بعد موجيل بك .

ولا بأس أن نضيف أن محطة (فايد) ، وهى إحدى محطات خط السويس القديم ، نسبت إلى المهندس أحمد فايد الذى مد معظم الخطوط الحديدية فى البلاد .

القاهرة والوادى والسويس) ليحصل من سعيد فى ٥ يناير (١٨٥٦) على الامتياز الثانى الذى نص فيه على « شروط إنشاء واستغلال قناة السويس البحرية الكبيرة وملحقاتها » . فى هذه « الملحقات » من قنوات عذبة وأراض عريضة سيخلق دلسبس على جوانب القناة كتلة ضخمة من المصالح الاستعمارية تنتشر فى شرق الدلتا وتوغل فيها . وتكون مصدر متاعب وأخطار لا حد لها ، وهو ما سيبين .

وإذا كان سعيد ، قد وفق ، من الناحية النظرية ، فى شرطه على الشركة ، فى صلب الامتياز الثانى (مادة ١٤) ، الحصول على موافقة الباب العالى ، فإنه ارتكب خطأ كبيراً بإغفاله النص على هيئة قضائية أو تحكيمية عالية يرجع إليها الفصل فى المنازعات التى قد تنشأ بين الشركة والحكومة . وقد أشار دلسبس إلى ذلك بأسلوبه فى يومياته ، قال : « إن هذا الأمير الماجد يريد أن يعيش خالى البال للتفرغ لأعماله الخاصة . وهو يكره المطالب والاستيضاحات والمنازعات ويركن إلىّ فى تخليصه من متاعب المشروع . وهذا هو السر فى خلو الفرمان من أى نص يتعلق بالمنازعات المالية المحتملة بين الشركة والحكومة المصرية[1] » .

وبعبارة أخرى تعمد دلسبس عدم وضع النص المشار إليه ليستغل ضعف سعيد وكرهه للمطالب والمنازعات فى ابتزاز المال منه ، بلا قيد ولا رقابة . لتنفيذ مشروعه . وقد حصل من سعيد على مجرد وعد شفوى بالاشتراك فى الاكتتاب العام عند تكوين الشركة ، ولكن دلسبس لن يعجز عن تحويل هذا الوعد إلى ارتباطات مالية ثقيلة تتبعها مشاكل لا حصر لها .

* * *

كان دلسبس يعلم أنه لن يحصل على مبلغ المائتى مليون فرنك قيمة رأس مال الشركة ، وكان يعلم ، من ناحية أخرى ، فى يولية سنة ١٨٥٨ ، أى عشية طرح الأسهم فى السوق ، أن حالة مصر المالية كانت على أسوأ ما يكون

(١) دلسبس : رسائل ، ويوميات ووثائق ، الجزء الأول ص ١٠٤ .

نتيجة لإسراف سعيد وانقياده لنصائح دلسبس وأعوان دلسبس الذين شجعوه على إصدار سندات على الخزانة[١] تدفع فى آجال محددة ، لحاملها وبفوائد مغرية .. وبذلك مهد سعيد الطريق للاستدانة وفتح الباب على المصراعين للتدخل الأجنبى . وكان أكبر أعوان دلسبس فى تنفيذ هذه الخطة البهلول الفرنسى براقاى الذى كان يستعين على قضاء حوائجه من الوالى بالملح واللطائف والتهريج . وكانت بغية دلسبس الأساسية حمل سعيد على الاكتتاب فى أكبر عدد من أسهم شركته وتمويل مشروعه . وقد فكر أولا فى عقد قروض لسعيد فى أوربا ، فقصد بيوت المال الكبيرة فيها : بيرنج فى لندرة ، وروتشلد فى باريس ، والبارون سيناس فى فينا ، ولكنهم جميعاً رفضوا إقراض مصر لأن الفرمانات السلطانية كانت تحرم ذلك ، وهذا ما حدا بدلسبس إلى حض سعيد على الاستغناء عن إذن السلطان وعمل قروض مستترة ، فى شكل سندات . وقد تبنى دلسبس هذا المشروع الذى كان فاتحة الخراب المالى إذ كتب إلى مدام ديلامال فى باريس ، من الاسكندرية بتاريخ ١٦ يوليه سنة ١٨٥٨ يقول : « استقبلنى الوالى كالعادة استقبال الصديق . ولم نبد عليه مظاهر السأم من متاعب القناة ، وقد تناول حديثنا شؤونه العائلية الخاصة ، ومسائل الإدارة ، والحالة المالية التى طلب إلىّ أن أقدم له تقريراً عنها ، وأصدر الأمر باطلاعى على الوثائق التى ربما أحتاج إليها .

« وهأنذا أرسل إليك صورة من المشروع الذى قدمته إليه والذى قد يكون فى يوم من الأيام وثيقة فى تاريخ القناة تثبت العلاقة القوية التى تربط

(١) سندات الخزانة سندات خاصة يكتبها وزير المالية وتدفع قيمتها مع الفائدة فى أجل محدد . والسندات العامة هى أوراق مالية تمثل ساهمة رؤوس أموال يتم سدادها بعد زمن معين وبفائدة سنوية .

أن الأسهم تقسم أرباح (حصة) يوزعها المساهمون فيصيروا بمقتضاها شركاء حقيقيين يساهمون فيما بينهم أو توزع عليهم أرباح الشركة التى كونوا رأس مالها ، فى حين أن حاملى السندات ليسوا شركاء ولكن مجرد دائنين أو مقدمى قرضاً بضمان أملاك الشركة المدينة جميعاً . وللسند إيراد ثابت يوخذ من حساب الدخل العام للشركة ، قبل دفع أى ربح للمساهمين .

بين إنجاح مشروع القناة ورفاهية مصر[١] » أو بعبارة أدق بين مشروع القناة وخراب مصر المالى .

* * *

وسرعان ما ذهب دلسبس إلى أوربا ، بصفته وكيلا وممثلا للوالى لتكوين شركته رسمياً برؤوس أموال أوربية ، قيمتها ٢٠٠ مليون فرنك . وقد تم الاكتتاب بين الخامس والعشرين من شهر نوفمبر ١٨٥٨ ، وكان عدد الأسهم الموزعة بين الدول ٤٠٠٠٠٠ ثمن السهم ٥٠٠ فرنك . وكان مقدار ما يدفع عند الاكتتاب ٥٠ فرنكا عن السهم الواحد أى العشر ، والقسط الثانى ٥٠ وقد اكتتبت فرنسا ٢٠٧٠٠٠ سهم ، أو ما يعادل ٥٢ ٪ من مجموع رأس المال . أما الدول الأخرى : أسبانيا ، وهولنده ، وغيرهما . فلم تكتتب إلا ما يعادل ٣ ٪ فقط (١٢٠٠٠ سهم) .

وقد زعم دلسبس أنه حمل سعيداً على اكتتاب الـ ٩٦٠٠٠ سهم التى كانت مخصصة للامبراطورية العثمانية (ومصر) فى التوزيع العام . بقى بعد ذلك ٨٥٠٠٠ سهم كانت مخصصة لإنجلترا والنمسا والولايات المتحدة ، ولكن هذه الدول رفضتها .

وعلى الرغم من ذلك خالف دلسبس القانون الذى ينص على وجوب اكتتاب رأس المال جميعه قبل تكوين الشركة . وفى ٢٤ ديسمبر سنة ٥٨ أبلغ مجلس إدارة الشركة المساهمين « إن رأس المال قد اكتتب جميعه » ، وهو ما لا يطابق الواقع . والظاهر أنه كان يعتبر الـ ٨٥ ألف سهم الباقية كما لو كانت من نصيب سعيد ، يدل على ذلك ما كتبه إلى وكيله فى مصر بخصوص الأسهم المتأخرة : « أسهم محتفظ بها للنمسا وبريطانيا العظمى ، وروسيا ، والولايات المتحدة ، وقد تعهدت ، بناء على تصريح الوالى ، بتقييدها لحسابه فى حالة بقائها » .

وبصرف النظر عن صورية اكتتاب سعيد فى حوالى نصف رأس المال ،

---

(١) دلسبس : رسائل ، ويوميات ووثائق ، الجزء الأول ص ٢٨٩ .

فإن ذلك الاكتتاب لا يصح إلا إذا دفع صاحبه فى الحال (أى عند الاكتتاب) قيمة القسط الأول (حوالى ٩ مليون فرنك) وما يليه من أقساط . فمن أين لسعيد ذلك والخزانة خاوية .

بادر دلسبس ، بمجرد الانتهاء من تكوين شركته ، بالعودة إلى مصر . فى مارس سنة ١٨٥٩ . وكانت تصرفاته غير القانونية مدعاة لانزعاج الوالى والسلطان : وقد أرسل الباب العالى وزير ماليته مختار بك إلى مصر يحمل تبليغاً رسمياً بلغ إلى القناصل فى أوائل أكتوبر ، مضمونه « أن كل ما تم من أعمال بدون تصريح الباب العالى يعتبر منافياً للقانون » وأن واجب الوالى « وقف جميع الأعمال فى القناة بمختلف أنواعها » . عندئذ لجأ دلسبس إلى الإمبراطور الذى استقبله ، يوم ٢٣ أكتوبر ، مع وفد من مجلس إدارة الشركة ، ووعده بتأييده الكامل . ومن هذه اللحظة وجد دلسبس سناداً قوياً فى حكومة بلاده ضد مصر وتركيا .

وقد عاد إلى مصر فى مايو سنة ١٨٦٠ وعمل على تهدئة مخاوف سعيد المالية والتهوين من مسؤولياته نحو الشركة خصوصاً بعد أن تبين للوالى من كشف الحساب الذى أرسل إليه منذ ٦ يناير أنه أصبح يملك فى شركة قناة السويس ٦٤٠٠٠ سهم من اكتتابه الأول و١١٣٦٤١ سهماً من الإضافات الأجنبية الكاسدة التى احتفظ له بها . فيكون المجموع ١٧٧,٦٤٢ سهماً . طُلب عليها ١٧,٧٦٤,٢٠٠ فرنك على أساس مائة عن كل سهم . ولما اجتمعت الجمعية العمومية للشركة ، فى ١٥ مايو سنة ١٨٦٠ ، قررت مبدأ الحساب المفتوح لصاحب السمو الوالى ، بعد أن تبين لها أن رصيدها الدائن ، فى حساب الوالى ، أصبح ١٥,٢٤٨,٠٤٢ فرنك (بعد خصم المبالغ التى دفعها الوالى والفوائد المستحقة عليها) . وقد صرح دلسبس بأن حجج الأسهم ستسلم للوالى بمجرد تخليص هذه الأسهم ودفع المائة فرنك المطلوبة عن كل سهم . وعلى أية حال تمكن دلسبس ، فى ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ من عقد اتفاق مالى بين الشركة والحكومة المصرية ، صحح به الوضع الراهن جميعه ،

ولكن هذا التصحيح الشكلى لا يمنع أن إلقاء هذا العدد الضخم من الأسهم المتأخرة فى عنق مصر كان أول عملية كبرى من عمليات النصب والاحتيال التى يحفل بها تاريخ القناة .

كان الوالى فى البداية لا يفكر إلا فى اكتتاب ٣٠٠٠٠ سهم ، ولكن عند توزيع رأس المال بين الأمم المختلفة بنسبة طاقتها كانت حصة مصر فى الاكتتاب العام ٦٤٠٠٠ سهم (٣٢٠٠٠٠٠٠ فرنك) . وعلى الرغم من خلو الخزانة نجح دلسبس فى حمل سعيد على قبول هذه الحصة . وكان هذا هو الفصل الأول .

وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ ، بعد ظهور نتيجة الاكتتاب وضع دلسبس فى الحساب العام أمام مصر والامبراطورية العثمانية (التى لم تكتتب سهماً واحداً) : ٩٦٠٠٠ سهم . وكان غرض دلسبس تغطية الفشل الواسع الذى مُنى به الاكتتاب وتكوين شركته بأية صورة ، لأن الأسهم المتأخرة لم تكن ٨٥٠٠٠ سهم بل ١١٧,٠٠٠ ، أى قيمة ربع رأس المال جميعه . لذلك عول على التخلص من جزء من الأسهم المتأخرة فى أوربا ، على أن يلقى العبء كله عند الضرورة ، على كاهل مصر ، وقد عرض على سعيد ، فى يناير سنة ١٨٦٠ ، أن يأخذ الـ ٥٠,٠٠٠ سهم التى كان بيت ريفولتيلتا المالى فى تريستا أعادها إلى الشركة ، فكان رد الوالى عليه بأن لا يتنازل عن هذه الأسهم إلا بعد الرجوع إليه[1] . وبذلك أصبح سعيد ، الذى كان لا يملك فى البداية إلا ٦٤٠٠٠ سهم مالكا ، فى يناير سنة ١٨٦٠ ، لـ ١١٤,٠٠٠ سهم ، قيمتها ٥٧ مليوناً من الفرنكات .

عاد بعدئذ رئيس الشركة إلى أوربا ، ولكن ما العمل وهو لا يزال يحتفظ بـ ٦٦,٠٠٠ سهم كاسدة . كان مقرراً أن تجتمع الجمعية العمومية الأولى للمساهمين فى ١٥ مايو ، وكان على دلسبس أن يقدم حساباً صحيحاً إليها ،

---

(١) وزارة الخارجية الانجليزية ، رقم ٧٨ ، مجلد ١٥٥٦ من الاسكندرية بتاريخ ٢ يونيه ١٨٦٠ .

ولم يكن ذلك بالعسير عليه . أمسك القلم ، وبدون علم سعيد ، ودون أخذ رأيه وضع فى حساب سعيد ذلك المبلغ الضخم : ٨٨ مليون فرنك قيمة ١٧٦٠٠٠ ثم عاد إلى مصر . قال نوبار : « وقد وصف فيما بعد قنصل فرنسا لسياسى مصرى ما حدث بين سعيد ودلسبس عند التقائهما ، قال :

« افتتح دلسبس اكتتابه العام فى لندرة ، وباريس ، وبرلين ، وفينا . ورغماً من فشل الاكتتاب أعلن دلسبس أن الاكتتاب اكتمل ، وبجرة قلم ، وبدون علم سعيد ، اكتتب باسمه (الوالى) ٨٨ مليون فرنك .

« بعد ذلك عاد دلسبس إلى مصر ضاحكا بساماً ، ليقدم إلى سعيد ، باعتباره موكله ، حسابه ونتيجة مساعيه ، على قصاصة ورق عادية . فما كان من سعيد الضجر الملول إلا أن سلم الورقة إلى سكرتيره دون أن يطلع عليها .

« ثم مضت أيام وجاء دلسبس مبتسما كعادته وطلب إلى سعيد أن يصدر أمره بالدفعة الأولى من الاكتتاب .

« أية دفعة ؟

« — دفعة اكتتابك ٨٨ مليون . .

« اكتتابى ؟

« — نعم اكتتابك ، إن مولاى يعلم أنى اكتتبت باسمه ولحسابه ، ولو لم أفعل ذلك لفشل المشرع الذى سيخلد اسمه ويكفل الاستقلال التام لمصر . وقد قلت ذلك من قبل وكتبته لسموكم .

« ماذا قلت وكتبت ؟ وأنّى ذلك ومتى ؟

« — فى الورقة التى قدمت فيها إليكم الحساب عن الاكتتاب .

« عندئذ أمر سعيد بإحضار الورقة المذكورة وتلاوتها : كذا مليون نتيجة الاكتتاب فى فرنسا ، وكذا فى انجلترا ، وكذا فى ألمانيا ، وفى ظهر الورقة « ٨٨ مليون لصاحب السمو » .

« — فأنت ترى ، يامولاى ، أنى كتبت ذلك وأنك كنت على علم به ؛ وقد وافقتم سموكم على الاكتتاب بسكوتكم ، وعلم بذلك زملائى والذين

يكنون لكم خالص الود والإجلال .

« وهنا اعترض سعيد ، فقال دلسبس إن السكوت معناه الرضى .

تكلم سعيد عن الأزمة المالية المستحكمة فقال دلسبس إنه سيعمل على تفريجها بكل ما فى وسعه ، وبذلك مهد للاتفاق ، ووجد سعيد مخرجاً من الضائقة فقبل .

« وقد أضاف قنصل فرنسا « إن سعيداً قال له بلغته الخاصة : أرأيت كيف فعل رجلكم دلسبس ، إنه أعطانى « خازوق مغرى[1] » . انتهى .

هذا الحوار يصور أحسن تصوير الرجلين اللذين كانا يتصرفان فى أقدار القناة .

وقد كتب بيكلار قنصل فرنسا الذى خلف ساباتاى (فبراير ١٨٦٠) فى كتاب له بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٨٦٠ : « إن الوالى لم تعد تساوره الشكوك القديمة والمخاوف من جراء ضخامة عدد الأسهم المقيدة لحسابه وقيمتها التى كان يجب عليه الوفاء بجزء منها فى الحال ، أى دفع حوالى ١٨ مليون فرنك ، بعد ما أبلغه دلسبس أن مبدأ الحساب الجارى بالنسبة له قد تقرر فى اجتماع الجمعية العمومية (١٥ مايو) وأن مطالبته بالقيمة أصبحت بعيدة الاحتمال فى الوقت الحاضر . . على الأقل . . وبذلك وجد سعيد كل شىء على ما يرام[2] » .

اطمأنت نفس سعيد بعد ما أوهمه دلسبس أن شبح المطالب المالية الذى كان يقلقه قد زال عنه لمدة سنتين ، وأن الزمن حليفه « منذا الذى يستطيع أن ينبىء بمصيرنا جميعاً بعد سنتين ؟ » قالها سعيد متسائلا فى حديث له مع قنصل إنجلترا ، فى ٣ يونيو سنة ١٨٦٠ ، وكان وقتئذ يشير إلى أحوال تركيا وقد علق القنصل على ذلك بقوله : « إن الأثر الذى تركه فى نفسى هذا الحديث هو أن دلسبس قد ضرب على ذلك الوتر مع الوالى ، ونفخ فيه ضرمة

---

(١) من مذكرات نوبار الخطية المحفوظة لدى الأسرة فى باريس .

(٢) وزارة الخارجية الفرنسية ، مراسلات سياسية ، مصر ، مجلد ٢٩ .

الاستقلال فكان لذلك أثره . ولا ريب أن هذا الأمل البعيد دفع سعيداً إلى الارتباط بعقود ستعجل بانهياره الكلى »[١] .

وقد استنام سعيد ، وهو أكبر مخدوع لأكبر خادع ، إلى مبدأ الحساب الجارى وسكن . ولكن دلسبس ما لبث أن استدار حول العقبات لابتزاز المال قبل انتهاء أجل السنتين . بل وفى بدايته : توجد بجوار بور سعيد بحيرة المنزلة ، وهى غيداقة بالسمك الذى يدر على الحكومة سنوياً من ٢٠ إلى ٢٢ ألف جنيه . طلب دلسبس إلى الحكومة أن تتنازل عن حقوقها فى الصيد ، إلى شركة القناة ، لمدة عشرين عاما ، مقابل إنقاص دين الوالى إلى حوالى ١١ مليون فرنك تدفع على سنتين بغير فوائد ، أى مقابل أربعة ملايين من الفرنكات[٢] » (١٦٠ ألف جنيه) .

وقد اعترض قنصل إنجلترا على هذه الصفقة باعتبارها « تصرفاً فى أرض عثمانية من شأنه اجتذاب « مستعمرين » جدد حول ميناء البحر الأبيض[٣] » مما اضطر سعيداً إلى العدول عن تأجير البحيرة للشركة .

* * *

نجح القنصل البريطانى فى إحباط صفقة المنزلة ، ولكن دلسبس يملك فى جعبته صفقات أجل شأناً ستؤدى إلى اجتذاب المستعمرين لا حول ميناء البحر

(١) وزارة الخارجية الانجليزية ، رقم ٧٨ ، مجلد ١٥٥٦ ، الاسكندرية فى ٣ يونيه ١٨٦٠

(٢) هذا ما تقوله المصادر الفرنسية ، وبناء على ذلك تكون خسارة مصر فى هذه الصفقة ، وبالتالى مكسب الشركة ٢٤٠و٠٠٠ جنيه ، لأنها فى سبيل إنقاص دينها بمقدار ١٦٠و٠٠٠ جنيه تفقد ما تأخذه من إيجار التزام صيد السمك لمدة ٢٠ سنة ، وهو ٤٠٠و٠٠٠ جنيه ، وقد عودنا دلسبس على أن تكون صفقاته كبيرة من جميع النواحى ، المالية وغيرها ، لذلك نرى أن ما ذكره فارمس الأمريكى فى كتابه إن الحكومة المصرية تتقاضى من حقوق الصيد حوالى ثلثمائة ألف دولار سنوياً (أى ٦٠٠٠٠ جنيه) هو أقرب إلى الحقيقة ، وبذلك تكون خسارة مصر ١ر٢٠٠و٠٠٠ جنيه نظير ١٦٠٠٠٠ جنيه تربحها من العملية .

(٣) وزارة الخارجية الانجليزية ، رقم ٧٨ ، مجلد ١٥٥٦ ، الاسكندرية فى ٢ يونيه ١٨٦٠ .

الأبيض فحسب ، بل فى منطقة القناة جميعها : ولسوف تعقب صفقة المنزلة أكبر صفقة تجارية ، سياسية ، استعمارية ، عسكرية عقدتها الشركة فى مصر .

وقبل التكلم عن هذه الصفقة الجديدة ، يحسن ذكر الظروف التى تقدمتها فى سنة ١٨٦٠ ، كما فى الأربع سنوات السابقة ، كانت فى مصر نفسها ، وفى تركيا ، وفى إنجلترا ، معارضة عارمة ضد مشروع القناة وملحقاته ، بعد ماظهر بأجلى بيان من ناحية ، أن سياسة الشركة المالية كانت قائمة على النصب والتدليس ، وأن الشركة ، من ناحية أخرى ، كان أكبر همها تسخير واستنزاف مصر وسكانها ومواردها جميعاً فى سبيل القناة .

وقد فكر دلسبس فى تهدئة القلق الذى يساور النفوس وثلم المعارضة ، فأعلن فى الاجتماع الثانى للجمعية العمومية للمساهمين ، فى تقريره إليها ، بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٦١ قائلا :

« يبدو أن المعارضة قد ذهبت شدتها بعد قرار جمعيتكم الأولى : ولقد طالبنا بقوة تحقيق التسوية الدولية التى اقترحتها تركيا ، ونجحنا فى وضع أسس الاتفاق وهى :

أولا — تعلن الحيدة التامة لقناة السويس . وهى الحيدة المقررة مبدئياً فى المادة ١٤ من قانون الامتياز .

ثانياً — يحرم على كل سفينة حربية المرور فى القناة إلا بإذن من الحكومة المحلية .

ثالثاً — يحرم على الشركة إقامة أية تحصينات أو أعمال دفاعية فى مدخل القناة أو على ضفافها ، أو على الأراضى التى تستغلها أو تنتفع بها الشركة فى البرزخ ، كما أن الشركة ليس لها أن تنشىء « مستعمرات » مؤلفة من مزارعين ليسوا من رعايا الحكومة المحلية .

رابعاً — السفن المارة فى القناة لا يحق لها إنزال جنود فى البرزخ .

خامساً — الأراضى الممنوحة للشركة لا يجوز الانتفاع بها إلا فى حدود

الاستغلال الزراعي والصناعي .. وأخيراً لقد أظهر الوالى استعداده لقبول حامية تركية فى برزخ السويس وهو ما لم تفرضه على أية أرض مصرية لا معاهدة سنة ١٨٤١ ولا المعاهدات الدولية الأخرى الخاصة بمصر وتركيا .

« ولا شك أن مجموع هذه الضمانات من شأنه أن يبدد كل ظل من الشك أو القلق » .

وليس أدل على أن هذه الضمانات كلها لم تكن إلا مجرد دعاية تنطوى على سوء النية وخبث الطوية من الفقرة الأخيرة التى تدعى أن الوالى يقبل حامية تركية فى البرزخ فهذا يتناقض مع رغبة مصر الدائمة فى تأكيد استقلالها ولكن دلسبس كان يرمى إلى إرضاء تركيا بأى ثمن ولو على حساب مصر .

وما كانت تركيا لتنخدع بوعود دلسبس وتأكيداته ، فالثابت الذى لاريب فيه أن دلسبس قد تجاهل حقوق السيادة الإقليمية التى يملكها السلطان فى مصر ، وتجاهل أن الحكومة التركية كانت أوصت حكام الأقاليم بأن يمتنعوا عن عقد الصفقات الخاصة بإقامة المبانى والمنشآت العمومية الكبرى قبل الحصول على إذن من الباب العالى ، وأن يتجنبوا بصفة عامة التصرف فى الأملاك العامة . والواقع أن مشروع بناء السكة الحديد من القاهرة إلى الاسكندرية (أول خط أنشىء فى مصر) لم يوافق الباب العالى عليه إلا بعد اشتراط عدم التنازل عنه إطلاقاً إلى شركة أجنبية . وقد كان مشروع القناة نفسه وملحقاتها الكبرى من أرض وقنوات تصرفاً ظاهراً فى الأملاك العامة وخطراً على البلاد .

عاد دلسبس من فرنسا وذهب لمقابلة سعيد ، فى يونيه سنة ١٨٦١ . وكان الوالى فى بنها ، فرفض الوالى مقابلته معلناً أن مدير الشركة رجل لا يوثق به ، وأنه فى تصريحاته أمام مساهميه لم يرع إلاَّ ولا ذمة .

على أن سعيداً سرعان ما لانت عريكته واطمأن إلى دلسبس الدجال الذى عرف كيف يستغل ضيق الوالى وحاجته إلى المال للحصول منه ، فى

أغسطس سنة ١٨٦١ ، على التنازل له عن تفتيش الوادى وأراضيه العريضة الأريضة والتل الكبير قاعدته .. مقابل ٢٠٠٠٠٠ فرنك (٨٠٠٠ جنيه) وكان هذا التفتيش الذى تبلغ مساحته ١٠٠٠٠ هكتار أو ٢٣٨٠٠ فدان سهل الاستثمار بعكس أراضى الشركة الأخرى التى كان يتوسطها الوادى .

وقد تمكن دلسبس فى غفلة سعيد من الظفر بمغانم كثيرة سردها فى تقريره إلى الجمعية العمومية التى اجتمعت فى أول مايو سنة ١٨٦٢ ، قال : « تشتمل أراضى الشركة على عقارات رئيسية ثلاثة : أولها فى دمياط ، والثانى فى بولاق ، والثالث فى تفتيش الوادى .

« تبلغ المساحة التى تحتلها المبانى فى دمياط عشرة هكتارات (٢٣,٨فدان) وهى مخازن واسعة فخمة البنيان ، رائعة فى كل جزء منها . كانت تستعمل من قبل ثكناً ومخازن للغلال ، وهى فى الوقت الحالى خير عدة وعتاد لنا . وقد اشتريناها بثمن زهيد جداً : ٥١٠٠٠ فرنك (٢٠٤٠ جنيهاً) .

« وكانت صفقتنا فى بولاق ، ميناء القاهرة الواقع على النيل ، مرضية كذلك، لا تقل عنها شأناً ، فقد امتلكنا فى هذه الصفقة مخازن تبلغ مساحتها ١٠,٠٠٠ متر مربع نظير ٢٠٠,٠٠٠ فرنك (٨٠٠٠ جنيه) وهى واقعة على ساحل النيل فى أجمل موقع[1] . وبالجملة أنها عملية مربحة حقاً (كعملية دمياط) ولا شك أن قيمتها سترتفع فى المستقبل ، ويكفينا أنها توفر علينا اليوم إيجارات مرهقة .

« وقد ساقتنا مصالحنا إلى امتلاك تفتيش الوادى . وأهمية ذلك أن خط مواصلاتنا بين النيل وبحيرة التمساح يتكون من قنوات داخلية عديدة . وعدد هذه القنوات أربع : بحر مويس وينتهى عند قناة الزقازيق حيث

---

(١) فى نوفبر ١٨٦١ زار ريت مهندس الشركة مبانى بولاق فقال إنها مبانى مدرسة المهندسخانة التى أنشئت فى عهد محمد على ، على طول ساحل النيل ، وإنها قائمة فى مربع واسع وكلها روعة .

يوجد فى نقطة اتصالها بترعة الوادى مأخذ الماء لقناتنا العذبة . والقناتان مويس والزقازيق من الأملاك العامة ، فى حين أن ترعة الوادى التى تتوسط خطنا ، وهى جزء من الأراضى التى تحمل ذلك الاسم (الوادى) . كان لمالكها الحق فى تنظيم مجراها كما يشاء . . لذلك كان شراء أرض الوادى ، من شأنه فى المستقبل ، أن يحمى من كل مساس الخط الأساسى لمواصلاتنا النهرية وجميع مراكز التموين فيها » .

مما تقدم تبين قيمة « ضمانات » دلسبس الذى كان كالعنكب لا ينى ينسج من شركته ، فى طول البلاد وعرضها ، وفى كل موضع قدم يُستغل ، خيوطاً من المصالح لا حصر لها .

* * *

والعجيب أن دلسبس مع ما رزق من دهاء وقدرة على استنباط المال كان خاوى الوفاض ، وكان فى كل مرحلة من مراحل القناة منذ نشأتها إلى انتهائها ، فى عجز مستمر عن تغطية النفقات وإقامة سياسته المالية على قواعد سليمة . وقد وزع جهوده بين القناة التى كان يجب أن تظل الهدف الأساسى ، وبين الملحقات وما إليها من الصفقات التجارية والاستغلالية من كل لون ، وما فكر قط فى تدعيم مركز شركته المالى بطريقة ناجعة تدل على السجاحة وبعد النظر ، طريقة لا تعتمد على الحلول المؤقتة والمسكنات . .

ومن هذه الحلول عقده مع سعيد ، فى ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ ، اتفاق ، تقبل الشركة بمقتضاه ، سندات على الحكومة المصرية ، تدفع على آجال محددة ، من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٦٧ ، وذلك سداداً لرصيد مصر المدين ، لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٠ ، بمبلغ ١٥,٢٤٨,٠٤٢ فرنك ، من أصل المبلغ وقدره ١٧,٧٦٤,٢٠٠ فرنك قيمة العُشرين الأولين (مائة فرنك عن كل سهم) اللذين طُلبا عن مجموع أسهم الحكومة (١٧٧,٦٤٢ سهم) .

وفيما يتعلق بالعشور الثمان الباقية تعهدت الحكومة أن تدفع بالتوالى

سندات على الخزانة ابتداء من سنة ١٨٦٧ ، أى بعد دفع العُشرين الأولين ، وبذلك تكون الشركة قد استعاضت عن المطالبة بالدفع نقداً ، وهو حق لا تملكه ، بسندات تستطيع مساومتها بما يتفق مع مصلحتها .

ورغماً من كل الحلول والاتفاقات مازال مركز مصر المالى فى الشركة غير سليم ، لأن الوالى لم يكن فى مستوى المساهمين الآخرين الذين دفعوا العشرين الأولين منذ سنة ١٨٥٩ . وقد أصبح الوالى ، بمقتضى اتفاق ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ ، مساهماً متأخراً لأنه حتى سنة ١٨٦٧ لن يكون مجموع ما أنجزه سوى الدفعة الأولى التى طلبت وقت الاكتتاب ، فى حين أنه فى أول يناير سنة ١٨٦٣ سيكون تم طلب ٣٠٠ فرنك عن كل سهم أى ستة عشور . لذلك حاول دلسبس ، ولكن دون جدوى ، حتى موت سعيد (١٨ يناير سنة ١٨٦٣) حمل الوالى على تصحيح مركزه كمساهم فى الشركة .

وقد صرح سعيد قبل موته بقليل لسفير انجلترا فى الاستانة هنرى بَلْوَر :

« أغلب الظن أنى جاوزت كل حد فى التزاماتى بالقناة ولم أتريث . .

« والله وحده يعلم إذا كان المشروع سيكتب له النجاح . إنه يتطلب مالا أكثر مما يستطاع ، وهذا رأى مجمع عليه . وستكون ، بلا ريب ، خسارتى عظيمة فى أسهمى . . إن ما طلبت أخذه كان ٣٠٠٠٠ فإذا بى أتورط فى ٨٠٠٠٠ (كذا) .

« والواقع أنى لم أعترض ولم أجادل ، وقد سبق السيف العذل . والآن يزينون لى عقد قرض يمكننى من دفع قيمة الأسهم واستلامها . وهم يدعون أن الأسهم مرتفعة وأن فى مقدورى أن أبيعها وأسترد قيمتها وبذلك يعود إلىّ مالى . هذا ما يرددون ولكنى لم أرتبط بشىء إلى الآن . .

« ليس لى اليوم عزمة ولا عزيمة ، إننى مريض[1] . . . »

(١) وزارة الخارجية الانجليزية ، رقم ٧٨ ، مجلد ١٧١٥ ، القاهرة فى ١٥ ديسمبر ١٨٦٢ .

كان دلسبس يلح على سعيد فى عقد قرض كبير فى أوروبا لمواجهة التزاماته المالية فى السويس ، تلك الالتزامات التى فرضت عليه فرضاً ، مع أن حالة البلاد المالية فى سنة ١٨٦١ — ١٨٦٢ كانت متدهورة إلى أبعد حد ، بدرجة أن الحكومة توقفت عن دفع المرتبات وكانت سندات الخزانة تساوم بخصم كبير . ودفع البؤس معظم الموظفين ، من ذوى المرتبات المتأخرة إلى الالتجاء إلى البقالين ودفع ثمن حاجاتهم الحائجة بسندات على المالية . وكانت الخزانة ، رغماً من قلة المال ، مضطرة إلى الدفع بأية وسيلة ولو بعد حين لأن أولئك البقالين أو التجار لم يكونوا من رعايا الحكومة . وكان لسندات المرتبات سوقها الرائجة بين صرافى الموسكى وغيرهم الذين أثروا إثراء فاحشاً من تجارتهم الباطلة .

تلك كانت السندات التى اخترعها دلسبس وما كانت لتنتفع شركته فى النهاية بمساومتها بعد أن صارت قيمتها فى هبوط مستمر . .

والعجيب أن سعيداً فى منتصف ديسمبر سنة ١٨٦٢ (أى قبل موته بحوالى شهر واحد) قال فى حديثه الآنف الذكر مع سفير انجلترا : « إنهم (دلسبس وصحبه) يزينون لى عقد قرض » . مع أن سعيداً ، كان عقد فى بداية سنة ١٨٦٢ ، مع بنك (ساكس ماينجن) قرضاً مقداره ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك أو ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه يدفع على ثلاثين سنة حتى يصبح فى النهاية المبلغ المدفوع ، بفوائده ومصاريفه ، ٧,٩٢٠,٠٠٠ أى أكثر من ثلاثة أضعاف المبلغ الأصلى . ولقد كانت هذه العملية المالية الكبرى الأولى والأخيرة لسعيد . ولا شك أن دلسبس وبهاليله هم الذين أغروا سعيداً بعقد ذلك القرض الذى كان فاتحة لإيقاع مصر فى أنياب المالية الدولية ، ولا شك أيضاً أنهم زينوا له عقد قرض ثان . . وثالث ولكن المنية عاجلته (٦ يناير سنة ١٨٦٣) بعد أن ترك البلاد مغلولة إلى عنقها فى مشروع القناة وملحقاتها .



الفصل الثاني

ما تكلفته مصر في سبيل القناة

على الرغم من تضحيات مصر الجسيمة في الفترة الواقعة بين سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٦٩ ، في سبيل التخلص من « ملحقات » القناة الاستعمارية فقد حلت فيما بعد قاعدة القناة الانجليزية (١٩٣٦ — ١٩٥٦) محل مشروع الشركة القديم . نشرت الأهرام بتاريخ ٢٨/١/٥٧ تصريحاً لمصدر عسكري مسؤول جاء فيه : « إن القاعدة البريطانية في القناة كانت مقسمة إلى ثلاث قواعد رئيسية : الأولى في التل الكبير وتحتل معسكراً تبلغ مساحته ٦٢٠٠ فدان ، والثانية قاعدة لمعدات سلاح المهندسين في فنارة ، والثالثة مخازن الذخيرة في أبي سلطان » .

ونشرت الأخبار في نفس التاريخ تصريحاً للأميرالاي محمد ابراهيم سلامه قائد معسكر التل الكبير جاء فيه « إن الأعداء أرادوا نسف هذا المعسكر ، ولكن القوات المصرية استطاعت في الوقت المناسب ضبط الأسلاك التي كان أعدها الأعداء للنسف ، وأن قوة الذخائر تعادل ثلاث قنابل ذرية تكفي لنسف منطقة الدلتا بأكملها » .

والواقع أن منطقة القناة في عهد الفرنسيين والانجليز على السواء كان هدفها الوحيد السيطرة من الشرق على الدلتا كلها وعلى عواصم البلاد وثغورها ، وكثيراً ما كانت شركة القناة المؤممة تتباهى بأنها أحيت برزخ السويس وأدخلت المدائن والعمران في صحرائه وبذلك كسبت مديرية جديدة لمصر ولكن هذه المديرية كانت مصطبة استعمارية على أبواب الدلتا .

* * *

ورث اسماعيل تركة مثقلة بالديون ، ويقال إنه إذكان ولى العهد كان يعارض الطريقة التى ينفذ بها مشروع القناة ، وإن انجلترا كانت تؤيده فى حين أن سعيداً كان يحذر الفرنسيين معارضته .

اشترط سعيد فى امتيازه موافقة السلطان ، ولكن إزاء معارضة السلطان القوية ، كان دلسبس يريد وضع تركيا وانجلترا أمام الأمر الواقع ، على اعتبار أن القناة عمل إدارى داخلى لا يحتاج إلى موافقة الباب العالى وذلك على الرغم من أن شرط الموافقة قد نص عليه نصاً صريحاً فى عقد الامتياز .

فى سنة ١٨٦٣ ، فى بداية حكم اسماعيل ، كان مركز الشركة بسبب عدم الحصول على هذه الموافقة ، غير قانونى . أما من الناحية المالية فقد كان مركزها غير سليم أيضاً لأن دلسبس ، كما قلنا ، كون شركته وأسسها رغماً من أن أسهم رأس المال المطروحة فى السوق لم تكتتب جميعاً بل لم يكتتب منها إلا حوالى نصفها أى دون أن يتحقق الشرط الأساسى فى تكوين الشركة .

وقد لجأ دلسبس لتغطية هذا الخرق الواسع إلى قيد المبلغ الضخم الناقص من رأس المال وهو ٩٠ مليوناً من الفرنكات (٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه) ذهباً على حساب سعيد .

وكانت حكومة مصر ، وقد أصبحت أكبر مساهم فى الشركة ، غير متساوية مع بقية المساهمين لأنها لم تدفع كما دفعوا الأقساط المطلوبة على الأسهم التى تملكها ، والتى أصبحت الحكومة مدينة بثمنها . ولا شك أن وضع الشركة فى مجموعه ، كان يقع تحت طائلة القانون الجنائى .

لم تفكر مصر فى الاستفادة من موقف الشركة المرتبك للقضاء عليها ، بل كان شغلها الشاغل تجريد المشروع من ملحقاته وشروطه المجحفة . وقد أعلن والى مصر فى اليوم الثانى من حكمه (١٩ يناير سنة ١٨٦٣) لقنصل فرنسا

« إن مشروع القناة مشروع عظيم ولكن الأسس التى يقوم عليها قلقة وغير محددة بدقة ، لذلك وجب تحديد هذه القواعد أولا للمضى بالمشروع قدماً فى تنفيذه » .

وقد أنفق الوالى ووزيره نوبار الجزء الأكبر من جهودهما فى الفترة الواقعة بين سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٦٩ أى خلال ست سنوات متعاقبات ، فى تسوية المشاكل والمنازعات التى لا حصر لها مع شركة السويس ، وترتب على ذلك تعطيل دولاب الإصلاحات العامة وعرقلة تطور البلاد الاقتصادى والاجتماعى .

الواقع أن دلسبس منذ البداية قد بيت خططه فى امتيازاته وعقوده ، وقد برع فى صياغة شروطه بطريقة تجعلها غير محددة كل التحديد أو غير واضحة كل الوضوح ، كما برع فى تحميل نصوصه ما لا تحتمل من التأويل والتفسير حرصاً على خلق أبواب للنزاع توصله إلى الحصول على مبالغ من المال ، فى شكل تعويض أو تسوية ، يستعين بها كلما تأزمت الحالة واستحكمت الضائقة حول شركته .

لقد كان التقدير المبدئى لتكاليف القناة ٢٠٠ مليون فرنك هى رأس مال الشركة ، وقد ركب دلسبس العنت وكل طريق غير مشروع فى سبيل الحصول على هذا الرأسمال ، فكيف به وقد جاوزته النفقات الفعلية حتى بلغت فى سنة ١٨٦٩ حوالى ٤٣٢ مليون فرنك أى أكثر من الضعف .

كان خلو عقد الامتياز من أى نص على طريقة الفصل فى أى نزاع قد ينشأ بين الحكومة والشركة عاملا من أكبر العوامل التى ساعدت دلسبس على استغلال الموقف .

ولأجل أن نتبين طبيعة هذه المنازعات يحسن وصف البرزخ الذى تقرر أن تخترقه القناة فى أقصر شقة (١٣٠ ك م) من خليج الطينة (بالقرب من

بور سعيد) إلى خليج السويس جنوباً على اتساع ٢٠ متراً وعمق ٨ أمتار ، وأن تمر فى طريقها ببحيرة المنزلة ، وهى مستنقع تبلغ مساحته ٢٠٠ كيلو متراً يحده غرباً سهل دمياط ، وشرقاً سهل الطينة (بيلوز) ، وشمالا خط ساحلى يصل بينها وبين البحر ، وجنوباً القنطرة حيث يمر طريق الشام . ويبلغ طول القناة ، عبر البحيرة ، من بور سعيد إلى القنطرة ، ٤٤ كيلو متراً ، ثم تأتى بعد ذلك بحيرة البلاح ، وهى فى الواقع امتداد للمنزلة وتبعد ٣٦ كيلو متراً عن بحيرة التمساح الواقعة فى منتصف البرزخ بين السويس وبور سعيد . وعلى بعد ١٣ كيلو متراً من هذه البحيرة جنوباً توجد البحيرات المرة .

وبذلك تكون أرض البرزخ التى تسير فيها القناة مكونة من ناحية من البحيرات : المنزلة والتمساح والمرة . وماؤها مالح ، ومن ناحية أخرى من أراضى صحراوية جرداء تختلف طبيعتها عن طبيعة أراضى الدلتا التى كونتها رواسب النيل و « طميه » . ولم يكن فى المنطقة كلها بالقرب من خط القناة مجرى واحد فى الماء العذب وكانت الشركة فى البداية تجلب الماء على ظهور الإبل لتزود به ورش التشغيل فى جوف الصحراء . ولكن كان لا بد من قناة يجرى ماؤها العذب فيتدفق فى منطقة البرزخ حتى تنشط الحركة فيها وتزدهر وينتشر العمران .

لم يكن بد من الاتجاه غرباً إلى النيل ووصله بخط القناة البحرية بواسطة قناة تأخذ منه ماءها وكان الطريق مرسوماً ، لأن بحيرة التمساح التى تتوسط ذلك الخط كانت تمتلىء بماء النيل فى الفيضانات الكبرى ، وكان الوادى أو وادى طميلات ، الذى أجدب بعد أن كان مخصباً فى عهد الفراعنة ، ينتهى عند البحيرة من ناحية الغرب ، وهو واد ضيق يوغل فى الصحراء وتنصب فيه المياه التى تفيض بها القنوات المشتقة من النيل ابتداء من الزقازيق لذلك كان الوادى هو الطريق الطبيعى لترعة تصل ما بين النهر والقناة البحرية فى البرزخ . على أن يتفرع من هذه الترعة عند بحيرة التمساح قسمان أحدهما

يتجه شمالا إلى منطقة (بور سعيد) والآخر جنوباً إلى السويس .

عندئذ انتقلت فكرة دلسبس ، فى مخيلته الخصبة من مشروع القناة البحرية ذى الحدود ، إلى مشروع استغلالى ضخم لا حدود له يشمل المنطقة كلها وما يشرق فيها من زرع وضرع . وهنا نشأت « الملحقات » وقامت فيها أسس استعمارية واضحة المعالم .

عول دلسبس منذ البداية لإنجاح خطته ، على التدرج فى عرضها وإدماج مشروع الملحقات فى مشروع القناة نفسها إدماجاً يخفى ما وراءه : فنى عقد سنة ٥٤ لم يرد إلا مجرد إشارة إلى إنشاء القنوات العذبة والاستيلاء على الأراضى . إذ نصت المادة ٤ على « أن تمنح الشركة بدون مقابل جميع ما يلزمها من الأراضى التى ليست ملكا للأفراد » كما نصت المادة ٧ على أنه « إذا رأت الشركة ضرورة وصل ما بين النيل وطريق البرزخ بقناة صالحة للملاحة أو إذا سلكت القناة طريقاً منعرجاً يمده ماء النيل تنازلت الحكومة المصرية للشركة عن الأراضى الداخلة فى الأملاك العامة مما لا يزرع اليوم لتقوم هى بريها وزراعتها على نفقتها أو بإشرافها » .

ظاهر أن دلسبس كان يستعمل عن قصد صيغة الإبهام و « والاحتمال » لا صيغة التأكيد والوضوح عند ذكر مشروعه حتى لا تجد الحكومة فى الأمر ما يريبها ، وظاهر أنه خشى مقدماً أن ينكشف ما بين السطور فعول على قطع خط الرجعة على كل قلق يأخذ بالنفوس من جراء مشروعه فأكد فى المادة ٨ على لسان الوالى « تلافياً لكل صعوبة تتصل بالأراضى التى ستتنازل عنها الحكومة للشركة صاحبة الامتياز يضع مسيو لينان بك المعين من قبلنا لدى الشركة رسماً يبين الأراضى الممنوحة سواء لإنشاء القناة البحرية وقناة التغذية المتفرعة من النيل ومنشآتها أو للاستغلال الزراعى وفقاً لأحكام المادة ٧ .

« هذا ومن المتفق عليه أن كل مضاربة ، خاصة بالأراضى الداخلة فى الأملاك العامة والتى ستحصل عليها الشركة محظورة من الآن ، وفيما يتعلق بالأراضى التى تخص الأفراد إذا طلبوا ريها فى المستقبل من ماء قناة التغذية المنشأة على نفقة الشركة كان عليهم أن يدفعوا أتاوة قدرها كذا .. عن كل فدان مزروع (أو أتاوة تحدد بالاتفاق الودى بين الحكومة المصرية والشركة) . . . »

ويلاحظ أن لينان المهندس المكلف من قبل الوالى بتحديد مساحات الأراضى اللازمة للشركة فرنسى فى خدمة الحكومة ، وبعبارة أدق فى خدمة فرنسا ومصالحها . وقد سهل لينان لدلسبس الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضى كانت أضعاف ما تحتاج إليه الشركة لشق القناة والترع وحماية ضفافها ومنشآتها ، وستجد المضاربة سبيلها إلى هذه الأراضى ، من ناحية دلسبس نفسه ، رغم أنف المادة ٨ كاسينقلب الاستغلال الزراعى إلى استغلال سياسى ومنطقة نفوذ .

وعلى أية حال بدأت أغراض دلسبس تتكشف فى عقد امتياز سنة ١٨٥٦ الذى نصت المادة الأولى منه :

« على الشركة التى أسسها صديقنا فرديناند دلسبس وفقاً للفرمان الصادر منا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ أن تقوم على نفقتها ومسئوليتها بجميع ما يلزم من الأشغال وأعمال البناء لإنشاء :

(١) قناة صالحة للملاحة الكبرى بين السويس على البحر الأحمر وخليج الطينة على البحر الأبيض المتوسط .

(٢) قناة للرى متمشية مع الملاحة النهرية فى النيل تصل ذلك النهر بالقناة البحرية المذكورة آنفاً .

(٣) فرعين للرى والشرب مشتقين من القناة السابقة متجه أحدهما إلى السويس والآخر إلى الطينة .

« وتجرى الأعمال بحيث تنتهى فى ميعاد ست سنوات (كذا) إلا إذا طرأت موانع وأسباب تأخير ناشئة عن قوة قاهرة » .

ونصت المادة ٧ :

« توالى الشركة القيام على نفقتها بصيانة القناة البحرية والمرافىء التابعة لها والقناة المتصلة بالنيل والقناة المتفرعة عنها » .

وفى مقابل هذه الالتزامات منحت الحكومة المصرية الشركة (مادة ١٠) « حق الانتفاع بلا ضريبة أو أتاوة بما قد يلزمها من الأراضى غير المملوكة للأفراد » . ويلاحظ أن النص « بما قد يلزمها من الأراضى » أو « بالأراضى الضرورية لها » نص مبهم جاء عرضاً فى الكلام . وسيجد دلسبس ، فى ذلك الإبهام متسعاً لتحقيق أغراضه .

وكان فى مقدمة الأعمال الرئيسية المرتبطة بانتظام العمل فى القناة البحرية فتح القسم الأخير من القناة العذبة الذى يمتد من القصاصين إلى بحيرة التمساح وطوله ٣٦ كيلومتراً . وكان هذا القسم فى الواقع امتداداً لترعة الوادى ، وهى ترعة قديمة كانت موجودة قبل الشركة ، تبتدىء فى الزقازيق وتنتهى فى القصاصين عند رأس الوادى . وقد فتحت القناة التى تربط القصاصين بالتمساح منذ أول فبراير سنة ١٨٦٢ ، ووصل الماء العذب إلى العمال فى وسط البرزخ .

على ن ضربة المعلم التى لم تكن متوقعة فى عقد الامتياز ، وإن كانت ليست بمستغربة على دلسبس وخطته العامة المبينة خطوطها فى الامتياز هى حيازة تفتيش الوادى ، وقد أشرنا إلى ذلك قبلا ، فى مارس سنة ١٨٦١ ويتصل هذا التفتيش فى نقط كثيرة بالقصاصين الواقعة على رأس وادى طميلات . وكانت أرض التفتيش خصبة ، لا بوراً ولا جرداء كمعظم أراضى الشركة ، وكانت المحور الذى تدور عليه أملاك الشركة الواسعة وتدعم . كما أن التل الكبير والقصاصين كانا من أهم المواقع الاستراتيجية فى شرق الدلتا .

كانت قرية التل الكبير ، تبهى بميدانها وجوامعها وجنات النخيل ، وكان على مسافة منها قصر من قصور النعيم ، وكانت ترعة الوادى تسير فى أرض كالزمردة الخضراء ، وعلى جوانبها أشجار الفاكهة .

وكان مستوى البرزخ خالياً من الاختلاف الذى يبدو فى أراضى الدلتا ، فيما خلا ضواحى التمساح التى كانت على اتصال بالنيل فى زمن الفيضانات الكبرى . والمعروف أن الدلتا ، بفضل طمى النيل ترتفع بمعدل ٦ سنتيمترات فى كل قرن ، وفى ضواحى القاهرة ومنفيس ، بحوالى ١٢ سنتيمتراً ، كما أن ارتفاع الأرض بطىء من ناحية البحر الأبيض بسبب وجود تيار بحرى ساحلى يجرف الأرض فى اتجاهه نحو الشام . وتمتاز أراضى الوادى بارتفاعها ويرجع ذلك إلى أنه لما كان النيل لا يجد له منفذاً من هذه الناحية ، كان يترك طميه جميعاً فى كل فيضان حتى أصبح الوادى أكثر ارتفاعاً من جميع أراضى الدلتا ، ومن أكثرها رواء ونماء .

هذا الوادى الغنى بأرضه ومائه ، وجنات فاكهته ونخيله ، وقراه ودساكره قد اشترى دلسبس المتر المربع فيه بسعر $\frac{٢}{١٠٠}$ من الفرنك أو أربعة أخماس المليم من مساحته التى تبلغ ٦٣٠٠٠ فدان .

والذى زاد من خطورة هذه الصفقة أن دلسبس كان يعمل فعلا على إنشاء مستعمرة زراعية عسكرية فى الوادى يكون قوامها الفلاحين المصريين والبدو المتنقلين بين الصحراء والمنطقة المزروعة ، والبدو الجزائريين ، بل وبعض « المسيحيين » من الشام يستخدمهم كعمال فى البداية على أن يتوطنوا فى الأرض بعد ذلك تحت حماية الشركة وفى ظل رايتها . كتب دلسبس إلى عامله فى بيروت بهذه المناسبة ، وذلك فى ٢٣ يناير سنة ١٨٦٣ : « لا يجب أن يفد جمهورهم (العمال) دفعة واحدة سواء من طريق البر أو البحر . وليأتوا جماعات ، لا تزيد عن الخمسين أو الستين عدا كل جماعة منها ، وإذا

كنت أطلب إليك أن تستحيط فى الأمر ؛ وأن تكون دقيقاً لبقاً للغاية فى تأدية مهمتك ، فما ذلك إلا لكى لا تجد السياسة سبيلا لها فى هذه المسألة » .

* * *

كان دلسبس يعلم جيداً أن الأراضى الواقعة على ضفاف القناة البحرية مجردة من كل قيمة زراعية ، ولكنه كان يفكر فى الموانىء التى كانت القناة البحرية ستساعد على وجودها وازدهارها . وكان يعتقد أن الميناء الداخلى الذى سينشأ فى بحيرة التمساح (الاسماعيلية) ، لا بور سعيد ، هو الذى سيكبر شأنه ويصبح القاعدة الكبرى لمستعمرته . وطبيعى أن دلسبس رغماً من كل الظواهر ، كان يعول على المضاربة لجنى الأرباح العظيمة المنتظرة من أراضى البناء فى الموانىء التى ستنشأ فى القناة : بور سعيد والقنطرة والاسماعيلية والسويس ، وهذا يفسر السبب الذى من أجله احتاط دلسبس ، فى عقد امتياز سنة ١٨٥٦ ، وهو العقد الذى وصف بأنه « أكمل وأدق تفصيلا من عقد سنة ١٨٥٤ » وأسقط منه المادة الخاصة بحظر المضاربة على الأراضى (مادة ٨ امتياز سنة ١٩٥٤) .

ومما يوضح سوء نية دلسبس من هذه الناحية (المضاربة) أنه بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٥٥ (أى قبل امتياز سنة ١٨٥٦) كتب إلى جريدة التيمس يقول : « إن أحد مصادر الأرباح المشروعة (كذا) سيكون بلا شك ثمن أراضى البناء الواقعة على ضفاف القناة مباشرة وحول ميناء التمساح الداخلى الذى سيكون بإذن الله اسكندرية جديدة » .

وقد كان مسلك دلسبس يتعارض مع المادة ٨ من امتياز سنة ١٨٥٤ التى تحرم المضاربة . ولا يعنى إغفال هذه المادة فى امتياز سنة ١٨٥٦ اعتراف ضمنى للشركة بحقها فى المضاربة لأن امتياز سنة ١٨٥٦ لا يلغى الامتياز السابق وإنما يؤكده ويفصله ويكمله . وهو يلغى فقط أحكام فرمان سنة ٥٤ التى تتعارض مع أية مادة من مواد امتياز سنة ١٨٥٦ وذلك طبقاً للمادة ٢٣

مثال ذلك : تنص المادة ٢ من فرمان الامتياز الأول على أن يكون « تعيين مدير الشركة دائماً بواسطة الحكومة واختياره ، ما أمكن ، من بين كبار المساهمين فى الشركة » ، ولكن المادة ٣ من لائحة الشركة الملحقة بفرمان امتياز سنة ١٨٥٦ تنص على انتقال هذا الحق إلى « مجلس إدارة الشركة » بدلا من الحكومة .

وهناك أيضاً المادة ٤ من امتياز سنة ١٨٥٤ التى تنص على أن : « التحصينات التى ترى الحكومة إقامتها لا تكون على نفقة الشركة » قد أسقطها دلسبس من الفرمان النهائى « الكامل المفصل » فرمان سنة ١٨٥٦ ، ولا ريب أن إغفال مسألة التحصينات لا يقل شأناً عن إغفال مسألة المضاربة من حيث أنها تكشف عن أغراض دلسبس البعيدة . وحسبنا أن نقرر من الآن أن دلسبس قد أرسى منذ سنة ١٨٤٦ قواعد مشروعه الاستعمارى الذى كان سيؤدى فى النهاية إلى احتلال فرنسى . لذلك عمل على إبعاد فكرة التحصينات عن منطقة القناة حتى يكون طريق الغزو ميسراً . وقد ترتب على إهمال هذه التحصينات من جانب الحكومة المصرية أن وجد الإنجليز ، فى سنة ١٨٨٢ ، منطقة القناة عوراء فاقتحموها إلى القاهرة .

* * *

ومن أمثلة الإبهام المتعمد وعدم الدقة فى صياغة « امتيازات » دلسبس المادة الثانية من امتياز يناير سنة ١٨٥٦ الخاصة بالعمال والتى تنص على أن «للشركة الحق فى أن تنفذ بنفسها أو بواسطة الغير وتحت إشرافها الأعمال المكلفة بها ، أو أن تعهد بهـا إلى مقاولين بطريق المناقصة أو الممارسة . على أن يكون على الأقل ، فى جميع الأحوال ، أربعة أخماس العمال المستخدمين فى هذه الأعمال من المصريين » .

لم يكن هنا أى ذكر أو تحديد لعدد العمال ولا للشروط الذين يشتغلون بمقتضاها . وقد كان المأمول أن تسد هذا النقص الاتفاقية التى تمت بين سعيد

والشركة فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ بخصوص استعمال العمال الوطنيين .

ولكن فى حين أن المادة الأولى تنص على أن « الحكومة المصرية ستقدم العمال بناء على طلب المهندسين المشرفين على العمل وتبعاً للحاجة » لا نجد إطلاقاً أية إشارة صريحة إلى عدد العمال الذين يحق للشركة أن تطالب بهم إذ تكتفى المادة ٢ بالنص على « أن تحديد عدد الموظفين يجب أن تراعى فيه حاجة الزراعة إلى اليد العاملة فى مواقيتها » . فهذه المادة ، وإن كانت فى غنى عن تحديد العدد إذ تقيده بحاجة الزراعة ، وهى عماد ثروة البلاد ، إلى الشغل الموسمى ، إلا أنها شرط تقديرى يفترض حسن النية فى التعامل والتطبيق من الجانبين ، ولا يعصمه إطلاقاً أى شرط احتكامى فى حالة الخلاف .

أغفل دلسبس تنفيذ المادة الثانية نصاً أو روحاً واستطلق فى تطبيق الأولى فكانت الشركة تستخدم فى أعمالها ، فى وسط الصحراء ، فى عهد سعيد ٢٠٠٠٠ عامل . وكانت تطالب الوالى بثلاثين ألف أى ما يوازى جيشاً من العمال — على حد تعبير دلسبس نفسه — وكانت الشركة بذلك تحرم الزراعة والأشغال العمومية الأيدى العاملة التى كانت فى أشد الحاجة إليها .

وإذا تذكرنا أن عدد السكان وقتئذ لا يزيد على خمسة ملايين وأن عدد العمال الحقيقى الذين تجندهم السلطات كان يبلغ فى الواقع الخمسين أو الستين ألفاً لا عشرين ألفاً طبقاً لما تقضى به ضرورة تغيير العدد الأخير الثابت كل شهر ، والوقت الذى يتطلبه إعداد العمال وجمعهم وترحيلهم إلى البرزخ فى مسافات نائية صعبة المواصلات . . أقول إذا تذكرنا كل ذلك تبين لنا أن الشركة كانت تطبق نظام السخرة على طبقة كادحة كبيرة ، دون أن يكون هناك ما يبرره من أسباب كدرء خطر الفيضانات وغيره من الأخطار العمومية التى تهدد البلاد .

ولم يقف الأمر عند السخرة ، فإن الشركة فى الوقت الذى كانت تنهك فيه عمالها ، وفيهم أطفال عديدون ، بالعمل المرهق المضنى كانت لا تعنى

بأحوالهم الصحية ، ولا بحسن تغذيتهم ، ولا بدفع أجر مناسب لهم . كان عمال الصعيد ، فى سنة ١٨٦٢ ، يضجون بالشكوى من « البسكويت » العفن الذى كانت توزعه عليهم الشركة ، ومن ندور الماء ، وعدم توفر وسائل الطهو والعيش ، ففتكت بهم الأوبئة فتكا ذريعاً ، وكانوا يموتون كالذباب . وليس أدل على سوء الحالة الصحية التى ذهب ضحيتها آلاف المصريين من العمال والفلاحين بسبب إهمال الشركة وجشعها أن الوالى أرسل من الصعيد ٥٠٠ جندى كانوا موضع رعايته فأركبهم سفينته البخارية الخاصة فى النيل حتى القاهرة ، ومنها انتقلوا بالسكة الحديد إلى الزقازيق ، ومن هناك ذهبوا إلى وجهتهم فى البرزخ . وعلى الرغم من حياطة الحكومة لهم لم يستطيعوا البقاء يوماً واحداً وثاروا على ضباطهم فى اليوم التالى لوصولهم وفروا هاربين ..

وقد قدر بعض الكتاب الفرنسيين عدد العمال الحقيقى بـ ٢٥ ألفاً ، ونحن لا نمارى فى صحة هذا الرقم إذا أسقطنا من الحساب المثل من عدد العمال الذين يتجمعون بأمر السلطات من شتى النواحى ، وهذه العملية الدقيقة قد تستنفد مدتها شهراً ومهما كان من الأمر فإن أولئك الكتاب يعترفون صراحة بالخسارة العظيمة التى أصابت الزراعة والأشغال العامة بسبب تسخير هذا العدد الضخم فى أعمال القناة . كتب أوليفيار ريت ، وهو أحد كبار مهندسى الشركة ، فى كتاب له أصدره عن (تاريخ برزخ السويس) فى سنة ١٨٦٢ ، يقول :

« . . حتى بعد إنزال عدد العمال إلى الرقم الحقيقى (٢٥٠٠٠) فإننا نعترف بأن الزراعة قد حاقت بها خسارة جسيمة بسبب حاجة الشركة الملحة ومطالبها التى لا تنتهى . صحيح أن الحكومة المصرية قد استعملت أحياناً عدداً أضخم من العمال . وربما اجتمع منهم فى صعيد واحد مائة ألف ، ولكن كان ذلك لفترة قصيرة من الزمن نسبياً ، وفى أوقات من السنة كانت العناية بشؤون الزراعة فيها تتطلب اليد العاملة كلها . فى حين أن الشركة منذ سنتين (منذ

سنة ١٨٦١) ، ولسنوات طويلة مقبلة ، تحتاج بصفة مستديمة إلى ٢٥٠٠٠ عامل . وهذا بلا ريب وضع غير طبيعى » .

فيما تقدم اعتراف صريح بأن الشركة خرقت اتفاقية ٢٠ يولية سنة ٥٦ التى نصت المادة ٢ منها على أن « عدد العمال يجب أن يراعى فيه حاجة الزراعة إلى اليد العاملة فى مراقيتها » .

من ذلك كانت مشكلة العمال ، بعد مشكلة الأراضى ، من المشاكل المقلقة التى يجب تسويتها فى أقرب وقت وإيجاد حل لها .

* * *

كان الوالى الجديد يفكر فى إيجاد تسوية عامة لجميع المشاكل التى هى موضوع النزاع مع الشركة . ولكن اسماعيل كان من طراز الساسة والولاة الشرقيين الذين تنقصهم الجرأة والإقدام والحزم فى بعض المواطن والذين يلازمهم مركب النقص فى مواجهة الأوربيين ، ويستبد بهم الخوف فيكثرون من المصانعة والمداهنة .

بدأ اسماعيل بإظهار تأييده للمشروع ورعايته واستمر فى إرسال حشود العمال إلى البرزخ على الرغم مما أصاب الزراعة من جرّاها . ولم يكتف بذلك بل سارع إلى عقد اتفاقين مع الشركة ، دون علم الدولتين الوحيدتين اللتين كانت ترجى معونتهما : تركيا وانجلترا .

يقضى الاتفاق الأول ، المؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ، بأن تلتزم الحكومة المصرية بإنشاء القسم الأول من الترعة الحلوة بين القاهرة والوادى . وقد تكلفت الحكومة عشرة ملايين من الفرنكات (٤٠٠٠٠٠ جنيه ذهباً) فى هذه العملية بعد أن حددت الشركة مهلة معينة لتنفيذها ، وذلك طبقاً لتصميمات وضعها مهندسوها ، وبنفس التعهدات وحقوق الارتفاق التى نص عليها من قبل فى هذا القسم كما لو كانت الشركة هى التى تكفلت به .

ومصلحة الشركة فى أن تتولى الحكومة بدلا منها هذه العملية ظاهرة لعدم وجود أراضى بور فى هذه الجهة ضمن الأملاك العامة يمكن استصلاحها ، ولا يستدعى بالتالى أخذها نزع الملكية ، ودفع التعويضات لملاكها إذ كانت المنطقة الغربية أراضى زراعية يملكها الأفراد ، وكانت المنطقة الشرقية مرتفعة من العسير ريها ، وكانت « التعويضات العادلة » التى تعهدت الشركة بدفعها للملاك فى حالة نزع ملكية الأراضى اللازمة للقناة ومنشآتها ، ولا شك ستكون باهظة ، وربما أدت إلى إثارة منازعات خطيرة كان من الأفضل التفادى منها .

وبمقتضى الاتفاق الثانى المؤرخ فى ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ اعتمد الوالى رسمياً باسم مصر اكتتاب سلفه سعيد فى أسهم الشركة البالغ عددها ١٧٧٦٤٢ سهما . وقد سوى الاتفاق رصيد الأقساط المتأخرة على الأسهم .

وبذلك أدى الوالى ووزيره نوبار إلى الشركة ، بهذين الاتفاقين ، خدمة لا تقوّم بثمن لأنهما صححا المركز المالى والقانونى للشركة . وكانت فى الواقع سياستهما قصيرة النظر لا تتسم بحكمة ولا سداد لأنهما انتصرا لخصمها العنيد وعززا جانبه قبل مفاوضته وحمله على تسوية المشاكل الخطيرة المعلقة ، فتجاهلا شرط موافقة الباب العالى على الامتياز ، وهو شرط أساسى ، واعترفا بالأمر الواقع الذى ادّعم عليه وضع الشركة ، كما أنهما قبلا التعهدات والاكتتابات التى قيدها دلسبس جزافاً باسم سعيد ، فقد اكتتبت فرنسا ٢٠٧٢٢٩ سهماً والباقى وقدره ١٩٢٧٧١ لم تكتتب الامبراطورية العثمانية والدول الكبرى منه إلا ١٥١٢٩ أما الـ ١٧٧٦٤٢ سهماً المتخلفة وهى نصيبها الكاسد فى توزيع الأسهم فقد ألقى عبؤها جميعه على الخزانة المصرية .

كانت تصرفات دلسبس مع الحكومة المصرية تنطوى على مخالفات تعسفية خطيرة سنادها النصب والاحتيال فكان الواجب على حكومة مصر أن تحزم أمرها أولا وأن تصفى حسابها القديم جميعه قبل العمل على تقوية مركز الشركة المهدد وإنقاذه باتفاق ١٨ و ٢٠ مارس .

وقد أضعف الوالى مقدماً مذكرة ٦ أبريل التى أرسلها الباب العالى وبين فيها لأول مرة شروطه للموافقة على امتيازات الشركة : « لا يفكر الباب العالى إطلاقاً فى الحيلولة دون تنفيذ مشروع قد يعم نفعه على الجميع ولكنه لن يوافق عليه : أولا — إلا بعد إيجاد تعهدات دولية تضمن الحيدة التامة للقناة على غرار الدردنيل والبسفور . ثانياً — وبشروط كافية للمحافظة على المصالح الكبرى التى يعمل المشروع على حمايتها .

« ولكن المشروع الحالى لا يعطى أى ضمان من الضمانات الضرورية .

« وهناك مسألتان استرعيا انتباهنا الجدى منذ البداية وهما :

« الأولى — « مسألة السخرة » فإنه على الرغم من إلغاء السخرة فى جميع بلاد الدولة العثمانية ، وعلى الرغم من إصدار المرسوم الأخير بتحريمها من لدن والى مصر فإن أعمال الشركة التمهيدية لا تزال تنجز بمقتضى هذا النظام . إن الإدارة المصرية تقسر ، فى كل شهر ، ٢٠٠٠٠ رجل على ترك أسرهم وأراضيهم للاشتغال فى القناة ، وهم مضطرون إلى العودة على نفقتهم ، وأكثرهم يقطعون مسافات طويلة ، وهذا بخلاف ما يحيق بهم من خسائر بسبب إكراههم على ترك مصالحهم .

« والثانية — مسألة الأراضى والقنوات العذبة ، فقد جاء فى مشروع العقد أن للشركة ، فى جميع الجهات التى تمتد إليها هذه القنوات ، الحق فى المطالبة بملكية الأراضى الكائنة على ضفافها . وبذلك تصبح مدائن السويس وتمساح (الإسماعيلية) ، وبور سعيد وجميع حدود الشام فى قبضة شركة مساهمة أغلبيتها أجانب خاضعون لقضاء وسلطات بلادهم . ولا توجد أية قوة تمنع الشركة ، متى شاءت ، من أن تنشىء فى نقط هامة من أرض الدولة العثمانية ، مستعمرات شبه مستقلة عن هذه الدولة » .

تدل هذه المذكرة ، مذكرة أبريل ، على وجود الروح السياسية عند الأتراك . وكان الواجب على اسماعيل أن يتضامن مع تركيا التى هى أقدر منه

وأن يتنكر لاتفاق مارس ويعود إلى قواعده الأولى . ولكنه بدلا من ذلك ، خدع نفسه بالتطلع إلى معونة حكومة الامبراطور فى تسوية مشاكله ومساعدته فى الحصول على استقلاله . وقرر إيفاد نوبار إلى الاستانة لحمل تركيا على الاعتراف بالشركة ، بعد اعترافها بالقناة مبدئياً وتخويل الوالى الحق فى مفاوضة الشركة رأساً وتسوية المسألتين اللتين تعترض عليها . وقد قبل الباب العالى مكرهاً طلب نوبار ، وبعد ما استعلم منه عن أساس المفاوضة وافق عليه ، بشرط أن يتم الاتفاق فى خلال مهلة لا تزيد على ستة أشهر .

وقد ارتكب نوبار غلطة كبرى باستغنائه عن جاه الباب العالى ونفوذه فى المفاوضة التى تقرر أن ينفرد بها . وبذلك نجحت الشركة فى عزل مصر عن تركيا قبل المفاوضة . ولا شك أن معظم نجاحها يرجع إلى إثارة مخاوف اسماعيل من أن تستفيد تركيا من النزاع القائم لتؤكد حقها فى إقامة الاستحكامات والتدخل فى شؤون مصر والقناة والسيطرة عليها .

وقد وصلت إلى مصر موافقة الحكومة التركية على مهمة نوبار بتاريخ أول أغسطس سنة ١٨٦٣ ، ووقفت مصر وجهاً لوجه مع فرنسا وشركتها .

* * *

سافر نوبار ، بعد كتاب أول أغسطس ، إلى باريس حيث طرق جميع الأبواب ، وانتهى فى نهاية المطاف إلى مخاطبة الشركة ، بتاريخ ١٢ أكتوبر ، بإنقاص عدد العمال إلى ٦٠٠٠ مع زيادة الأجور الحالية غير المجزية ، ورد الأراضى التى تنازلت عنها الحكومة للشركة . ولكن مجلس الإدارة اجتمع فى ٢٩ أكتوبر وقرر التمسك بتنفيذ العقود والاتفاقات التى يرتبط بها الطرفان : الحكومة والشركة . كانت الشركة ترى ، فيما يتعلق بالعمال ، إن مصر مكلفة بتقديم أربعة أخماس العمال الذين تحتاج إليهم ، أما الأراضى فإن الحكومة لم تتنازل عنها دون مقابل حتى يحق لها استردادها ، ولكنها

باعتها ، وحدد ثمن البيع فى المادة ١٨ من فرمان امتياز سنة ٥٦ التى تنص :

« نظراً للأراضى المتنازل عنها والإمتيازات الأخرى الممنوحة للشركة بمقتضى المواد السابقة تحتفظ للحكومة المصرية بحق استقطاع ١٥ ٪ من صافى الأرباح السنوية التى تحددها وتوزعها الجمعية العمومية للمساهمين » .

وترى الشركة « أن هذا النصيب الضخم من الأرباح ، بصرف النظر عن الالتزامات الأخرى ، يجعل لذلك التنازل صفة البيع » .

والشركة لا تجهل أن هذا النصيب الضخم ، الذى هو أقل نصيب ، كان فى الواقع مقابل منح الامتياز الأساسى الخاص بقناة السويس ، يدل على ذلك ما كتبه دلسبس نفسه إلى التيمس بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٥٥ :

« لقد احتفظت الحكومة لنفسها بنصيب ثابت لا يتغير قدره ١٥٪ من صافى الأرباح . وكان ذلك حقها إذ كانت تملك الحرية التامة فى تضمين عقد امتيازها المزايا المتبادلة التى ترى الانتفاع بها ، فهل يمكن القول بعد ذلك أن الحكومة أساءت استعمال هذا الحق ؟ لنضرب مثلا فرنسا : حين تنازلت حكومتها للشركات عن امتياز سككها الحديد احتفظت لنفسها بحق اقتسام الأرباح مناصفة ، أياً كان مقدارها إذا جاوزت ٨ ٪ . وإنى لا أتردد فى القول إننى أفضل ، فيما يتعلق بقناة السويس البحرية ، الشروط المصرية .

« على أن هذه المزايا نفسها التى وافقت الشركة على منحها للحكومة ، لها ما يقابلها وما تجد فيه الشركة العوض وزيادة . فإذا كانت الحكومة ، من ناحية ، تأخذ بنصيب من أرباح الشركة ، فإنها من ناحية أخرى ، تغدق على هذه الأخيرة المنح الكثيرة . وحسبها أنها أعطتها ، عدا حق استغلال امتياز مدته ٩٩ سنة ، حق الانتفاع بجميع أراضى الأملاك العامة التى يمكن ريها وإخصابها بواسطة القناتين اللتين سيتحول فيهما مجرى النهر ، من النيل إلى بحيرة التمساح ، ومن التمساح إلى السويس . كما أن الحكومة ضمنت للشركة

إعفاء جميع الآلات والأدوات والمواد الأولية التى تلزمها من الرسوم . كما التزمت بالإنفاق على معظم الأعمال التمهيدية والدراسات النظرية والعملية الخاصة بالقناة ، وقد دفعت ولا تزال تدفع مبالغ طائلة فى هذا الصدد .

« فهل هذه الإمتيازات والهبات العديدة توازى اشتراك الواهب ، بمقدار ١٥٪ من صافى أرباح مشروع يدين للواهب نفسه بكل ما يضمن له فى المستقبل كل نماء وبركة » .

من ذلك يتضح أن استيلاء الحكومة على ١٥٪ من صافى أرباح الشركة كان مقابل منح الشركة امتياز مشروع القناة وحق استغلاله لمدة ٩٩ سنة : كما أن نصيب الـ ٥٠٪ التى كانت تتقاضاه الحكومة الفرنسية من شركة السكة الحديد كان مقابل الامتياز الذى حصلت عليه .

يضاف إلى ذلك أن تنازل الحكومة عن الأراضى الواقعة على ضفاف القنوات العذبة كان مرتبطاً بالتزام الشركة بإنشاء القناة العذبة (ترعة الإسماعيلية) وفرعيها . فللحكومة أن تسترد هذه الأراضى مقابل إعفاء الشركة من التزاماتها ، وتعويضها عما تكون أنفقته مع احتفاظ الشركة فى كل الأحوال ، بالأراضى الضرورية جداً حوالى القناة البحرية ومنشآتها ، أى بما يهم المشروع الأساسى .

جاء فى باب الالتزامات من امتياز ٥ يناير سنة ٥٦ الخاص بشروط إنشاء واستغلال قناة السويس البحرية الكبرى وملحقاتها مادة ١ « قيام الشركة على نفقتها ومسؤوليتها بجميع ما يلزم من الأشغال وأعمال البناء لإنشاء (١) قناة صالحة للملاحة الكبرى بين السويس وخليج الطينة .

(٢) قناة للرى تصل النيل بالقناة البحرية المذكورة .

(٣) فرعين للرى والشرب من القناة السابقة .

وجاء فى باب الالتزامات أيضاً ، مادة ٧ : « توالى الشركة القيام على نفقتها بصيانة القناة البحرية والمرافئ التابعة لها والقناة المتصلة بالنيل والقناة المتفرعة منها .

ثم جاء فى المادة ١٠ (باب الامتياز) : « لإنشاء الأقنية وملحقاتها المشار إليها فى المواد السابقة تترك الحكومة المصرية للشركة حق الانتفاع بدون ضريبة أو أتاوة بما قد يلزمها من الأراضى غير المملوكة للأفراد » .

فالأراضى غير المملوكة للأفراد لاتمنح إلا فى حدود الحاجة الضرورية للشركة لإقامة قنواتها ومنشآتها وصيانتها ، كما أن عدد العمال المصريين الذين تستعملهم الشركة كان مقيداً بحاجة الزراعة فى البلاد . فاذا جاوزت الشركة الحدود والقيود الموضوعة ، فيما يتعلق بعدد العمال أو مساحة الأراضى كان فى ذلك خرق صريح لنصوص الامتياز .

قلنا إن الأرض منحت مقابل إنشاء الأقنية وتعهدها . ولا شك أن أهم قناة كانت تقع على ضفافها أراضى واسعة لايملكها الأفراد ومن الممكن استغلالها هى « قناة الرى المعدة للملاحة النهرية والتى تبتدىء بالقرب من القاهرة وتسير فى وادى طميلات وتنتهى عند بحيرة التمساح » (مادة ٤ باب الالتزامات) . ولقد قامت الشركة فعلا بإنشاء القسم الثانى من هذه القناة وهو القسم الذى يمتد من الزقازيق إلى التمساح ولكنها تراخت فى إنشاء القسم الأول الرئيسى الذى يمتد من القاهرة إلى الوادى لأنها لم تجد فيه مغنما وتركت الغرم للحكومة المصرية التى تكفلت بإنشائه (اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣) . وبذلك تخلصت الشركة من تنفيذ المادة ١٢ (فرمان ٥٦) المدرجة فى باب الامتياز مع أن مكانها كان فى باب الالتزامات . تقول هذه المادة : « تقوم الحكومة المصرية عند الإقتضاء بتسليم الأراضى التى يملكها الأفراد وتحتاج الشركة إلى حيازتها لتنفيذ الأعمال واستغلال امتيازها ، على أن تدفع الشركة التعويضات العادلة لمستحقيها » .

وقد اضطرت الحكومة إلى دفع هذه التعويضات لأن الضفة الغربية من القسم الأول من القناة بالذات ، كما قلنا ، كانت أرضاً زراعية يملكها الأفراد ، بخلاف الأرض الأخرى البور التى لا يملكها الأفراد ، بين القصاصين وبحيرة التمساح ، بينما كانت الضفة الشرقية أرضاً صحراوية مرتفعة يصعب استثمارها .

وكانت الحكومة مستعدة ، حين طالبت باسترداد الأراضى ، أن تأخذ لحسابها القناة العذبة كلها ، كما فعلت فى القسم الممتد من القاهرة إلى الوادى ، وتعويض الشركة عما أنفقته فى الجزء الذى فتح للملاحة ، وإتمامه حتى السويس طبقاً لمواصفات الشركة نفسها .

* * *

كان نوبار يعتمد كثيراً لنجاح مسعاه على الدوق دى مورنى أخى نابليون الثالث من أمه ورئيس المجلس التشريعى ، ولكن دلسبس عرف كيف يستغل صلة القرابة التى كانت تربطه بالأمبراطورة لإحباط مهمة نوبار . وقد أرسل الوزير المصرى إلى الحكومة الفرنسية مذكرة هامة عن المشاكل المتنازع عليها قال :

« حين افتتح دلسبس الاكتتاب وأعلن تكوين الشركة برأس مال قدره ٢٠٠ مليون فرنك ، لم يكن رأس المال المعلن قد اكتتب فيه ، وكان ينقصه حوالى النصف .

« وبعد عامين ، بناء على إلحاح دلسبس قبل سعيد أن يأخذ لحسابه باقى الاكتتاب وهو ٨٦ مليوناً من الفرنكات ، بشرط أن لا يدفع أقساطه إلا ابتداء من سنة ١٨٦٧ ، وبنسبة الـ $\frac{1}{٨}$ فى كل سنة ، بحيث يتم الوفاء بذلك العهد فى سنة ١٨٧٤ . وقد حاول دلسبس عبثاً بعد ذلك حمل سعيد على عقد قرض ليقف مع بقية المساهمين على قدم المساواة بحجة أنه كان يخشى على الشركة أن تتعطل أو تنحل بسبب الوضع الذى كانت فيه .

« ثم مات سعيد ، وكان خلفه اسماعيل ، منذ ارتقائه إلى الحكم ، يفكر فى تصحيح وضع الشركة ، وجعل مشروع القناة بمأمن من كل اعتراض يعوقه فى المستقبل : اتصل الوالى ثمتئذ بدلسبس وأعلمه باتجاهاته ، ولكن الباب العالى لم يشارك الوالى فى الرأى ، وقد اعترف بالقناة وأبى أن يعترف بالشركة بسبب سوء تصرفها فى مسألة الأراضى التى استولت عليها والسخرة التى فرضتها على عمال مصر . فى تلك الآونه بالذات كان الباب العالى يعد مذكرة ٦ أبريل ، وقد أبلغ قنصل النمسا سراً خبرها إلى الوالى ، فرأى الوالى أن

أفضل رد على تلك المذكرة ، التى كان الباب العالى يستعد لإرسالها ، هو وضعه أمام الأمر الواقع ، وهذا ما حدا بإسماعيل إلى عقد اتفاقى ١٨ و ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ : أخذ الوالى على نفسه مبلغ الـ ٨٦ مليون فرنك ، قيمة اكتتاب سعيد الشخصى ، حتى تتمكن الشركة من البقاء ، وألغى الموثق الذى وقعه دلسبس مع سعيد بخصوص دفع الأقساط التى يبدأ سدادها فى سنة ١٨٦٧ . جازف اسماعيل بهذه الفعلة رغم أنف الباب العالى ووزرائه والرأى العام فى مصر . وقد أتيح بذلك لدلسبس ، على حد تعبيره ، أن يقضى لأول مرة ، منذ ثمانية أعوام ، ليلة هادئة .

« ثم صدر أمر الباب العالى بوقف العمل فى القناة ، فهل أطاع الوالى ؟ فى كل شهر كانت تجمع الحكومة بالقوة ٢٠٠٠٠ رجل وترسلهم إلى القناة .. والواقع أن عددهم الحقيقى كان ٦٠٠٠٠ ينتزعون شهرياً من شغلهم وذويهم ، ٧٢٠٠٠٠ فى السنة . فأى بلد ، حتى من أجل الدفاع ، يستطيع أن يحشد مثل هذا العدد الضخم ؟

فى مصر ٤ ملايين نفس ، ٦٠٠٠٠٠ فى المدن معفون من السخرة ، و ٣٤٠٠٠٠٠ متفرغين للزراعة ، فإذا أنقصنا عدد النساء والشيوخ والأطفال كان العبء كله واقعاً على سبعمائة أو ثمانمائة ألف فلاح يكرس كل منهم ، فى العام ، شهرين من حياته للشركة وشهرين أو ثلاثة لتعلية السدود ، وتطهير الترع التى تحمى البلاد من الفيضان .. وزيادة على ذلك ، كان الفلاح الذى يشتغل للشركة يتحمل نفقات الطريق والأسفار ، ولا يتقاضى من الشركة إلا قرشين صاغ فى اليوم مع أنه يربح فى الغيط من ٥ إلى ٦ قروش ، كما أنه يظل غائباً عن أهله قرابة ٥٦ يوماً .

« وإنه لمن السهل بعد هذا الشرح معرفة عواطف الأهالى وإحساساتهم نحو فرنسا والشركة ... لقد عم الضيق والاستياء جميع السكان والموظفين الذين يملكون أراضى لا تجد اليد العاملة . وهم يقدرون فى حسابهم أن مصر

تخسر سنوياً ، نتيجة لقصور الإنتاج المترتب على نقص اليد العاملة المسخرة في القنـاة ، ما لا يقل عن ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك . إنهم يعلمون ذلك ويصرحون به في أحاديثهم[١] » .

وقد بعث نوبار ، في ديسمبر (١٨٦٣) بمذكرة أخرى أعاد فيها معظم حججه وبياناته السابقة ، وأشار إلى مسألة الأراضي فقال : « إن هذه المسألة هي التي تعوق الباب العالي عن الموافقة على الامتياز » وأكد « أن تمسك الشركة بها يخفي أغراضاً لا يباح بها سيما وأن هذه الأراضي ، بسبب طبيعتها الصحراوية وقلة الأيدي العاملة ، غير مجدية من الناحية الزراعية ، وقد لا تنتج إلا بعد أمد طويل ونفقات باهظة » وضرب مثلا لذلك جهود إبراهيم باشا في القبة ، ضاحية القاهرة « حيث أراد أن ينتزع بقعة مختارة من الصحراء ويستثمرها ، فأنفق الملايين بغير طائل في استصلاحها واستثمارها » . ثم تساءل « ولعمري أين تجد الشركة الأيدي العاملة لفلاحة الأرض المقتطعة من الصحراء ؟ يوجد في مصر مليون ونصف مليون هكتار (٣,٧٥٠,٠٠٠ فدان) بالقرب من النيل ، تتخللها الترع ، وكلها جيدة التربة ، ولكنها أرضون جدب لا تزال تنتظر الأيدي العاملة لتحيا . وهاكم ، يا سيدي الدوق مثل آخر هو فصل الخطاب : في أخريات أيام سعيد عرضت للبيع في المزاد أراض واسعة ، في ضواحي الاسكندرية وفي دلتا النيل ، فلم يصل قط ثمن البيع إلى ٤٠ فرنكا (١٦٠ قرشاً) الهكتار (٢,٣٨ فدان) .

« إن من الخير للشركة أن تقبل التعويض المالي المعروض عليها وأن تضيفه إلى نفقات القناة البحرية التي هي هدفها الأساسي[٢] » .

---

(١) السجلات الفرنسية . وزارة الخارجيـة . رسائل سياسية . مصر . مجلد ٣٢ . مذكرة لنوبار ملحقة بالبرقية المرسـلة من الإدارة إلى الاسكندرية رقم ٢٣ ، بتاريخ ٧ نوفمبر ١٨٦٣ .

(٢) السجلات الفرنسية . وزارة الخارجية . مراسـلات سياسية . مصر . مجلد ٣٢ . تقرير مرفوع من نوبار إلى الدوق دي مورني . ملحق بخطاب دلسبس إلى الوزير بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٨٦٣ .

ولكن على الرغم من جهوده الضخمة فى الأوساط الصحفية والقانونية والسياسية لم يلق نوبار إلا عنتاً وصلفاً ، فما كان من اسماعيل إلا أن هدد بسحب العمال من القناة . وهنا خشى دلسبس مغبة ذلك الإجراء فاستلان وعمل على كسب الوقت حتى يصبح استعمال آلات التطهير والكاسحات الجديدة مألوفاً ، وكانت الشركة فى تلك الآونة أتمت فتح القناة البحرية من البحر الأبيض حتى بحيرة تمساح بعمق واتساع مؤقتين ، كما أنها كانت أتمت حتى السويس ، القناة العذبة (ترعة الاسماعيلية) التى ستساعدها على الانتهاء وشيكا من شق القناة البحرية لغاية البحر الأحمر .

* * *

فى ٦ يناير سنة ١٨٦٤ رفع مجلس إدارة الشركة إلى الامبراطور عريضة يتوسل فيها إليه أن يتدخل لحل النزاع . وفى نفس اليوم أرسل وزير خارجية فرنسا إلى قنصله العام فى مصر ، تاستو ، البرقية التالية :

« بما أن الإمبراطور يريد حمل شركة قناة السويس على قبول تسوية فقد أبدى رغبته فى أن لا يوقف العمل قبل أول أبريل[١] » .

يتضح من الوثيقة المتقدمة أنه ليست مصر ، كما ادعى دلسبس فيما بعد ، بل الشركة هى التى طلبت الاحتكام إلى الإمبراطور وأن التهديد بسحب العمال أزعج الشركة والإمبراطور ، مما يدل على أن سياسة الحزم أجدى ، ولكن الوالى أذعن لمشيئة نابليون ، مجاملة منه ، وفوض إليه أمره . ولا شك أن وقف العمل فى منطقة القناة تطبيقاً لسياسة الباب العالى كان من شأنه أن يهيء له وسيلة غليظة للضغط على الشركة سيما وأن نابليون لم يصدر حكمه فى النزاع إلا فى ٦ يولية (١٨٦٤) أى بعد مرور مهلة سنة كاملة ، لا ستة شهور ، كما حددها الباب العالى .

اجتمعت فى ٣ مارس لجنة مؤلفة من ثلاثة شيوخ ، ونائب ، ومستشار

---

(١) مصر مجلد ٣٣ . من الوزير إلى تاستو بتاريخ ٦ يناير ١٨٦٤ .

فى مجلس الدولة وتناقشت فى موضوع النزاع ثم رفعت إلى الإمبراطور تقريراً كاملا هو الأساس الذى بنى عليه قضاءه ٦ يولية ، وكان الأمل يداعب اسماعيل ووزيره فى أن يعدل الإمبراطور فى النتائج التى مهد لها التقرير : أعلن الوالى فى حديث له مع مندوب انجلترا فى مصر « إن نوبار وصلته من الدوق دى مورنى تأكيدات تفيد أنه أياً كان رأى اللجنة التى كونها الإمبراطور فإن جلالته مصمم على إهمال كل دعوى للشركة متعلقة بالأقنية العذبة إهمالا كلياً دون تحفظ » ، وعلق على ذلك مندوب انجلترا قائلا : « إن الوالى لا يستريب البتة بمقاصد الإمبراطور [1] » .

وقد وثق نوبار ، من ناحيته ، بتأكيدات الدوق دى مورنى فكبت عواطفه ووقع تقرير اللجنة الذى كان الإمبراطور فى حل من قبوله أو تعديله ، مع إبداء بعض التحفظات الشكلية . وكان ذلك التوقيع فى أوائل أبريل .

على أن الوالى ، مع ذلك ، كان يساوره القلق فكتب إلى الإستانة مستنجداً الباب العالى ليشد سفيره فى باريس إزر نوبار فى مطالبته بتعديل صيغة مشروع الاتفاق وعدم التعرض للقناة العذبة ، ولكن الباب العالى أبى أن يرسل تعليمات جديدة إلى سفيره وله العذر بعد ما تصرف الوالى ومبعوثه فى الأمر منذ البداية وحدهما .

وقد كان قضاء نابليون فى ٦ يولية فى حدود القواعد التى رسمها تقرير اللجنة بوحى من دلسبس وشركته . وقد دفعت مصر فيه ثمناً فادحاً لتعويض الشركة ، ثم دفعت بعد ذلك ثمناً أفدح لإصلاح ذلك الحكم وتقويمه .

روى فارمان ، قنصل الولايات المتحدة فى مصر فى كتابه الموسوم (خيانة مصر) : « إن مبلغ الـ٨٤ مليون فرنك (٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه ذهباً) ،

---

(١) السجلات الانجليزية . وزارة الخارجية ، رقم ٧٨ ، مجلد ١٨٤٩ . كتاب من ممثل انجلترا فى القاهرة بتاريخ ١٥ مايو ١٨٦٤ .

وهو التعويض الذى قضى به للشركة ، أثار دهشة علماء القانون فى جميع أوربا » .

وظاهر أن الحكم بهذا التعويض لم يراع ولم يضع موضع الاعتبار إلا وجهة واحدة : هى حاجة الشركة إلى المال ، فقد علم نوبار من ثقة أن لجنة التحكيم كانت تفكر فى الحكم على مصر بدفع مبلغ ١٣٠ مليون فرنك ، وهى قيمة تكاليف تنفيذ باقى المشروع ، حسب تقديرات الشركة ، ولكن الإمبراطور رفض .. لا تعففاً منه فى اعتقادنا ، ولكن لأن التحكيم لم يقض على أسباب النزاع كلها وترك الباب مفتوحاً للمساومة من جديد .

والعجيب أن نوبار ، وهو الرجل الداهية ، قد جازت عليه الخديعة كما جازت على اسماعيل ، واستناما لوعود الدوق دى مورنى(١) إلى أن قرعتهما القارعة .

* * *

١ — والآن ننظر فى مشتملات الحكم وأسبابه القانونية :

أغفل الحكم كلية ، فى المسألتين الأولى والثانية الخاصتين بإلغاء السخرة المادة ٢ من اتفاق ٢٠ يوليه التى تنص على « أن يراعى فى تحديد عدد العمال مواسم الأشغال الزراعية ومواقيتها » واكتفى بالاستناد إلى مادة امتياز ٥ يناير سنة ١٨٥٦ التى تلزم الحكومة المصرية بتقديم أربعة أخماس العمال الذين تحتاج إليهم الشركة . وقضى بناء على ذلك أن تدفع الحكومة المصرية مبلغ ٣٨ مليون فرنك (١,٥٢٠,٠٠٠ جنيه ذهباً) نظير « إحلال الآلات أو العمال الأوربيين محل العمال المصريين » .

(١) نابليون الثالث أبوه لويس بونابرت ملك هولندة وأخو نابليون الأول وأمه الملكة هورتنس بوهارنيه . وكانت هذه الأخيرة ، بسبب الخلاف مع زوجها ، خليلة لأمير البحر الهولندى فيرهيويل وغيره من الخلان ... وكان الدوق دى مورنى ابناً غير شرعى للقائد فلاهو والملكة هورتنس ، وبالتالى أخا لنابليون الثالث من أمه . وقد ظل رئيساً للمجلس التشريعى من سنة ١٨٥٤ إلى ١٨٦٥ وهى السنة التى مات فيها .

ويلاحظ أن الشركة ، فى تلك الآونة قد بلغت المرحلة التى كان يجب عليها فيها ، إذا أرادت فتح القناة البحرية للتجارة العالمية فى الميعاد ، أن تجد وأن تعمل ، بطريقة فنية منظمة ، على التوسع فى استعمال الآلات الميكانيكية الحديثة . وهذا ما حدا بالشركة ، قبل الحكم ، بل وقبل التسليم بمبدأ إلغاء السخرة ، وفى الوقت الذى كان الوالى يعرض عليها فيه تقديم ٦٠٠٠ عامل شهرياً ، إلى التعاقد فعلا مع « المقاولين » الذين قاموا بتنفيذ أعمال هندسية كبيرة ، على القيام بكافة الأعمال . وقد تم العقد الأول ، بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٨٦٣ مع مسيو كوفريه ، والثانى بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٨٦٣ أيضاً مع ديسو إخوان ، والثالث مع وليام إيتون ، بتاريخ ١٣ يناير ١٨٦٤ ، والرابع والأخير مع شركة لافاليه بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٦٤ . وكان إيتون مشهوراً بعمليات الكحث والتطهير بأجهزته الخاصة فى نهر كلايد باسكتلندة . وقد أدى إلى الشركة خدمات جليلة بمدها بسفينة بخارية مزودة بآلات لاستخراج الطين والأنقاض وحمل كساحتها . وكان مسيو كوفريه معروفاً بخبرته فى عمليات فحص الأراضى وتقليبها وتفتيت العوائق من صخر وغيره ونقلها ، وقد استعانت الشركة باختراع جديد كان له عظيم الفائدة : آلات كاسحة غير مثبتة على سفينة كالأخرى ، ولكن على عربة تهبط منها وتصعد فى حركة دائرة كالقواديس ، وهى تستعمل فى الأعمال الكبرى كحفر القنوات والخنادق واستخراج الحصا والرمال الدفينة لبناء السكك الحديد . وهذه الآلات القوية تتحرك بالبخار وتختلف باختلاف الأمكنة من أراضى طينية متلتلة ، وأراضى رملية ، وبقاع صخرية متحجرة . وقد استعملت لأول مرة فى قناة السويس وكان لها دهاليز يبلغ طولها ٧٠ متراً لإلقاء الكساحة من أواسط القناة (البالغ عرضها ١٠٠ متر) بعيداً على الضفة .

كتب فارمن فى كتابه السالف الذكر : « مما لا ريب فيه أنه فى الفترة التى صدر فيها حكم الامبراطور ، كان القسم الأول الذى كان على المصريين أن

يتموه بالوسائل البسيطة التي كانوا يستعملونها فى إقامة السدود ، قد انتهى فعلا أو قارب النهاية .

« وكان جزء كبير من مجرى القناة أرضاً غير يابسة : ستون كيلو متراً تسير من البحر الأبيض عبر بحيرة المنزلة وبركها ومستنقعاتها فى مياه ضحلة لا يزيد عمقها عن قدمين أو ثلاثة .. وبالقرب من السويس كانت توجد أيضاً برك ومستنقعات ضخمة . وفى بعض الأماكن كانت الطبقة الرملية السطحية لا تكاد تزال حتى يتحلب الماء من الأرض ويتسرب بقوة فى الممرات والمجارى المؤقتة التى لم يتم إنشاؤها . ولا شك أن المصريين سباحون مهرة ، ولكن لم يكن فى وسع الأطفال الغطس والصعود بالطين الراسب فى قعر البحر ، وكانت الآلات وحدها كفيلة بإنجاز العمل .

ولقد كان دلسبس على علم بهذه الحقيقة فاستعد لها . وكانت آلات التطهير والكسح قد أوصى بها ، وتم صنعها ، وبدأت عملها فعلا وقت صدور الحكم .

ومما يثبت الدور الرئيسى الذى قامت به الآلات الميكانيكية فى إتمام القناة ما كتبه أولفييه ريت فى مؤلفه (تاريخ برزخ السويس) : بعد ما تكلم عن قرض المائة مليون فرنك الذى ستعقده الشركة (١٨٦٧ — ١٨٦٨) لعدم كفاية رأس المال ، مضافاً إليه التعويض ، فى مواجهة النفقات ، قال : « من أسباب نجاح القرض الرئيسية علم الجمهور بقدرة الشركة على إنجاز مشروعها .

« إن إنتاج ٢ مليون متر مكعب فى الشهر يعادل ٢½ مليون من الأمتار المكعبة فى أوربا ، أى أن المستخرج يومياً يزيد عن ٨٠٠٠٠ متر مكعب أو ما يوازى شغل ٤٠٠٠٠ عامل . . ولكن هذا التقدير القائم على إمكان العمل فى الطريق اليبس . هو دون الحقيقة بكثير ، فثم اعتبار له أهميته وهو ضرورة محاربة كل رشح يحدث باللجوء إلى أقوى الوسائل خصوصا عبر بحيرة المنزلة ، وهذا من شأنه زيادة اليد العاملة بنسبة كبيرة .

« وموجز القول أن حفر القناة فى اليبس ، فى أحسن الأحوال ، كان

بتطلب حتما وجود ١٥٠٠٠٠ عامل بصفة مستديمة فى مراكز العمل . وقد ساعدت الأدوات الضخمة التى جلبتها الشركة على تحقيق نفس النتيجة دون استعمال أكثر من ١٢ إلى ١٥ ألف رجل . وعلى أية حال كان من المستحيل تجنيد ذلك الكتل البشرية من العمال ، وإخضاعهم للنظام والعناية بشئونهم الصحية والمعاشية . وكانت النفقات ستتجاوز كل حد ، بينما الحل الذى اتخذته الشركة (الآلات) ، كان على العكس ، سهلا تطبيقه مما جعل فى الإمكان حسبة النفقات المنتظرة ، وتحديد تاريخ نهاية العمل فى القناة بدقة شبه مطلقة » .

ومهما كان من الأمر ، فإن « إحلال الآلات والعمال الأوربيين محل المصريين ، لا يبرر إطلاقاً إكراه مصر على دفع ٣٨ مليون فرنك خصوصاً وأن الآلات الحديثة والعمال والفنيين ، كما بينا ، كان لا بد منهم فى مرحلة التوسيع والتعميق النهائية . والواقع أن الشركة هى التى كان يجب أن تدفع تعويضاً لمصر عن خسائرها . فقد ظلت مصر أكثر من أربعة أعوام تسخر جيشا من العمال قوامه ٣٠٠٠٠ رجل يستبدلون بغيرهم فى كل شهر . وكان العمل يجرى فى مناطق وعرة يتخوضون فيها فى الطين والماء بأقدامهم ، ويحملون الطين السائل الذى ينساب ويتقطر على أجسادهم ، بينما رؤوسهم فى جاحم من الشمس يزيد من حرارتها انعكاسها على رمال الضفتين . إنها السخرة التى كانت تنشر البؤس والجوع والموت بين الجماهير الغفيرة من الفلاحين والعمال .

على أن الشركة التى قضى لها بمبلغ ٣٨ مليون فرنك قد رفضت دفع دين قدره ٤٥٠٠٠٠٠ فرنك كان باقياً عليها من ثمن غذاء وأجور العمال ، وانتهكت بذلك اتفاق ٢٠ يولية ، ولكى تبرر تصرفها الدنىء لجأت إلى حيلة مكشوفة وهى مطالبة الحكومة وقت التحكيم بدفع مبلغ تسعة ملايين من الفرنكات (٩,٠٠٠,٠٠٠) نظير فوائد رؤوس الأموال المستعملة فى عملية القناة لمدة سنة ، وهى المدة التى سيمتد فيها أجل هذه العملية . جاء فى حكم ٦ يولية : « إن هذا الطلب قد يستساغ قبوله كله لو أن امتداد حقبة العمل تقع تبعته

تحمل الحكومة المصرية ولكن الشروط التى فرضها الباب العالى كانت خارجة عن إرادة الوالى . والظروف القهرية وحدها هى التى جعلت أعمال القناة تطول مدتها أكثر مما كان مقدراً لها . وبناء على ذلك فإنه من العدل ، نظراً لطبيعة الحادث نفسه وظروفه ، ونظراً للعلاقات التى لا تزال قائمة بين الوالى والشركة ، أن يتحمل الطرفان مناصفة مبلغ الـ ٩,٠٠٠,٠٠٠ فرنك أى ٤,٥٠٠,٠٠٠ كل منهما » . وهذه المناصفة التى لا تجد فى أسباب الحكم نفسها ما يبررها قد أضاعت على الحكومة مبلغ الأربعة ملايين ونصف فرنك الباقية فى ذمة الشركة ثمن غذاء وأجور للعمال التعساء .

٣ — مما لاشك فيه أن تنازل الحكومة عن الأراضى اللازمة لشق قنوات وإقامة منشآت على الضفاف وصيانتها كان نتيجة حتمية لالتزام الشركة بالقناة البحرية والقناة العذبة وفروعها . وأن الفصل بين القنوات والأراضى فى الحكم مع أنهما مسألة واحدة ، جعل منهما امتيازين مستقلين يتطلب كل منهما تعويضاً ، فى حين أن الربط بينهما ، باعتبارهما وحدة ، طرفاها التزام وامتياز ، كان من شأنه أن يحرم الشركة من حق المطالبة بالتعويض .

قضى الحكم برد القناة العذبة (ترعة الاسماعيلية) إلى الحكومة رداً يغل يدها ويرهقها بشروطه الفادحة :

« ١ — يرد جزء القناة الممتد من الوادى إلى التمساح والسويس ، كما رد الجزء الأول ، إلى الحكومة المصرية ، على أن يترك للشركة حق الاستئثار بالانتفاع به وحدها حتى إتمام القناة البحرية وفتحها للملاحة وبناء على ذلك لا يجوز لأحد إيجاد مأخذ للماء فيه دون إذن من الشركة .

« ٢ — تعهد الحكومة المصرية إلى الشركة بإتمام القناة من الوادى إلى السويس ، وتدفع لها مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك (٧,٥٠٠,٠٠٠ نظير الأشغال التى قامت بها والنفقات العامة وفوائدها و ٢,٥٠٠,٠٠٠ نظير الأشغال التى ستقوم بها) .

« ٣ — تعوض الحكومة المصرية كذلك الشركة عن مصاريف الصيانة بدفع اشتراك سنوى لها قدره ٣٠٠٠٠٠ فرنك ، وذلك طول مدة امتياز القناة البحرية .

« ٤ — تدفع الحكومة المصرية أيضاً للشركة مبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ فرنك نظير رسوم الملاحة وعوائد أخرى حرمت منها الشركة .

« ٥ — تأخذ الشركة من ماء القناة ٧٠,٠٠٠ متر مكعب يومياً ، لتغذية السكان القاطنين فى منطقة القنوات ، ورى الحدائق وتشغيل الآلات الخ .

« ٦ — لن يكون للشركة ، فى القناة العذبة ، بعد الفراغ نهائياً من القناة البحرية ، إلا حق الانتفاع الذى يمارسه المصريون ، أى أنها يبطل حقها فى أخذ الرسوم على مآخذ الماء ، والملاحة ، والإرشاد ، وجر السفن ومكثها ، على أن تعوض عنها بمبلغ ٦٠٠٠,٠٠٠ فرنك كما تحتفظ لنفسها بحق الانتفاع والصيانة على حساب الحكومة المصرية التى لا يجوز لها فى نفس الوقت فرض أى رسم للملاحة على السفن والقوارب » .

إن الأصل فى إنشاء القناة العذبة ، خصوصاً فى المنطقة التى تمتد من الوادى إلى بحيرة تمساح هو تموين المنطقة بالماء العذب لتيسير أعمال القناة فى جوف الصحراء وما إليها من منشآت ومبان ومرافق . ولكن شركة قناة السويس أصبحت فى الواقع (شركة قناة السويس ، والقناة العذبة ، والأراضى) إذ جعلت من القنوات والأراضى مشروعين استغلاليين مستقلين عن مشروع القناة البحرية الكبرى أو فى مستواه وخلطت من ناحية بين التزامها وامتيازاتها ومن ناحية أخرى بين الامتياز الأساسى والامتيازات الملحقة التى من حق الواهب أن يستردها خصوصاً إذا أساءت الشركة استغلالها دون أى اعتبار لحقوق السيادة الإقليمية ومصالح البلاد .

والواقع أن روح النصب والاحتيال والتعسف ، روح دلسبس ، كانت ماثلة فى كل فقرة من فقرات ذلك الحكم من أوله إلى آخره فى مسألة العمال ،

وفى مسألة القناة العذبة ، وفى مسألة الأراضى أيضاً .

٣ — قضى الحكم بأن يتم استرداد الأراضى بنفس الأسلوب فإن الشركة ردت إلى مصر مبدئياً جميع الأراضى التى كانت الترعة الحلوة بفرعيها إلى السويس وبور سعيد تستطيع ريها والتى كانت الشركة تعتبر نفسها مالكة لها ، وهى تقدر بحوالى ٦٠,٠٠٠ هكتار (١٤٣,٠٠٠ فدان) . ولكنها احتفظت بحق استبقاء طول مدة الامتياز ١٠,٢٦٤ هكتار حول القناة البحرية و ٩,٦٠٠ حول الترعة الحلوة . وكان على مصر أن تدفع نظير استرداد الأراضى المذكورة آنفاً مبلغ ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك (١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ذهباً) كتعويض عما كانت ستحصل عليه الشركة من ارتفاع قيمة هذه الأراضى مستقبلا . . أى أن التقدير قام على أساس قيمة افتراضية بحت لأراض كانت منحة بحت .

وقد علق على ذلك نوبار باشا فى مذكراته المحفوظة لدى الأسرة فى باريس والتى لم تنشر ، قال :

« لقد مثل دلسبس للجمهور هذا الامتياز (الأراضى) كمصدر ثروة للمساهمين ، مع أنه لا يجهل أن جميع المنطقة الواقعة بين بحيرة التمساح وبور سعيد كانت رمالا تحولت إلى أراضى مشبعة بالنترات وأزوت البوتاس ، وليس لها مصرف إطلاقاً فى اتجاه بحيرة المنزلة . والجزء الوحيد الذى كان من الممكن استثماره هو الجزء الممتد بين وادى الطميلات والاسماعيلية (بحيرة التمساح) والسويس ، ومساحته ٨٠٠٠ هكتار (١٩٠٠٠ فدان) . أما فيما يتعلق بالقيمة التى ستكون لهذه الأراضى فيما بعد ، فيكفى أن نقول أن لجنة مؤلفة من وكلاء الدائنين (الأوربيين) اجتمعت حوالى سنة ١٨٧٨ ، إبان الأزمة المالية الجائحة ، لتقدير قيمة الأراضى التى تملكها الحكومة المصرية (الأملاك العامة) ،وقامت فعلا بمسح جميع الأراضى التى قد تكون لها قيمة فى المستقبل القريب أو البعيد . وكانت النتيجة أن الأراضى ، التى هى موضوع

التعويض فى سنة ٦ بوليه ، اعتبرتها اللجنة عديمة القيمة ، وأهملت تقييدها فى دفاتر المساحة .

« وفى سنة ١٨٨٤ كنت فى الخدمة فأردت استخلاص أية فائدة من تلك الأراضى وعرضتها على من يريد أخذها معفاة من الضريبة لمدة عشر سنوات فلم يطلب إلا نصفها تقريباً ، وبقى النصف الآخر من مجموع المساحة وقدره ٨٠٠٠ هكتار .

« أما الأراضى الواقعة بين الاسماعيلية و بور سعيد فكانت رمالا ، وكان يجب شق قناة فيها ، واستصلاحها ، وتركيب مصارف فى جوفها لإزالة الرطوبة . . مما يتطلب وقتاً ونفقات جسيمة . وبعد ذلك كله كانت لا تصلح إلا لزراعة الشعير كالأراضى التى يزرعها البدو شتاء على حدود صحراء البحيرة وعلى أية حال كان بدو الصحراء وحدهم فى استطاعتهم الانتفاع بها لسد حاجتهم القليلة . وكانت الشركة ستجد بلا شك فى أولئك البدو عملاء لها . . ومن هذه الوجهة كان لهذه الأرض شأنها » .

والعجيب أن مصر دفعت فى هذه الأرض القيمة التى كانت ستؤول إليها فى المستقبل البعيد ، مع أن الشركة فى سبيل الحصول على هذه القيمة كانت ستضطر إلى دفع مبالغ باهظة فى الإنفاق على الأرض . وقد أسقطت هذه المبالغ عند تقدير التعويض . كتب عالى باشا من الإستانة ، إلى سفير تركيا فى باريس ، بتاريخ ٢١/٩/٦٤ يقول : « . ولكن ألا يبدو جلياً أن هناك غلطة فى الحساب حين يتبين لنا أن والى مصر (لا الشركة) هو الذى سيتولى ذلك الإنفاق » .

روى إدوارد ديسى أن الشركة ، بعد مضى بضع سنوات احتاجت إلى قطعة من هذه الأرض ، التى دفعت فيها مصر ذلك الثمن الفاحش بمعدل ٢٠ جنيهاً للفدان ، وذلك لبناء أرصفة على ضفاف القناة ، كما طلبت إلى

الحكومة المصرية أن تتنازل لها عن بعض الأفدنة فى ضواحى بور سعيد الملاصقة لها ، فعرضت الحكومة وقتئذ على الشركة أن تبيعها بالثمن الذى حددته بمقتضى حكم الإمبراطور . ولكن الشركة اعتبرت هذا العرض أمراً إداً محتجة بأن الأرض فى ذاتها ليست لها أدنى قيمة ، ولم تقبل أن تدفع إلا جزءاً ضئيلا من الثمن الذى كانت حددته بنفسها عند تقدير الأراضى التى تخلت عنها(١) » .

ومن متناقضات الشركة البينات أنها حرمت الوالى من حق التصرف فى مياه القناة ، مع أن هذه المياه يتوقف عليها إخصاب الأراضى التى استردتها أو اشترتها الحكومة على أساس القيمة التى كانت ستحصل عليها بالرى !

وقد استمرت الشركة فى الاحتفاظ بتفتيش الوادى ، وهو أهم منطقة زراعية وعسكرية ، كما احتفظت بأرضين واسعة على ضفاف القناة البحرية تتجاوز مساحتها الحد الضرورى لصيانتها . . ولا شك أن فكرة المضاربة كانت مسيطرة على دلسبس من هذه الناحية رغماً مما نص عليه حكم يولية من : « أن الشركة لا يجوز لها أن تدعى لنفسها ، لغرض المضاربة ، الحق فى الحصول على أية رقعة من الأرض لزراعتها أو لإقامة مبان عليها أو للبيع بعد ازدياد السكان » .

* * *

أثار الحكم استياء الباب العالى والوالى . وقد صرح هذا الأخير إلى قنصل فرنسا قائلا : « لقد توهمتم أنكم خسفتمونى باحتفاظكم بصيانة القناة العذبة مع تكليفى بدفع ٣٠٠,٠٠٠ فرنك فى السنة (١٢٠٠٠ جنيه) كنفقات لهذه الصيانة ، ولكننى سأثبت لكم بالأرقام المادية أنكم عاجزون عن الوفاء

(١) Ed. Dicey, *The Story of the Khedivate*, 1902.

بالتزاماتكم بهذا المبلغ بل وبمبلغ أكبر . اتركوا لى صيانة قناتكم لأتولاها بنفسى كما أتولى صيانة قنوات مصر الأخرى .

« وثمة اعتراض آخر على أحكامكم : لماذا تحتفظون ببعض الأراضى ؟ إنها بمقتضى الحكم ليست ملكا لكم ، ولن تستطيعوا بيعها أو تأجيرها . وفى وسعى معاسرتكم بألف وسيلة كلما أقمتم أية بنية أو زرعتم أى زرع .

« ردوا إلى هذه الـ ٢٠٠٠٠ هكتار (٤٧٠٠٠ فدان) التى ستصبح فى يدكم رأس مال ميت . إن حاجتكم ليست كبيرة إليها إلا فيما يختص بالمدائن التى ستبعث القناة البحرية على خلقها أو نموها . إنى لأتعهد بإعطاء حجج الملكية بالمجان إلى كل من يطلبها من قبلكم وذلك بشرط واحد : أن يبنى فى أجل معين ، فى ظرف سنة مثلا[1] » .

والواقع أن تصرفات دلسبس تنم عن خطة واسعة مبيتة منذ البداية ترمى إلى استلاب أموال مصر والاعتداء على سيادتها بكل وسيلة ، معتمداً فى ذلك على معونة صاحب الجلالة الإمبراطور من ناحية ، وعلى غريزة الخوف عند الشرقيين من ناحية أخرى . ألم يكن شعاره المثل التركى القائل : « إن أوقية من الخوف أفضل من قنطار مودة » . وكانت ضرباته تنم عن الجرأة والتدبير . فكما أنه « توقع » إلغاء السخرة فى حكم ٦ يولية وأوصى مقدماً على الآلات الحديثة الجبارة لتوسيع وتعميق قناته . توقع أيضاً الاحتفاظ بجزء كبير من الأراضى لتنفيذ أهدافه الاستعمارية . ودليل ذلك أنه قبل صدور الحكم ودون أى انتظار ، وصل الأمير عبد القادر الجزائرى بغتة إلى القاهرة ، فى ٦ يونية سنة ١٨٦٤ ، وسرعان ما اجتمع مجلس إدارة الشركة وقرر ، فى ١٦ يونية ، الموافقة على قرار دلسبس . الذى يقضى بوضع قطعة من أرض البرزخ تحت

---

(١) السجلات الفرنسية ، مراسلات سياسية ، مصر . مجلد ٣٤ الاسكندرية فى ٩ يونية ١٨٦٤ .

تصرف الأمير ، مع الاحتفاظ بموافقة الإمبراطور ، كأنما كان الإمبراطور هو الحاكم الشرعي للبلاد . وكانت مساحة هذه الأرض فى حدود الألف هكتار (٢٤٠٠ فدان) حيث يقيم الأمير شتاء ، وبقية العام فى دمشق .

فطنت الحكومة المصرية إلى خطر إقامة الأمير فى مصر وما تحوك الشركة حولها من دسائس فأمرته بمغادرة البلاد . ولكن فى ٢٦ يناير سنة ١٨٦٥ عاد عبد القادر بغتة إلى الاسكندرية بناء على دعوة من دلسبس بكتاب بالعربية جاء فيه :

« لقد وصلتنى رسالتك التى تسألنى فيها عما تم بشأن أملاكك فى بير أبو بلح . وقد تأخرت فى الرد لأنى كنت مشغولا بمحاربة أعداء الشركة (!)

« والآن وقد تحسن الموقف ، بفضل الله ، أستطيع أن أكتب إليك أننى حين أبلغت الإمبراطور والإمبراطورة أن احتفاظ الشركة ببير أبو بلح بمقتضى الحكم يخولنى حق تنفيذ الموثق الذى يجعلك مالكا لها أظهر الإمبراطور والإمبراطورة شديد ارتياحهما لهذه الهدية المقدمة لشخصك . ولقد تصالحت مع الوالى ولم يبق بينى وبينه إلا مسائل عديمة الأهمية ، وأملى كبير فى إقناعه بما يترتب على وجود شخصية مثلكم من مزايا للبلاد وللدين . ومن ناحيتى أنا فليس لى إلا كلمة الشرف ، فاحضر فى أقرب فرصة . . .

« واعلم أنه إذا كانت أرض بير أبو بلح تبدو صغيرة فإنى مستعد لأن أضيف إليها من الأراضى المجاورة الباقية للشركة ما يطيب لك ، وإذا وجدت بعد ذلك أن الأرض لا تكفيك ، فإنى لا أيأس ، مع الزمن ، من تكبيرها على حساب الأراضى التابعة لسمو الوالى[1] » .

بادر شريف باشا ، وزير الخارجية ، بإرسال كتاب إلى وكيل شركة قناة

---

(١) السجلات الفرنسيه ، وزارة الخارجية ، مراسلات سياسية ، مصر . مجلد ٣٥ . من قنصل فرنسا إلى الوزير . الاسكندرية فى أول فبراير ١٨٦٥

السويس بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٦٥ ، يقول فيه : « هل يمكن أن تجهل الشركة أنها لا تملك ، بمقتضى حكم الإمبراطور ، أن تتصرف فى الأرض بالتنازل عنها للغير ، فكيف توجه مثل هذه الدعوة إلى الأمير بعد أن أبدى سمو الوالى على إقامته فى مصر اعتراضات شديدة اعترف الإمبراطور بوجاهتها[1] » .

كان دلسبس يطمع فى توطين الأمير عبد القادر ، الذى يخضع لحماية فرنسا مع خمسين أسرة موالية له ، وتكوين نواة يلتف حولها بدو مصر والشام . ولكن الحكومة أحبطت هذا المشروع الاستعمارى الذى كانت الشركة تعمل على تنفيذه فى أراضيها منذ سعيد .

وقد زادت تصرفات نابليون والشركة والدوق دى مورنى من مرارة الشعور ضد فرنسا . روى هنرى بلور سفير إنجلترا فى الأستانة ، فى كتاب له من القاهرة : « إن المقابلة الأولى التى تمت بين الوالى وقنصل فرنسا الجديد أوترى كانت رسمية ، ولكن حديثاً جرى بينهما فى الثانية صرح الوالى فيه : « إن حكومتك تتهمنى بالتردد وعدم الميل إلى فرنسا ، وهذا غير صحيح . ولكننى لا أستطيع أن أهب لكم دمى وبلادى . . » . قال بلوَر : « وهنا أخرج اسماعيل ، بطريقة غير مستساغة فى نظرى ، كتاباً أو كتابين من الدوق دى مورنى وطلب إلى القنصل قراءتهما ، ثم أضاف : « لقد اطلعت بنفسى على هذه الرسائل وهى غاية فى الدقة والاتزان ، وكلها إنحاء باللائمة على الشركة العسوف وابتزازها أموال مصر . وكان فيها تلميح صريح إلى مشاركة الامبراطور للدوق فى آرائه . . لقد صعق القنصل من قراءتها » .

واستطرد الوالى : « إن الامبراطور وحده قادر على إعادة النظر فى

---

(١) السجلات الفرنسية . مجلد ٣٥ نبذة من كتاب شريف باشا إلى وكيل شركة السويس بتاريخ ٢٩ يناير ١٨٦٥ .

حكمه وتفسيره أو تحويره بما يتراءى له[١] » .

كان الوالى لا يفتأ يشكو من سوء معاملة الفرنسيين له والعمل على إذلاله ، وكان يقول : « إن الشركة تهدد بالاستيلاء على سلطانه وأنها تنظر إلى مصر كأنها بلد محتل[٢] » .

* * *

لم يكن للوالى من بد ، إزاء موقف فرنسا ، من الالتجاء إلى تركيا لمساعدته على إنقاص مساحة الأراضى إلى الحد الأدنى الضرورى لاستغلال القناة البحرية . وكان عثمان باشا نورى ، الذى أوفده الباب العالى إلى مصر لدراسة المسألة فى موطنها ، يرى ، فى تقرير له إلى رئيس الوزراء ، بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٤ أن مجموع الأراضى لا يجوز أن يتجاوز ١٧٨٤ هكتار أو ٤٫٢٤٥ فدان : « وسيجد سموكم بين هذا الرقم (١٧٨٤ هكتار) ورقم ١٠٢٦٤ هكتار (٢٥٤٢٨ فدان) الذى ورد فى الحكم فرقاً كبيراً جداً والأمر كذلك فيما يتعلق بالترعة الحلوة التى خصها الحكم برقم باهظ : ٩٦٠٠ هكتار (٢٣٠٠٠ فدان) مع أنها لا تحتاج إلا إلى ٦١٥ هكتار (١٥٠٠ فدان) .

ولا ريب أن ضخامة رقم الأراضى التى استبقتها الشركة ، كان يثير الشكوك فى نيات فرنسا . ولم تنجح جميع الإيضاحات التى قدمها ممثلو فرنسا فى تبديدها . حدث أن سأل عالى باشا السفير الفرنسى فى الإستانة موستييه ، فى مايو سنة ١٨٦٥ : « إذا ثبت أن الأراضى المحتفظ بها (الـ ١٠٢٦٤ هكتار) تزيد عن حاجة القناة ، فماذا تنوى الشركة عمله فى الجزء الذى يزيد عن هذه الحاجة ؟ » وكان الجواب : « إن ضرورة الاحتفاظ بمنطقة واسعة ممتدة على

(١) السجلات الانجليزية . وزارة الخارجية ، رقم ٧٨ مجلد ١٨٩٦ . من هنرى بلور إلى الوزير . القاهرة فى ٢٥ أبريل ١٨٦٥ .

(٢) السجلات الفرنسية . مجلد ٣٧ ، القاهرة فى ١٨ أكتوبر ١٨٦٥ .

جانبي القناة أمر لا بد منه ، لا لزرعها بالغاب فحسب ، بل وللحيلولة دون وجود منشآت أجنبية بالقرب من القناة قد تضر بصيانتها أو تعوق عن استغلالها .

« على أنه إذا اتفق ووجد فى الأراضى التى ستزرع غاباً مكان ما قد يكون من المصلحة استعماله لإقامة بناء أو إيجاد مؤسسة استغلالية أجنبية كانت الشركة مستعدة ، فى هذه الحالة ، أن تسمح للوالى أن يتصرف فيه للغير بمقتضى امتياز يمنحه بشرط أن تبقى الشركة صاحبة الرأى فى تقدير الظروف ، وأن تحتفظ بحريتها الكاملة فى القبول أو الرفض[1] » .

والواقع أن الأراضى المحيطة بالموانى كبور سعيد والسويس والاسماعيلية وغيرها ، كانت لها أهمية خاصة لا من الناحية المالية فحسب بسبب ازدياد قيمتها أضعافاً فيما بعد بل ومن الناحية العسكرية أيضاً بسبب قربها من ثغور البلاد ومرافئها . وقد أشار إلى ذلك السفير بلور فى إحدى رسائله : « لقد استولت الشركة لنفسها فى هذه البقعة (بور سعيد) على ٤٠٠ هكتار من الأراضى (٩٥٠ فدان) وتمتد مبانيها الحالية على رقعة ضخمة من الأرض المحيطة بالقناة . وإذا حصرت الشركة الـ ٤٠٠ هكتار كلها فى الميناء وفى مدخل القناة ، صار هذا المدخل فى قبضة الشركة الفرنسية . ومن السهل تحويل المخازن والمبانى الأخرى إلى حصون ، ومن رأى وزير خارجية فرنسا أن كلا الباب العالى والحكومة المصرية لا حق له فى إقامة أى حصن فى بورسعيد . وهذا ما جعل للنزاع القائم حول الأراضى أهمية [illegible] ، ويمكن الاستظهار بنفس الحجج فيما يتعلق بميناء السويس[2] » .

وقد أبت الحكومة الفرنسية بالطبع إعادة النظر فى الحكم أو [illegible] بنوده بحجة أن التعرض للحكم ينطوى على معنى الانتقاص من [illegible]

---

(١) السجلات الانجليزية . وزارة الخارجية ، رقم ٧٨ ، [illegible] ١٨٦٧

(٢) السجلات الانجليزية . وزارة الخارجية ، [illegible] ١٨٤٩ ، [illegible]

واحترامه . وكل ما فعلته لمجرد المجاملة هو تكوين لجنة مختلطة لتعيين حدود الأراضى مع الاحتفاظ بمساحتها .

استنفد الوالى كل حيلة ووسيلة وحاق به اليأس ، فعقد مع الشركة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ ، وبشرط موافقة السلطان ، اتفاقاً معدلا لحكم ٦ يوليه ولكن فى نصه لا فى روحه . وقد كلف هذا الاتفاق كغيره مصر ثمناً غالياً .

كان الحكم قد احتفظ للشركة بـ ٩٠٠٠ هكتار من الأراضى حول القناة العذبة ، وبـ ١٠٢٦٤ هكتار على ضفاف القناة البحرية .

وقد تنازلت الشركة ، بمقتضى الاتفاق الجديد ، عن القناة العذبة وعن الأراضى التابعة لها ، وقبلت العودة إلى حظيرة القانون العام . أما فيما يتعلق بالقناة البحرية فما برحت تحتفظ بالـ ١٠٢٦٤ هكتار ، ولكنها اعترفت للحكومة المصرية بالحق فى احتلال أى موقع أو نقطة عسكرية تراها ضرورية للدفاع عن البلاد ، وشغل أية بقعة خالية تراها صالحة لإحدى إداراتها من من بريد وجمارك وثكن . . الخ .

وفى مقابل الاعتراف بهذه الحقوق المقررة فى الواقع فى فرمان امتياز سنة ١٨٥٤ ، كان على والى مصر :

« ١ — أن يشترى من الشركة تفتيش الوادى بثمن قدره عشرة ملايين فرنك (٤٠٠,٠٠٠ جنيه ذهب) مع أن الثمن الأساسى الذى دفعته الشركة فى أغسطس سنة ١٨٦١ كان ١,٩٩٧,٥٣٧ فرنك ، فإذا أضفنا إلى ذلك قيمة الأثاث والأدوات والمبانى التى أوجدتها الشركة ، وكانت تقدرها بمبلغ ٤٠٩,١١٠ فرنك ، كان صافى ربح الشركة النهائى من هذه الصفقة ٧,٥٩٣,٣٥٠ فرنكا (٣٠٠,٠٠٠ جنيه ذهباً) .

« ٢ — أن يقبل فى نفس الوقت انتقاصاً كبيراً فى الآجال المقررة لدفع التعويض المقتضى به » .

وقد ألقى قنصل فرنسا فى مصر ضوءاً كاشفاً على هذا الاتفاق فى تقرير له بعث به إلى حكومته ، بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٦٦ ، قال « إن هذا الاتفاق مجد للطرفين . فقد أكدت الحكومة المصرية حقوق السيادة على طول القناة البحرية . كما أنها وضعت يدها على القناة العذبة كلها وعلى جميع الأراضى الزراعية . وأخيراً عاد تفتيش الوادى ، الذى كانت فرنسا تهتم بإنشاء مستعمرة فيه ، إلى الحكومة المصرية وسلطان قانون البلاد . . . »

وبعد أن سرد القنصل المزايا التى استفادتها الحكومة من الاتفاق ذكر المزايا التى حصلت عليها الشركة ، قال : « كان دلسبس حكيما فى التخلى عن مزايا غير مضمونة ، بعيدة التحقيق ، للحصول على مزايا حقيقية ناجزة فى الحال فإنه بتخفيض آجال دفع الـ ٥٧ مليون من ١٤ سنة إلى ٣ يربح من ١٥ إلى ١٨ مليون ، وأهم من ذلك ، يضع نفسه فى مركز يسمح له بمواجهة الارتباطات العديدة مع المقاولين وغيرهم ، وجملة القول أصبح تحت يد دلسبس الآن مبلغ ١٥٠ مليون فرنك يضمن له سير العمل لغاية سنة ١٨٦٩ . وإذا لم تتم القناة فى ذلك الوقت فإنها تكون قد قاربت النهاية وأصبح من السهل سد حاجتها من المال الذى تحتاج إليه[1] » .

لاشك أن تفاؤل القنصل كان يستند إلى تقديرات دلسبس وهذه التقديرات لم تسلم من الخطأ فى جميع المراحل منذ إنشاء الشركة . وكانت جميع المبالغ والقروض المحصلة تستطير بلا حساب . . . وكانت الشركة لاتكاد تخرج من أزمة فى عام حتى تقع فى أخرى فى عام آخر . ولم يكن لدلسبس من حيلة إلا خلق النزاع تلو النزاع مع الحكومة المصرية لابتزاز أموالها .

* * *

---

(١) السجلات الفرنسية . مصر ، مجلد ٣٨ . القاهرة فى أول فبراير ١٨٦٦ .

كان دلسبس يعلم أن خزانة مصر خاوية ، كما كانت فى عهد سعيد ، ولكن كان لا بد له من الحصول على المال بأى ثمن ، وذلك بتشجيع الوالى على الاقتراض ، كما حدث فى عهد سلفه ، وقد بلغت الجرأة بدلسبس أنه ذهب إلى باريس سنة ١٨٦٦ وتعاقد مع بعض الرأسماليين على صفقة مالية تسمح بدفع دين الحكومة للشركة حتى شهر فبراير سنة ١٨٦٧ ، وكان التعاقد باسم الحكومة المصرية ودون علمها ، كما فعل من قبل فى اكتتاب سعيد . وكانت شروط القرض جد مجحفة . كتب قنصل فرنسا يقول : « كان هناك سوء تفاهم ! ترتب عليه أن تم عقد ذلك القرض ، دون علم الوالى وموافقته طبقاً للقواعد المرعية .. وقد كنت أخشى العواقب ، ولكن بفضل روح دلسبس الطيبة ، لم يكن لهذا الحادث ، الذى أثار الوالى ، نتيجة . وقد قبل الرئيس ، مراعاة لشعور الوالى ، أن يتحمل نصيباً من الفوائد المقررة ، وتمت الموافقة نهائياً على قرض الـ ١٧ مليوناً من الفرنكات بفائدة قدرها ١١½٪ على أن يتم السداد بعد سنة ، وستدفع الحكومة ، بخلاف هذا المبلغ ، شهرياً للشركة ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك لاستكمال الأقساط المستحقة من الآن لغاية شهر فبراير ولئن كانت الشركة ستخسر من جراء ذلك مبلغاً يقدر بحوالى نصف مليون فرنك . إلا أن العملية فى مجموعها كانت مجدية لأنها مكنت الشركة من الحصول على مبلغ كبير ناجز كانت فى أشد الحاجة إليه[١] » .

ولكن حاجات دلسبس لاتنقضى . روى قنصل انجلترا فى ٩ يناير سنة ٦٧ ما يأتى : « أمس فى أثناء حديث مع الوالى علمت أن دلسبس (الذى عاد أخيراً) اقترح على سموه إعادة تمليكه جميع الأراضى والمبانى التابعة للشركة مقابل تنازله لها عن جميع أسهم القناة التى فى حيازته [٢] » .

(١) السجلات الفرنسية . مجلد ٣٨ . الاسكندرية فى ٩ نوفمبر ١٨٦٦ .

(٢) السجلات الانجليزية . مجلد ٢٠١٤ . القاهرة فى ٩ يناير ١٨٦٧ .

وقد رفض الوالى هذا الاقتراح الذى نبت فى رأس ذلك الدجال ولكن هذا الأخير لن يزدجر خصوصاً وأن ضائقة مالية جديدة غشيت الشركة ، وكان يلزمها ، بناء على تقدير دلسبس ، وهو تقدير دون الحقيقة ، مبلغ ١٠٠ مليون فرنك . وكان من العسير عليه الحصول على قرض ، لأن كبار رجال المال والمصارف كانوا واقفين بالطبع على أحوال الشركة المالية وعمليات دلسبس الاحتيالية ، وكان دلسبس ، من ناحية أخرى يخشى ، فى حالة إصدار قرض فى السوق ، أن ينكشف الغطاء عن تصرفاته وعن سير العمل فى القناة . فإنه على الرغم من استعمال الوسائل الميكانيكية على طول البرزخ كان جزء كبير من القناة لا يزال ينتظر النجاز .

كان دلسبس فى حيرة لا يعرف كيف يخرج من المأزق ، وأخيراً هداه تفكيره إلى الاستعانة بالقنصل لتهديد الوالى وعمل صفقة جديدة معه ، ولكن القنصل أبى أن يجاريه لعلمه أن الحكومة كانت فى ضنك مالى شديد بسبب الشركة ، وأن الكيل طفح : جاء فى رسالة من القنصل إلى حكومته بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٦٧ : « أرفق بهذا مذكرة صغيرة تحصى جميع المبالغ التى دفعت أو ستدفع لشركة السويس . ومنها يتضح عند التصفية العامة للحساب تكون الحكومة قد دفعت ١٨٢,٣٠٠,٠٠٠ فرنك إلى هذه الشركة وهذا بلا مراء مبلغ كبير جداً يفسر إلى حد سبب عجز المالية المصرية .

« إن مسيو دلسبس يأمل فى تسوية جديدة مع الوالى تسمح للشركة بالحصول على الـ ١٠٠ مليون فرنك اللازمة لإتمام أعمالها . وإنى وإن كنت سأحاول شد أزره ليلوح لى أنه من الصعب فى الظروف الحالية الحصول من سموه على معونة مفيدة[1] » .

لم يجد دلسبس بداً ، لإنقاذ الموقف ، من عقد قرض . وقد اجتمعت الجمعية العمومية للمساهمين فى أول أغسطس سنة ١٨٦٧ ، وقررت فتح

(١) السجلات الفرنسية . مجلد ٣٩ . الاسكندرية فى ٧ يناير ١٨٦٧ .

اكتتاب عمومى وإصدار ٣٣٣,٣٣٣ سند للحصول على ١٠٠ مليون فرنك .

ظل الاكتتاب مفتوحا خمسة أيام ، من ٢٦ إلى ٣٠ سبتمبر ، ولكن النتيجة كانت مخيبة للآمال . وقد أعلن دلسبس فى جلسة الجمعية العمومية التى انعقدت فى السنة التالية ، فى ٢ يونية سنة ١٨٦٨ « إن الاكتتاب الذى جرى فى ظروف غير ملائمة ، لم يستوعب إلا ١٠٨,٣٩٣ سنداً من الـ ٣٣٣,٣٣٣ المطروحة فى السوق (أى حوالى الثلث) ، وأن مجلس الإدارة فكر فى الوسائل الكفيلة باستكمال القرض وتقدم فعلا بطلب للحكومة الفرنسية لحصول الشركة على تصريح بطرح سندات ذات أنصبة (يانصيب) وأن مجلس الدولة ، بجلسة ١١ مايو سنة ١٨٦٨ ، وافق على مشروع بقانون عرض على المجلس التشريعى وصدر مرسوم فى اليوم التامن والعشرين من الشهر نفسه (مايو) بالموافقة على طلب الشركة » .

والواقع أن هذه السندات المغرية بأنصبتها كان مقدراً لها الكساد لو أن الحكومة أدت واجبها ، ودرست حال الشركة المالية لتتأكد من سلامتها ، وتحوط القرض بالضمانات الكافية قبل إصداره ، كما حدث فيما بعد فى قرض شركة بنما التى كان يرأسها دلسبس نفسه .. ولكن بدلا من ذلك لم تقدر الحكومة مسؤوليتها وخرقت العرف ، وقام خطباؤها فى المجلس التشريعى ومجلس الشيوخ بالدعاية لدلسبس ومشاريعه الكبرى فى السويس . وقد وزعت الخطب بالملايين بين جماهير الشعب الساذجة فغطى الاكتتاب ونجح القرض[1] » .

* * *

(١) تتلخص قضية بنما فيما يأتى : فى جلسة ٩ فبراير سنة ١٨٩٣ أصدرت محكمة استئناف باريس مجتمعة فى هيئة « محكمة جنايات » حكمها على فردينان دلسبس وابنه شارل دلسبس ، بالسجن ٥ سنوات وغرامة قدرها ٣٠٠٠ فرنك لارتكابهما جريمة النصب والشروع فى النصب.

وقد أدين شارل دلسبس ومديرو شركة بنما ، فى قضية أخرى ، بجريمة الرشوة إذ ثبت أن نواباً وشيوخاً (يقال إن عددهم كان حوالى ١٥٠) ؛ بينهم رؤساء وزارة ووزراء =

كان دلسبس يعلم أن المـائة مليون التي حصل عليها ، بمساعدة حكومة الامبراطور ، غير كافية لتغطية النفقات الحقيقية التي لا يعرف أحد كنهها ومداها . فلم يبق أمامه إلا أن يعاود حملاته على الحكومة المصرية ، منذ عودته إلى البرزخ فى أغسطس سنة ١٨٦٨ . وظاهر أن هذه الحملات لم تكن مرتجلة ، وأن دلسبس قد درس خطوطها الأساسية بعناية منذ مايو سنة ١٨٦٦ واستعد لها ، وتفصيل ذلك أن المادة ١٣ من فرمان امتياز سنة ١٨٥٦ تنص على ما يأتى : « تعفى الشركة من جميع الرسوم الجمركية ورسوم الدخول وغيرها على الآلات والمواد التى تستوردها الشركة من الخارج لسد حاجاتها الخاصة فى فترة الإنشاء أو الاستغلال » .

ولكن دلسبس سولت له نفسه أن يخلق من مسألة الإعفاء الجمركى الذى هو منحة خاصة للشركة . مشكلة كبرى تضطر الحكومة إلى تسويتها بالثمن .. فأعلن ، وكان ذلك فى مايو سنة ١٨٦٦ ، حق جميع سكان المدائن والموانى الواقعة فى منطقة البرزخ فى التمتع بهذا الإعفاء . وأيد ادعاءه بمذكرة مطبوعة ومؤرخة الإسماعيلية فى ١٢ مايو جاء فيها : « قديماً كانت الشركة هى التى تتولى بنفسها جلب كل ما هو ضرورى لاستهلاك العمال . واليوم وقد توافد

= سابقون وكليمنسو نفسه ، تفاضوا بطريق مباشر أو غير مباشر مبالغ بالآلاف و ملايين (وقد ضبطت أصول الشيكات وأرقامها) ، وذلك بمناسبة سعى الشركة لحمل البرلمان والحكومة على منحها حق إصدار السلفه ذات الأنصبة . وقد وافقت الحكومة فى النهاية رغماً من التقارير السيئة التى قدمها مندوب الحكومة عن حالة الشركة وتصرفاتها على طرح سندات السلفة فى يونيه ١٨٨٨ .

وقد اتهم دلسبس وابنه بتبديد مال الغير والتبذير والتغرير بجمهور المكتتبين بإعطاء بيانات وتقديرات وأرقام مضللة ، كما حدث عند إصدار قرض يونيه السالف الذكر وحصوله من هذا القرض على اكتتاب ٨٤٩٠٠٠ سند من مجموع السندات المطروحة وقدره ٢٠٠٠٠٠٠ ، وبذلك يكون استولى بواسطة شركته ، بطريق التدليس ، على أموال الغير كلها أو جزء منها .

وقد كشفت هذه الفضية عن حالة الرشوه والفساد التى كانت سائدة فى الجمهورية الثانية .

للاتجار فى البرزخ أفراد من كافة الأمم وتوطنوه بفكرة التمتع بالإعفاء الذى يشمل منطقة العمال أصبح من حقهم مشاركة العمال فى امتيازهم لأن فرض الضرائب عليهم معناه أن العمال المستهلكين هم الذين سيدفعونها » .

وقد فشلت ، فى تلك الآونة ، محاولة دلسبس الأولى لحرمان مصر من دخل جماركها ولكنه كان مصمما على تجديدها . وبينا ذلك ، فى ٣٠ يولية سنة ١٨٦٦ ، تم بين الحكومة والشركة الإتفاق العام الذى صدق عليه الباب العالى والذى احتفظت المادة ٢ منه للحكومة « بحق شغل أى مكان خال يصلح لها بواسطة مكاتبها (بريد ، جمرك ، ثكن إلخ) » .

ولكن دلسبس لم يكن ليعوقه عن بلوغ أغراضه قانون أو نص صريح كنص المادة ١٣ من امتياز سنة ٥٦ أو نص المادة ٢ من اتفاق ٣٠ يولية سنة ١٨٦٦ ، وهما المادتان المشار إليهما آنفاً ، وما كان ليعجز عن أى تأويل مضلل تتسع له حيلته . وقد أصدر إلى وكيله ، فعل السيد المطلق ، بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٨٦٨ ، التعليمات الآتية بخصوص تطبيق الإتفاقات الجمركية : « كل ما يمر أو يستهلك فى البرزخ يعفى من كل رسم بما أن الشركة تلتزم بدفع ١٥ ٪ لصالح الحكومة من صافى الأرباح طول مدة الامتياز » .

ولكن انشغال دلسبس بقرضه (٦٧ — ٦٨) لم يسمح له بمواصلة حملته على الحكومة فانتظر حتى عودته إلى مصر وأرسل ، فى ٨ أغسطس سنة ١٨٦٨ ، منشوراً دورياً إلى القناصل العامين جميعاً ، وأرفق به نص تعليماته فى ١٨ أبريل ، مؤكداً « أنه لمن الخطأ فى الوقت الحالى أن يقوم أفراد بدفع رسوم على أية مواد تستهلك فى البرزخ ، فعلى قناصلهم أن يتدخلوا ! . . »

كان دلسبس يريد إذن تحريض القناصل على اعتبار تهريب البضائع عملا مشروعاً ويطلب تدخلهم لمساندة رعاياهم الأجانب فى الاعتداء على حقوق البلاد وسيادتها . والذى يزيد من فظاعة هذا التصرف أن بورسعيد

كان يبلغ عدد سكانها ، فى ذلك الوقت ، حوالى سبعة آلاف نفس ثلثاها من الأوربيين ، وكان معظم أولئك الأوربيين من العناصر المريبة التى يجتذبها تكاثر العمال والموظفين فى البرزخ وتزايد حاجاتهم المعيشية ومطالبهم فى الحياة . وكانت طائفة من الأروام وغيرهم يتسللون على الساحل بسفنهم الصغيرة لتهريب البضائع . ولكن من حسن الحظ أن تجارة الاسكندرية اعترضت على الإعفاء الجمركى فى البرزخ لأنه كان يهدد بالقضاء عليها .

وظاهر أن دلسبس كان يعول ، « بمحاولته الجريئة » على خلق نزاع يدفع الحكومة إلى الاحتكام من جديد إلى صاحب الجلالة الإمبراطور . . يبين ذلك من رسالة بعث بها من الاسكندرية ، بوجاد قنصل فرنسا بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٨ : « . . حمل قنصل انجلترا الكولونيل استانتون فى الحال ذلك المنشور ومرفقاته إلى شريف باشا . . وقد علمت أنه حدثت أمس مشادة بين شريف ودلسبس ، وأن رئيس مجلس الوصاية أعلن بقوة أنه لا يوجد أى اتفاق يخوّل شركة القناة الحقوق التى يطالب بها رئيسها المحترم ، وأن الإعفاء كان تسامحاً من سعيد باشا ، وأنه لم يدر بخلد الحكومة المصرية فى وقت من الأوقات أن تجعل من الشركة دولة داخل الدولة وقاعدة كبيرة للتهريب . .

« وقد اقترح مسيو دلسبس ، فى هذه المرة أيضاً ، على شريف باشا ، الاحتكام إلى الإمبراطور ولكن شريف باشا رفض الاقتراح . . »

ثم أضاف القنصل : « لقد بدأت فعلا أبحاثى للعثور فى الإتفاقات المختلفة التى تمت بين الحكومة المصرية والشركة على نص قد يستطيع دلسبس أن يستند إليه فى دعواه ، ولكن إلى هذه اللحظة ظلت أبحاثى غير مجدية وقد رجوت أمس دلسبس أن يرشدنى بنفسه ـ بوضع علامة ظاهرة بالرصاص ـ

عن المواد التي أنشأت حقه ولكنه غادرني دون أن يجيب طلبي[1] » .

ولم يكتف دلسبس بمنشور ٨ أغسطس إلى القناصل بل انتهز فرصة مروره ببور سعيد ، في يوم ١٠ أغسطس ، وأعلن لجميع التجار أن جميع المواد الواردة للاستهلاك في دائرة منطقة القناة البحرية معفاة من الرسوم ، وأن هذا الحق قائم على الإتفاقات المعقودة مع الحكومة ، وأنهم يجب عليهم أن يقاوموا ادعاءات مصلحة الجمارك المصرية » .

وقد استمرت مصلحة الجمارك في بور سعيد في رفض أي إعفاء لجميع البضائع التي كانت تدفع الرسوم من قبل ، كما أن الشركة من جانبها اتصلت بالتجار وبلغتهم أنها متمسكة بتعلیماتها الأولى . وكانت نتيجة ذلك ما حدث في يوم ٢٥ أغسطس وهو أن أربعة من التجار الفرنسيين ذهبوا إلى الجمرك ، مزودين بشهادة إعفاء من الشركة ، وانتزعوا بالقوة بضائع كانت لهم ، دون أن يدفعوا الرسوم .

وقد كتب قنصل فرنسا ، معلقاً على هذا الحادث . بتاريخ أول سبتمبر : « إنه لمن حسن الحظ أن اعتدال السلطات المصرية ساعد على حفظ النظام في ظروف كان يحتمل أن تؤدى إلى عواقب وخيمة . . .

« إن شريف باشا صديق لدلسبس ومن أنصار القناة . ولكنه لايدرى بم يبرر أو يفسر برقية دلسبس المؤرخة في الثامن عشر من الأسكندرية والتي تعلن أن جميع البضائع ، ماعدا الذخيرة والأسلحة والدخان ، معفاة من الجمرك . . مع إنه (شريف) قد أفهم دلسبس بكل وضوح أن إدعاءاته لاتحتمل ، وأنها لاتعتمد على أي سند كتابي ... ولعمرى ماذا كان يقول شريف باشا لو علم أن دلسبس عند مروره ببورسعيد حرض الأجانب على إنتهاك حقوق البلاد ؟ ...

---

(١) السجلات الفرنسية . مصر ، مجلد ٤٣ . الاسكندرية في ١٩ غسطس ١٨٦٨ .

« وقد أبلغنى مسيو ريت أن حالة الهيجان كانت سائدة فى البرزخ[1] » وأخيراً قرر دلسبس السفر إلى الإستانة حيث كان يوجد الوالى واتفق معه على تعيين لجنة تحدد حقوق الشركة وإلتزاماتها فى مسألة الجمارك . وقد تكونت هذه اللجنة من أربعة أعضاء : بوجاد قنصل فرنسا ، وكاير مندوب الشركة ، وسرفر مندوب تركيا ، وعلى مبارك مندوب مصر .

وكان أول اجتماع للجنة فى أول فبراير سنة ١٨٦٩ . وفى اليوم التالى أرسل القنصل البرقية الآتية إلى حكومته : « حمى وطيس المناقشة أمس . وقد دافعت عن مصالح الشركة بطريقة بعثت مندوبها على الاعتراف بقوة دفاعى فشكرنى . ولا ريب أنه مهما أثارت هذه الحقوق من شكوك حول صحتها فان المصلحة السياسية عظيمة بدرجة تجعلنى أضعها فى المقدمة وفوق كل اعتبار »[2] .

المصلحة السياسية هى التى أملت حكم ٦ يولية ، وهى التى جعلت من دلسبس أداة الإستعمار ومن شركته دولة داخل الدولة ... وهى التى يحاول القنصل باسمها تأييد دلسبس بالباطل .

فى أول مارس اجتمع المندوبان العثمانى والمصرى ومعهما القنصل ، واتفق الثلاثة على التفسير الآتى للمادة ١٣ ووقعوه :

« للشركة أن تستورد ، معفاة من الجمرك ، فيما عدا المواد اللازمة لأشغالها ، المشروبات والغذاء والملابس والأدوية التى تحتاج إليها هى ومقاولوها ، وموظفوها ، وعمالها فى فترة الإنشاء والإستغلال . وليس لها أن تتنازل عن حقها للغير أو أن تكله إليه . ولا يعنى إطلاقاً تجار الجملة والقطاعى » ...

لم يرض هذا التفسير مندوب الشركة فرفض التوقيع ... وبادر القنصل ،

(١) السجلات الفرنسية . مصر ، مجلد ٤٣ . الاسكندرية فى أول سبتمبر ١٨٦٨ .

(٢) السجلات الفرنسية . مصر ، مجلد ٤٥ . القاهرة فى ٢ فبراير ١٨٦٩ .

بكتابة رسالة طويلة إلى حكومته يبرر بها مسلكه ، ويكشف فيها عن رغبة دلسبس فى الحصول من الوالى على ٤٠ مليون فرنك قال :

« إن هذه النتيجة (إشارة إلى قرار اللجنة) قد فاقت كل أمانى أصدقاء الشركة من العقلاء ، وإنى أعرف جيداً أن الشركة غير راضية لأنها كانت تؤمل حمل الوالى على شراء حق لا تملكه ، وكان واضحاً منذ الجلسة الأولى أن المسألة ، بالنسبة لدلسبس ، مسألة « مال » فقط .. وهو ما فهمته لأول وهلة . وما كان دفاعى عن مصالح الشركة بحرارة ، فى داخل اللجنة ، يرمى إلا إلى تذليل مهمة دلسبس للتمكن من عقد اتفاق مع الوالى . وقد غلوت أحياناً بالدفاع فشكا الوالى من مسلكى وكنت ملوماً . . ولم ينجح دلسبس فى حمل الوالى على دفع ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك يحتاج إليها ، كما علمت ، لإنهاء القناة فى أول أكتوبر .

« إن ما كان يريده دلسبس ، هو أن أعلن بقوة أن حق الشركة فى النهاية فى خلق ميناء حر فى بور سعيد ثابت لا يقبل جدلا وأن أنسحب مع مندوب الشركة بمجرد اعتراض المندوبين العثمانى والمصرى . ولكن مثل هذا التصرف من جانبى كان معناه ، فى اعتقادى ، انتهاكا صريحاً للحق والعدالة . ويكفينى أننى قدمت للشركة أصدق المعونة لتأييد مصالحها المشروعة[1] » .

وقد قبلت الشركة فى النهاية الحل الذى اقترحته اللجنة ، على أن تبيع للوالى فيما بعد الحق الجديد المكتسب الخاص بإعفاء الغذاء والملابس والأدوية اللازمة لموظفيها وعمالها من الجمارك .

***

على أن دلسبس ، كدأبه ، لم يكد ينته من هذا النزاع حتى فكر فى نزاع آخر وذريعة لحملة جديدة على الخزانة المصرية . ولكن كان عليه أولا أن

---

(١) السجلات الفرنسية . مصر ، مجلد ٤٥ . الاسكندرية فى ٨ مارس ١٨٦٩ .

يتخلص من القنصل بوجاد بسبب موقفه فى مسألة الجرك وتحذيره حكومته من نتائج سياسة شركة السويس « المتعجرفة » .

كانت الحكومة المصرية لا تملك خطاً برقياً (تلغراف) بين الإسماعيلية والسويس فقررت إنشاء خط لها هناك وأبلغت الشركة بذلك . فأجاب مسيو ريت ، باسم الشركة ، أنه سيكون من العسير على الحكومة المصرية أن تقيم على طول ضفة القناة أساطين (أعمدة) لا تأمن أن تراها ملقاة على الأرض ، وعرض على الحكومة أن تمد أسلاكها على أعمدة خط الشركة . وقد استقبل شريف بكل برود هذا الاقتراح الذى وصفه القنصل بأنه «جليطة».

إن الشركة ما فتئت تعمل دائماً ، فى كل مناسبة ، على إذلال مصر ومعاملتها معاملة التابع للمتبوع كأنما كانت مصر للقناة لا القناة لمصر .. كتب بوجاد ، فى سبتمبر سنة ١٨٦٨ ، يقول : « إن إدارة الشركة العليا فى السويس تنهج أحياناً نهج حكومة مستقلة ، أو دولة داخل الدولة ، وكانت لهجتها ، تبعاً لذلك ، فى كتاباتها إلى الحكومة المصرية تبعث على القلق وسوء الظن عند الأتراك (المصريين) .. والواقع أن تصرفاتنا هنا يجب أن تكون متسمة بالحكمة والتبصر[1] » .

* * *

حقدت الشركة على القنصل بوجاد وأخرجته من مصر (يولية سنة ٦٩) كما أخرجت من قبل القنصل ساباتاى فى سنة ١٨٦٠ . ولما وصل خلفه تريكو انفتح الطريق أمام دلسبس للقيام بهجوم عام على الخزانة المصرية . والعجيب أن جميع الكتاب الفرنسيين يؤكدون أن نجاح قرض المائة مليون ذى الأنصبة (سنة ٦٨) هو الذى أنقذ الشركة ومدها بالمال اللازم لإنجاز القناة وافتتاحها (نوفمبر ١٨٦٩) .. وها نحن أولاء فى يولية سنة ١٨٦٩ (أى قبل افتتاح القناة بثلاثة أشهر) ودلسبس فى هم ناصب بسبب الأزمات

---

(١) السجلات الفرنسية . مصر ، مجلد ٤٣ . الاسكندرية فى ٨ سبتمبر ١٨٦٨ .

التى ما فتئت تتابعه . وقد أخرج من جعبته الحافلة ، دفعة واحدة ، مجموعة من الدعاوى :

١ — كانت دعوى السمك من أغرب هذه الدعاوى . وبيان ذلك : حين قضى الحكم الإمبراطورى برد القناة العذبة (الإسماعيلية) إلى الحكومة المصرية التى تكلفت فيها ٥٠ مليون فرنك وكان عليها أن تتولى صيانتها على نفقتها لتقديم الماء بالمجان للشركة ، كان للشركة ، بمقتضى الحكم ، الحق فى تعويض قدره ٦ مليون فرنك عن ثمن بيع الماء الذى كانت تحصله لو أن القناة بقيت فى حيازتها ، ولكن دلسبس اكتشف فجأة أن قضاء الإمبراطور أغفل تقدير السمك ، سمك الماء العذب ، والأرباح التى كانت الشركة ستتقاضاها من بيعه . كما اكتشف ، فيما يتعلق بالقناة البحرية والبحيرات التى تمر فيها ، أن بحيرة المنزلة مشهورة بسمكها الغزير الشهى ، فلماذا تترك الشركة حقها فى صيده .

٢ — بعد صيد السمك جاءت دعوى المضاربة . كان حكم ٦ يولية قد احتفظ للشركة ، حول القناة البحرية بـ ١٠٠٠٠ هكتار من الأرض ، ولكنه قيد حق الإنتفاع بها إذ نص على « إن الشركة لايجوز لها أن تدعى الحصول ، لأغراض المضاربة ، على رقعة من الأرض سواء لزراعتها أو لإقامة مبان عليها أو للتنازل عنها للغير حين يتعاظم عدد السكان » . على أن هذا الحكم ترك فى الواقع الباب مفتوحاً للمضاربة والاستغلال اللذين يحرمها صراحة فى كافة صورهما ، وذلك باحتفاظه للشركة بأراض تزيد مساحتها كثيراً عن حاجة إداراتها المختلفة .

وقد حدث تعديل أو إضافة فى البند السابق ، وذلك فى اتفاقية ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ التى نصت المادة ٣ منها على « أنه مراعاة لمصلحة التجارة والصناعة وازدهار استغلال القناة أصبح لكل فرد ، بشرط الحصول على تصريح سابق من الحكومة والخضوع للقوانين الإدارية والبلدية المحلية ، والقوانين

والعادات والضرائب العامة ، الحق فى التوطن ، سواء على طول القناة البحرية أو فى المدائن القائمة بجوارها ، باستثناء الضفاف والشواطىء اللصيقة والطرق الجانبيـة المخصصة لسحب السفن . وتـكون إقامة الأفراد فى أماكن يقرر مهندسو الشركة عدم حاجة الإدارة اليها على أن يدفع المنتفعون للشركة المبالغ التى أنفقتها فى إنشائها وجعلها صالحة » .

وقد قدر مهندسو الشركة هذه النفقات بمائة مليون فرنك كحد أدنى . لاندرى على أى أساس ، ومهمـا كان من الأمر فان هذه المـادة قد مهدت الطريق للمضاربة التى كانت شغل دلسبس الشاغل .

وفى سنة ١٨٦٧ ، عند طرح سندات قرض المائة مليون ، عرض مدير الشركة لمسألة الأراضى المحتفظ بها والتى كانت تساوى ملايين فى نظره ، ولـكن لما كان بيع هذه الأراضى أو التصرف فيها يستلزم موافقة الوالى اقترح دلسبس على سموه ، وكان فى فرنسا فى ذلك الوقت ، بيع الأراضى الزائدة ومقاسمة الحـكومة المصرية بالتساوى قيمة ثمنها . وفى نفس الوقت رفع إلى جلالة الأمبراطور مذكرة توضيحية فى الموضوع . وقد أشار إلى ذلك فى تقريره إلى الجمعية العمومية للشركـة ، بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٨٦٨ :
« إن حكم ٦ يوليو واتفـاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ لايخولان الشركة حق عقد صفقات رابحة من بيع الأراضى المخصصة للبناء والتى آل إلى الشركة حق الإنتفاع بهـا مدة ٩٩ سنة . ولـكنهما يسمحان لهـا بالتنازل عن حق الإنتفاع هذا بل وإعطاء حق الملـكية ، من طريق الحـكومة وبواسطتهـا ، إلى الأفراد بشرط أن يدفعوا للشركة فقط نفقتا إصلاح هذه الأراضى .

« ومن ثم تقترح الشركة على الوالى إشراكه معها فى الإستفادة من القيمة الضخمة التى ستحوزها فيما بعد الأراضى فى بورسعيد ، والإسماعيلية والمناطق السكنية حول القناة البحرية .

« وسنحصل مع الزمن على مئات الملايين من بيع هـذه الأراضى التى

سيضم إليها ، بالتوالى ، وفى نطاق الأملاك العامة ، قطع أخرى من الصحراء ستصبح ذات قيمة بعد بيع القطع الواقعة فى أقرب شقة من القناة » .

واستطرد دلسبس : « ولا شك أنه إذا بقيت الحال على ما هى عليه لم يستفد أحد ، ولكن إذا صرحت الحكومة بالبيع وتقاسمت مع الشركة الثمن تهيأت للحكومة ثروة لاتستطيع الإستفادة منها إلا بالاشتراك معنا » وختم قائلا : « إن هذا الاقتراح الذى وافق عليه الامبراطور وأوصى به باعتباره نتيجة مترتبة على قرار ٦ يولية ومكمل له ، كان لا بد أن ينال موافقة الأمير المستنير (إشارة إلى إسماعيل) الذى يعتبر بحق المساهم الأكبر فى مشروعنا » .

أما إن هذا الاقتراح نتيجة مترتبة على قرار ٦ يولية ومكمل له ، فهذ الزعم صحيح إذا وضعنا موضع الاعتبار ما يتضمنه القرار بين سطوره وما يخفيه . ولكننا إذا رجعنا إلى ظاهر النص وجدنا الاقتراح هادماً للقرار ، لا مكملا له ، لتسليمه بمبدأ المضاربة على الأراضى التى استولت عليها الشركة بحجة ضرورة الاحتفاظ بمنطقة كبيرة تتسع لردم المستنقعات والبرك ، وتثبيت كثبان الرمال المتحركة بالأشجار وغيرها ، وبالجملة إقصاء الصحراء عن القناة بأخطارها وصعابها .

إن سفير فرنسا فى الإستانة ، مسيو موستييه ، كان أكد ، فى مايو سنة ١٨٦٥ ، أن الشركة « لن تدعى الحصول على أى ربح » من الأراضى التى آلت إليها ، كما أنه أعلن « وفيما يتعلق بالمدينة نفسها التى قد تنشأ فيما بعد فى بور سعيد ، فإن مكانها فى المستقبل سيكون لا محالة فى الزاوية العظمى المكونة على ساحل آسيا فى القناة والبحر . وليس للشركة أية أرض فى هذه الناحية . وسيتهيأ ، من جراء ذلك ، للحكومة المصرية وللأفراد ميدان « للمضاربة » لا حد له[1] » .

---

(١) السجلات الانجليزية ، وزارة الخارجية رقم ٧٨ ، مجلد ١٨٩٧ ، مايو ١٨٦٥ - توصيحات لبعض المسائل المتعلقة بانشاء قناة السويس لمسيو موستييه .

كان لمصر إذن أن تسترد الأراضى الزائدة عن حاجة الشركة أو على الأقل أن يقصر عليها وحدها حق « المضاربة » أو الاستغلال طبقاً لنصوص الاتفاقات وروحها خصوصاً بعد التعويض الفادح والتضحيات التى ناءت بها .

وليس أدل على تأصل روح المضاربة والفكرة الاستغلالية فى نفس دلسبس مما رواه مسيو جينو فى كتابه (قناة السويس البحرية) الذى صدر فى بور سعيد سنة ١٨٨٤ : « كان دلسبس يقول لنا أن الشركة ، بعد افتتاح القناة ، لن تتوقف مشروعاتها ، وأنها ستبنى أرصفة بور سعيد والاسماعيلية ، وأحواضاً لترميم السفن ، وسكة حديد تربط بور سعيد بمصر من ناحية ، وبأواسط الشام من ناحية أخرى ، وأن كل من ستكون لهم بيوت قائمة فى هذه المنطقة ، سيجدون فى شرائها مزايا جليلة ينفردون بها » .

وقد قبل اسماعيل ، تحت ضغط الامبراطور ، فى شهر أغسطس ، اقتراح دلسبس ، ولكنه أرفق بهذا القبول شرطاً على حدة ، عبر عنه نوبار باسم الوالى قائلا : « بما أن مصر قد ضحت بالكثير من أجل القناة ، وأن ٢٠٠ مليون قد أبهظت ميزانيتها ، يطلب الوالى إلى جلالته إنصاف مصر ومساعدتها على تنظيم شؤونها والتخلص من النفوذ الأجنبى ، بإنشاء المحاكم المختلطة .

وقد قبل دلسبس هذا الشرط الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية والحد منها باعتبارها أكبر عقبة فى طريق الإصلاح ، ولكن الامبراطور نفسه لم يقبله وظلت حكومته ، باسم المصلحة السياسية ولا شك ، تعرقل السنوات الطوال كل مساعى الحكومة المصرية فى هذه السبيل . وليس ذلك بمستغرب لأن نظام الامتيازات ، وشركة القناة كان كلاهما حصناً من حصون الاستعمار والنفوذ الأجنبى فى مصر .

٣ — وتتلخص آخر دعوى فى أن الشركة كان لها مستشفيات فى البرزخ أقامتها للعمال ، وكان لها من بور سعيد إلى السويس ، بيوت وورش

للتشغيل مشيدة بألواح من الخشب مسوسة ، كما كان لها مخازن ومنشآت أخرى متداعية فى بولاق ودمياط . كل هذه المبانى التى أدت مهمتها وصارت عديمة الجدوى وقت إنهاء القناة أصبح هم الشركة التخلص منها بإرغام الحكومة على شرائها . وقد بلغ من تعسفها أنها اعتبرت استغلال محاجر المكس ، الذى سمحت لها به الحكومة دون مقابل ، حقاً لها على الحكومة أن تبتاعه وأن تبتاع فى الوقت نفسه الآلات والأدوات التى استعملتها الشركة فى استغلال هذه المحاجر .

وقد انتهى اسماعيل ، كعادته ، بالتسليم وقبل تسوية عامة يعطى الشركة بمقتضاها مبلغا إجماليا قدره ٣٠مليون فرنك ، كما يضيف إلى مساحة بورسعيد ٣٠٠ هكتار (٧٠٠ فدان) وإلى الإسماعيلية ٢٠٠ لتكون هذه الأرض الإضافية جزءاً من ملكية مشتركة تتقاسم الحكومة والشركة ثمن بيعها .

ولكن لما كان اسماعيل لا يملك مالا ناجزاً ، تقدم دلسبس بالحل المناسب الذى يقتنص به المال والمنفعة بكل وسيلة . كان اسماعيل يملك ١٧٦,٦٠٢ من أسهم الشركة ، وقد طلب دلسبس إلى الوالى ، مع بقائه محتفظاً بسندات ملكية الأسهم فى حوزته ، أن يسدد دينه للشركة فى الحال بتسليمها فقط من « كوبونات » الأسهم العدد اللازم لدفع الثلاثين مليونا ، رأس المال والفوائد على أساس ١٠ ٪ ، فاضطر اسماعيل إلى التخلى عن ٥٠ كوبونا عن كل سهم . مما أضاع عليه حقه فى الحصص لمدة ٢٥ سنة أو ما يعادلها تقريبا ٢ ١/٢ ٪ من دخل القناة فى المدة المذكورة .

وبعبارة أخرى « فى سبيل سداد دين وهمى مقداره ٣٠ مليون فرنك خسرت مصر فى هذه العملية فوائد حقيقية تعادل على الأقل ١١٠,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات[1] » .

---

(١) أنظر تفاصيل الحساب التقديرى فى كتاب فوازان بك : قناة السويس .

وقد علق دلسبس على الإتفاقين الأخيرين ، فى تقريره إلى الجمعية العمومية للمساهمين التى انعقدت فى ٢ أغسطس سنة ١٨٦٩ . وهذا أهم ما اشتمل عليه بنصه :

« ١ — إن حق الإعفاء الذى جاء فى الإتفاق كان خاصا بالآلات والأدوات المستوردة للاستهلاك فى البرزخ . وقد رفضت اللجنة مطالب الشركة وجعلت إعفاء الاستهلاك فى البرزخ مقصوراً على موظفى الشركة وحدهم . ولكن هذا الإعفاء بسبب القيود المفروضه عليه وما يتبعها من إجراءات ، صار عبأ وربكة لإدارتنا التى كانت مضطرة إلى استخدام موظفين عديدين للإشراف على عملية تنفيذ قرار الإعفاء والإستفادة منه .

« لذلك لم نتردد ، مع احتفاظنا بحق التعويض ، فى التنازل عن نصيبنا من الإعفاء الذى نص عليه قرار اللجنة .

« ٢ — أما وقد انتهى العمل فى البرزخ وأصبحت المنطقة معمورة فإن مصلحة البريد والتلغرافات التى دفعتنا الضرورة إلى إنشائها فى الصحراء ، كان يجب أن تؤول بالطبع إلى إدارة البلاد . وقد عوضتنا الحكومة من نفقاتنا وتكفلت هى بالخدمة العمومية مع الإذن لنا بالاحتفاظ بخط تلغراف لاستخدامه فى شؤوننا .

« ٣ — لم يكن حق الصيد فى مجرى القناة والبحيرات التى تمر فيها مخولا للشركة بمقتضى أى نص وارد فى فرمانات الامتياز وكان لا يمكن من ناحية تجاهل الحقوق التابعة للسيادة الإقليمية ، ولكن كان من العدل من ناحية أخرى احتساب جزء من النفقات التى قامت بها الشركة لجلب الماء إلى الصحراء (!) وتعويضها .

« ٤ — نظراً لأن القناة البحرية تم شقها ، وأن الملاحة النهرية أصبحت ميسورة لجميع السفن فى البلاد ، وأن حركة النقل الملاحى الخاص بالشركة

ستتضاعف ، وبالتالى ، رأينا من مصلحتنا أن لا ننشىء لأنفسنا امتيازاً على حساب الجمهور وأن نستبدل بالتعويض حقنا .

« ٥ — قبلت الحكومة دفع ١٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك مقابل التنازل لها عن جميع المستشفيات المشيدة فى البرزخ ومشتملاتها ، وعن محجر وميناء (ا) المكس ، وعن مخازن بولاق ودمياط .

« ولا شك أنكم تعلمون أن المستشفيات والمنظمة الصحية كانت تكلف الشركة سنوياً ٥٠٠,٠٠٠ فرنك . ومن دواعى الفخر أنكم كنتم دائماً توافقون على إنفاق ذلك المبلغ غير المنتج من الناحية المادية . . وكان لا بد من إلغائه بعد انتهاء أعمالنا .

« وقد أخذ سموه فى الخدمة جميع أعضاء وموظفى الهيئة الطبية التابعة للشركة ، وسيتكفل بالإنفاق على هذه المستشفيات وبدفع المبالغ التى أنفقتها الشركة فى بناء المستشفيات وتأثيثها (أصوات استحسان !) .

« وقد تنازلنا عن محجر وميناء المكس ، بالقرب من الاسكندرية ، بعد ما أصبح لا يرجى منهما نفع ، مقابل الثمن الأصلى المقيد فى دفاترنا (يريد ثمن الأدوات) .

« وبيعت مخازننا فى بولاق ودمياط بمليون فرنك ، وكان مجموع تكاليفها ٢٥٥,٤٦٩ فرنك فقط !

« وأخيراً لما كانت البيوت والمبانى التى أنشأناها على خط القناة البحرية بعيدة من مراكز العمران ، فقد أصبحنا فى غنى عنها لأن المبرر الوحيد لبقائها كان الحاجة إليها باعتبارها تابعة لمنظمات أشغال القناة ، وكنا سنضطر إلى تركها تركا كلياً وإهمالها ، ولكن الحكومة ساعفتنا بإلحاقها بإدارتها واستعمالها ثكناً لجندها ، مما زاد من قيمة الأراضى المجاورة وعاد بالنفع على الشركة » .

وقد ختم دلسبس تقريره بقوله :

« ومما لا ريب فيه أن الخزانة المصرية والشركة ستحصلان على ثروة ضخمة من بيع أراضى البرزخ بالتوالى . ومن العسير اليوم تقدير قيمتها ، ولكن من الممكن أن نتوقع أن الحكومة والشركة ستستردان على الأقل ، فى هذه العملية ، جميع المبالغ التى أنفقتاها لا فى سبيل تهيىء الأرض فحسب بل فى سبيل إنشاء القناة البحرية كلها (أصوات استحسان) .

« ومما لا ريب فيه أن الضمانات المعطاة لأصحاب السندات أصبحت اليوم أعظم مما كانت فى أى عهد مضى ، لأن الاتفاقات الأخيرة ، ضاعفت بصفة منقطعة النظير ، موارد الشركة وأملاكها . وحسبنا أننا استخرجنا ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك من بعض الحقوق والقيم التى ما كانت لتصل قط إلى مثل هذا الثمن لولا الظروف التى ساقت إلى هذه التسوية ، وأننا زدنا ، فى حدود لا نهاية لها ، الأملاك العقارية التى نستغلها وصرنا نتقاسم مع الخزانة المصرية ثمن بيع جميع الأراضى التى ستنشأ عليها مبان من أقصى القناة البحرية إلى أقصاها » .

* * *

من الثابت أن تضحيات مصر الجسيمة وحدها هى التى ساعدت على إنقاذ الشركة من الإفلاس فى عصور مختلفة ، وأن هذه التضحيات من مال ورجال لا يحصيها عد . وإنا نكتفى بمثل واحد :

فى سنة ١٨٦٦ رغماً من إلغاء السخرة الذى دفع فيه الوالى ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك احتاجت الشركة إلى مجهود استثنائى لتطهير خمسين كيلو متراً من ترعة الاسماعيلية ، من ناحية السويس ، على اليبس فى زمن قصير . فأرسلت الحكومة المصرية فرقة مؤلفة من ١٥٠٠٠ رجل برياسة المهندس المصرى على مبارك أدت مهمتها على أحسن وجه . كتب شاهد عيان ، مهندس الشركة

أوليفييه ريت يقول : « هل يظن أنه من الممكن العثور بسهولة ، فى أى بلد آخر غير مصر ، على ١٥٠٠٠ رجل فى استطاعتهم أن يعملوا ، فى أقل من خمسين يوماً ، ما يقرب من نصف مليون متر مكعب حفراً و نقلا ، بينما نصف الوقت ، كانت أرجلهم فى الماء وليس على رؤوسهم غير السماء[1] » .

هذا مثل من خدمات مصر الجليلة للشركة والقناة وتضحياتها الكثيرة التى لا تدخل فى حساب . وقد قدر أحد الماليين ، مسيو درفييه ، ما دفعته مصر فى القناة بما يأتى :

	فرنك
١ — رأس مال الأسهم الذى تملكه الحكومة فى القناة كلفها لغاية أول يناير سنة ١٨٧١	١٣٢,٠٢١,٩٤٠
٢ — دفعت مصر فى نفس التاريخ التعويض الذى قضى به حكم الامبراطور وفوائده وقدره	١١٥,٣٥٩,٥٢٨
٣ — وقد اضطرت فى سبيل إنجاز أعمال متعلقة بالقناة واسترداد بعض الحقوق والامتيازات إلى القيام بالنفقات الآتية :	
(١) إنشاء الترعة الحلوة من القاهرة إلى الوادى	٢١,٥٠٠,٠٠٠

(١) كان ذلك فى سبتمبر — أكتوبر سنة ١٨٦٦ . وقد أشاد ريت مراراً فى كتابه بالعمال المصريين وكفاءتهم ودقتهم واستحقاقهم كل تقدير وتعظيم . من ذلك ما كتبه ، فى ١٠ يناير سنة ١٨٦٢ من بورسعيد ، ونشره فى كتابه : « إن العمال المصريين إذا أحسنت قيادتهم مدهشون حقاً . انهم ذوو جلد عظيم . وفى كل يوم يزدادون خبرة ومهارة . وقد رأيت من كثب فرقة عمال شحن البضائع وتفريغها بحراً فراعتنى أبهتها . وقد كان بعض أولئك الرجال يشتغلون ١٠ ساعات فى اليوم تحت أثقال فادحة بنفس راضية فرحة كنفس الطفل . لأنهم شعب عريق ... ولن يكون من السهل الاستغناء عن معونتهم لنا فى أشهر القيظ » .

ونضيف إلى ما تقدم أن عدد العمال المصريين حتى يناير سنة ١٨٦٢ كان لا يزيد عن ١٢٠٠٠ ولكنه زاد فجأة ، فى فبراير من تلك السنة ، إلى ٢٠٠٠٠ ثم أخذ يتزايد .

	فرنك
(ب) شراء تفتيش الوادى	١٠,٠٠٠,٠٠٠
(حـ) بناء حوض لترميم السفن فى السويس	٩,٠٠٠,٠٠٠
(ء) إنشاء الموانىء فى السويس	٢٣,٣٩٥,٠٠٠
(ر) بناء منارات البحر الأبيض	١,٢٥٠,٠٠٠
(ز) شراء بعض الامتيازات (اتفاق ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩)	٤٠,٣٠٠,٦٢٨
	٣٥٢,٨٢٧,٠٩٦

يتضح مما تقدم أن مصر وحدها دفعت أكثر من نصف إن لم يكن ثلثى رأس المال الذى قدر له فى البداية ٢٠٠ مليون فرنك وزاد رسمياً إلى ٤٣٢ مليون فى سنة ١٨٦٩ . ولا يخالجنا شك أنه زاد فى الحقيقة إلى حوالى ٥٥٠ أو ٦٠٠ يخص مصر منها ٣٥٠ وفرنسا ٢٠٠ (مائة عند الاكتتاب فى أسهم رأس المال ومائة عند عقد القرض ذى الأنصبة) . وأن ميزانية الشركة كانت مختلة ، فى جميع الأوقات ، لسبب بسيط ، هو أن دلسبس كان كلما سد خرقاً سال خرق وتسربت منه الملايين بغير حساب إلى جيوب الساسة والنواب والأقرباء والمقربين ، كما حدث فى بنما ، ولكن الغطاء انكشف عن بنما ولم ينكشف عن السويس .

وعلى أية حال كان جزاء مصر ، بعد كل تضحياتها ، الجحود والنكران من قِبل الفرنسيين الذين لم يتحرجوا فى نسبة الفضل كله إليهم ، وهذا نابليون تكلم فى الخطاب الذى ألقاه فى المجلس النيابى ، عن القناة وفرنسا ، وأغفل ذكر مصر . ولما ذكر وزير التعليم فى فرنسا هذه الواقعة لنوبار ، كان جواب هذا الأخير : « لقد تكلم الإمبراطور عن الفرخ ولكن الدجاجة ، التى باضت البيضة وحضنتها الأيام والليالى الطوال ، لم يشر إليها بكلمة » .

والآن وقد تمت القناة وانتهت الاحتفالات وأبهاتها عاد دلسبس إلى

التنكر لمصر والتفكير فى إخراجها من مجالس الشركة نفسها ، وكان سبيله إلى ذلك ، وهو لا يعدم حيلة ، اتخاذ قرار من الجمعية العمومية للمساهمين ، فى اجتماع ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ ، « بأن المالكين لأسهم مجردة من الكوبونات لا يحق لهم الاشتراك فى الاجتماعات العمومية » . وكان الوالى هو المقصود بالذات لأنه أحسن إلى الشركة بالتنازل لها عن أرباح أسهمه (١٧٦٦٠٢) لمدة ٢٥ سنة لسداد دين وهمى قدره ٣٠ مليون فرنك .

وقد كانت معظم ديون مصر ، من نوع هذا الدين ، وهمية بحت وبعبارة أخرى أن مصر ، فى بعض ديونها على الأقل ، لم تستقرض وإنما أرغمت ، من طريق المساومة تحت التهديد ، على أن تدفع بالربا الفاحش ، ديناً لم تأخذه ، فى شكل تعويض . . .

كانت مصر فى عهد اسماعيل أكبر سوق فى العالم للتعويضات ، كان فيها ١٧ دولة داخل الدولة ، وكان رعايا الدول من تجار ومقاولين وغيرهم يخلقون الفرص لإيجاد نزاع مع الحكومة ، على طريقة دلسبس ، ويحتالون فى تأويل العقود والاتفاقات واللوائح لمطالبة الحكومة بتعويضات ضخمة بالطرق الدبلوماسية . وكان قناصلهم يتواطؤون معهم فى سلب الخزانة المصرية ولا يحجمون أحياناً عن تهديد الحكومه بأساطيلهم . . لذلك كانت مصر تفاوض فى إنشاء المحاكم المختلطة لمحو بعض مساوىء الامتيازات ، ولكن فرنسا أقامت العراقيل فى وجه الإصلاح تسع سنوات كاملة خوفاً من أن تحل سلطة قضائية محل السلطة أو السلطات الديبلوماسية التى كان يستند إليها دلسبس وأمثاله من الأفاقين .

ولم تفتح المحاكم المختلطة أبوابها إلا فى أول فبراير سنة ١٨٧٦ أى بعد أن غرقت البلاد فى الدين وصارت الإدارة المصرية خاضعة للتدخل الأجنبى ، وعلى الرغم من أن هذه المحاكم كانت تتأثر أحياناً فى أحكامها بالسياسة الأجنبية

فإنها كانت مظهراً من مظاهر النظام والتقدم . وقد بلغ مجموع قضايا التعويضات المحولة إلى هذه المحاكم وقت انشائها ٤٠ مليوناً من الجنيهات ، وفى إحدى هـذه القضايا كان التعويض المطلوب ٣٠ مليون فرنك (١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ذهباً) ولـكن المحكمة لم تقض إلا بـ ٢٥,٠٠٠ فرنك (١٠٠٠ جنيه) أى بما يعادل $\frac{١}{١٢٠٠}$ من المبلغ !

ولو أن مصر أمكنها الاحتكام منذ البداية إلى سلطة قضائية كسلطة المحاكم المختلطة فى نزاعاتها مع شركة السويس مثلا لما استطاع دلسبس أن يربك مصر فى الدين بسبب القناة وأن يجردها من أموالها وحقوقها ثم يخرجها صاغرة من مجلس إدارة شركته التى تدين لمصر صاحبة الامتياز بوجودها وكيانها .

مصادر البحث

أشرنا فى صدر هذا الكتاب إلى المصادر الخطية التى رجعنا إليها ، والآن نذكر أهم المصادر المطبوعة التى اعتمدنا عليها فى بحثنا :

المصادر العربية

الخطط التوفيقية لعلى مبارك .

البعثات العلمية فى عهد محمد على وعباس وسعيد للأمير عمر طوسن .

المصادر الأفرنجية

M. SABRY — L'Empire Egyptien sous Ismaïl et L'Ingérence anglo-française, 1933

CESAR VIMERCATI — L'Isthme de Suez, 1865

COMPAGNIE UNIVERSELLE DU CANAL MARITIME DE SUEZ — Assemblée Générales Des Actionnaires. Rapports de M. F. De Leseps dans les onze réunions de l'Assemblée (1859-1869)

F. DE LESSEPS — Lettres, Journal et Documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez (1854-1869). 5 vols.

OLIVIER RITT — Histoire De L'Isthme de Suez, 1869.

ERNEST DESPLACES — Le Canal de Suez, 1859.

ANDRE SIEGFRIED — Suez, Panama et les Routes maritimes mondiales 1940.

ROBERT COURAU — Ferdinad De Lesseps, 1932.

ALEXANDRE ZEVAIS — Le Scandale du Panama 1931.

HISTOIRE FINANCIERE DE L'EGYPTE — Depuis Saïd Pacha (1854-1876). 1878.

JOHN NINET — Les Mille Pertuis des Finances Du Khédive.

E. DICEY — The Story of the Khedivate

E. FARMAN — Egypt and Its Betrayal.

كتب المؤلف التاريخية

وضع المؤلف عدة كتب بالفرنسية والعربية . ولعل أهمها ، لعلاقته بالبحث الحالى ، هما كتاباه الكبيران اللذان ظهرا بالفرنسية : (الامبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية) ، و (الامبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل والتدخل الانجليزى — الفرنسى) .

مقتطفات من

أقوال النقاد والعلماء فى الكتاب الأول

(عصر محمد على)

١ — *مجلة ريفى دى فرانس* عدد أول يوليو سنة ١٩٣٠ : « هذا الكتاب الضخم يسجل أهم حقبة فى تاريخ المسألة الشرقية . وقد كان الخيط الذى اهتدى به بحثه هو تحليل شخصية محمد على ، فتمكن بهذه الطريقة من تجديد ذلك التاريخ تجديداً شاملا مع أنه كان قبل موضوع دراسات طويلة ، وكان الغموض والتعقيد يكتنفانه من كل جانب .

٢ — *مجلة مدرسة الدراسات الشرقية* : بلندن . المجلد السادس القسم الأول سنة ١٩٣٠ . بقلم هنرى دودويل : لا شك أن المؤلف قد اضطر إلى عمل مجهود ضخم لتأليف هذا الكتاب الكبير . وقد انتفع بعدد لا يحصى من الوثائق والمستندات المستخرجة من مصادر متنوعة جداً . وقد يكثر من ذكرها بإسهاب ولكن بفن . ولا جدال فى أن أهمها وأعلاها قيمة الرسائل المتبادلة بين الباشا الكبير وإبنه إبراهيم ومنتخباته من رسائل وزارة الخارجية النمسوية ، فهذه كلها جديدة للجميع . وهذا هو السبب الذى من أجله يلقى ذلك الكتاب ضوءاً كبيراً جديداً على حياة مصر السياسية .

٣ — *مجلة تاريخ المستعمرات الفرنسية* : فصل كتبه المؤرخ شارل رو السفير

القديم ورئيس شركة قناة السويس وأحد أعوان هانوتو (عدد يناير — فبراير سنة ١٩٣١) :

« إن أول مزية لصبرى هى الطريقة التى صاغ بها موضوعه المحدد بالدقة فى العنوان . وقد بلغت الأزمة الطويلة ، التى لزمت المسألة الشرقية ، أوجها فى سنة ١٨٤٠ . وكانت أهميتها السياسية ترجع فعلا إلى تطورات الامبراطورية التى أسسها محمد على وكانت مصر نواتها قبل أن ترجع إلى حياته الشخصية . ولا شك أن تكوين هذه الامبراطورية ، العربية فى جوهرها ، هو الذى حرك المسألة الشرقية فى أعنف أشكالها وساق إلى حلها حلا — إن لم يكن كاملا فقد كان جزئياً بسعة — ولكن أوربا فى ذلك الوقت باستثناء فرنسا ، لم تكن راضية عنه .

« كان رد الفعل عند الدول الأوربية إزاء ذلك الحادث ذى الأهمية الدولية الكبرى . وكان تقطيع أوصال الامبراطورية المصرية أو بالأحرى تدميرها هما المظهر المحزن لتلك الأزمة التى بلغت نهايتها فى سنة ١٨٤١ .

« ذلك هو الضوء الذى تبدو فيه الحوادث فى كتاب صبرى . الذى يصف موضوع النزاع لا باعتباره خلافاً حول أطماع تابع وحقوق متبوع فحسب بل باعتباره قبل كل شيء خلافاً حول نظرية سياسية جديدة ونظام قديم عفى عليه الزمن .

« وتتجلى مزية أخرى لصبرى فى تنوع مستنداته وكثرتها . ولما كانت مصادر المحفوظات الرسمية للمدة من سنة ١٨٣٢ إلى سنة ١٨٤١ لم تفتح للجمهور إلا من عهد قريب نسبياً ، فإن كتاب صبرى فى مقدمة الكتب التى تمكن فيها صاحبها من مقارنة الوثائق التى أودعت فيها حكومات كثيرة فكرتها السياسية . وهذه المستندات ، التى لم يسبق نشر معظمها ، قد ساعدته على الإتيان بجديد فى موضوعه على الرغم من كثرة تعرض الباحثين له من قبل ، وهذه أولى فضائل هذا الكتاب فى نظر المشتغلين بتاريخ الشرق .

« وليس فى مقدورنا فى حيز هذا النقد المحدود متابعة المؤلف فى تحليله السياسات المختلفة التى تصادمت فى غضون هذه الأربعين سنة . ولكن مما لا ريب فيه أن هذا التحليل قد صحح أوضاعاً وآراء كثيرة : محمد على نفسه وإنجلترا وفرنسا . هذه

« الأشخاص » الثلاثة التى لعبت دوراً رئيسياً فى الحوادث التاريخية الطويلة قد عرف صبرى كيف يكشف عن سياسها واتجاهاتها المتعددة الوجوه وهى كثيراً ما تختلف عن الأوضاع التى صبتها فى قالبها وصقلتها التقاليد المطبوعة بطابع البساطة والتى لا ترى الأمور إلا من ناحية واحدة .

٤ — *مجلة الأدب المستشرقة* (التى تصدر فى ليبزج) . سنة ١٩٣١ عدد ٧ . بقلم هارنكليفر الأستاذ بجامعة جيتنجن :

« دراسة كبيرة مؤسسة على مواد محفوظات واسعة جداً . . ومن الممكن طبعاً نقد نقط تفصيلية ، ولكن بما أن المسألة لا تخرج عن نقط تفصيلية فإنى أتحامى التعرض لها إزاء عمل كهذا قد أحكم بناؤه إلى أقصى حد .

٥ — *ريفى بليه* : (باريس) ، أول أغسطس سنة ١٩٣١ ، بقلم بول فايل:

« كتب صبرى تاريخ حياة محمد على ودرس فى حدودها جميع المسألة الشرقية من سنة ١٨٢٠ لغاية سنة ١٨٤١ وخصوصاً الأزمة الأوروبية من سنة ١٨٣٩ إلى سنة ١٨٤١ . فما أحفل هذا الكتاب بالوقائع المستقاة من مصادر المحفوظات الخطية وما أعظم أمانة المؤلف العلمية فى التعليق والشرح وما أجمل رصانة أسلوبه ؟ وهو ما سيتبينه القارىء نفسه حين يطالع ذلك الكتاب العظيم .

٦ — *مجلة الجمعية الأسيوية* : (لندن) ، يناير سنة ١٩٣٢ بقلم الكولونيل ألجود : « قد يكون هذا الكتاب طويلا جداً للقارىء المتوسط ولكن العلماء سيذكرون للمؤلف جلده فى البحث فى محفوظات القاهرة وباريس ولندن وفينا . وحسب الدكتور صبرى أنه لم يخف أى شىء هام على بصره النافذ . والكتاب فى مجموعه قد كتب بروح نزيهة جادة عادلة .

وليس فى مقدورنا أن نوفى حقها من الثناء تلك الدقة فى الحكم على السياسة الأوروبية إزاء الحكومتين التابعة والمتبوعة ، المتنازعتين على السيادة فى الشرق .

« إن الوثائق الكثيرة جداً المستخرجة من المحفوظات الكبرى مترجمة أو

منقولة فى صلب الكتاب (لا فى الهامش كما يفعل الكثيرون) تكشف لنا عن اضمحلال الباب العالى ونهضة محمد على وما فيها من عزيمة وذكاء ، ومناصبة انجلترا له العداء الطويل ممثلة فى شخص بالمرستون وبونسنى ، مستعينة فى صراعها بالدول الكبرى ، ما خلا فرنسا التى لم تستطع — بفضل تمسكها بنظرية (خير الأمور الوسط) التى كانت عزيزة على لويس فيليب — إلا أن تكفل لوالى مصر الحكومة الوراثية فى وادى النيل .

٧ — *مجلة المستعمرات الإيطالية* التى كانت تصدرها وزارة المستعمرات الإيطالية . عدد نوفمبر سنة ١٩٣٠ :

« إن هذا الكتاب عمل جليل فى تاريخ المسألة الشرقية الشهيرة التى طال بحثها ولكن دراسة صبرى يبرز فيها طابع خاص لأسباب عديدة أولها : نجاحه فى الكشف عن بواطن واتجاهات سياسات انجلترا وفرنسا وروسيا والباب العالى إزاء مصر كشفاً لا هوادة فيه بفضل الوثائق التى استخرجها من وزارات الخارجية المختلفة . . ومنها الرسائل التى مكنته من تحليل شخصية الماهلين وإظهارها فى ضوء جديد . . . الخ الخ . .

« وبالجملة فإن هذا الكتاب فى مجموعه جديد فى أسلوبه وأسانيده وطرائقه » .

٨ — *وكتب جورج دوان فى كتابه (حرب الشام الأولى)* الذى ظهر بالفرنسية فى سنة ١٩٣١ :

« .. على أن التاريخ العام لذلك العصر قد كتبه الدكتور صبرى (الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية) بأسلوب يدل على نبوغ يطيب لنا أن ننحنى له إجلالا » .

(آراء النقاد والعلماء فى الكتاب الثانى)

(عصر اسماعيل)

١ — مجلة العالم الإسلامى الإنجليزية ، عدد ٢٥ يولية سنة ١٩٣٤ :

« أظهر المؤلف فى هذا الكتاب ما اتصف به من دأب وتبسط فى العلم فى كتابه الأول الخاص بتاريخ محمد على وهو يمشى قدماً فى إقامة ذلك الصرح الرفيع فى تاريخ مصر السياسى » .

٢ — مجلة مدرسة العلوم الشرقية بجامعة لندن عدد ١٠ فبراير ١٩٣٤ :

« إن كتاب الدكتور صبرى عمل بنى على البحث وأنه مدعم بالوثائق وأنه — سوى فيما يتعلق بمسائل السياسة الأجنبية — قائم على الإنصاف والاتزان » .

٣ — مجلة العلوم الدينية التى تصدرها جامعة استراسبورج ، سنة ١٩٣٤ :

بعد ما أشار صاحب المقال إلى عصرى عباس واسماعيل وإلى الصراع الجبار الذى دار فيهما حول « المصالح » بين فرنسا وانجلترا من ناحية وبين هاتين الدولتين ومصر من ناحية أخرى وإلى أن دور المحفوظات قد انفتحت على مصاريعها للمؤلف قال : « وبذلك أمكنه الكشف عن حقائق كثيرة كانت مجهولة . . . ومهما كان من الأمر فإن هذا الكتاب قيم بلا شك وهو أول تاريخ لمصر فى ذلك العهد » .

٤ — مجلة الألستراسيون الفرنسية : عدد ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ :

بعد ما أشار الناقد إلى النزاع الاستعمارى بين دول أوروبا فى أفريقيا وإلى اتساع مصر فى وادى النيل والسودان والصومال وهرر وأغندة وغيرها وعلاقة مصر بالمشاكل الأفريقية وما اكتنف هذه العلاقة من عناصر متشابكة لا حصر لها مالية وسياسية واقتصادية قال : « إن المؤلف قد فصل لنا هذه الحوادث ونفخ الحياة فى ذلك التاريخ القريب منا بقوة الأسلوب وتوخى أقصى حدود الدقة فى أسانيده » .

٥ — مجلة بوليبليون الفرنسية : سنة ١٩٣٣ :

بعد ما أشار الناقد إلى عصر اسماعيل وفضائحه المالية التى أخذت منها بنصيب

شركة قناة السويس قال : « إن الصفحات الخاصة بغردون ليست أقل الصفحات إمتاعاً فى ذلك الكتاب الممتلىء روعة من أى النواحى نظرت إليه . .

« إن هذا الكتاب ليس أقل من سابقه وهو يضفى على صاحبه أكبر الفخر » .

٦ — مجلة الجمعية الجغرافية بباريس : عدد ديسمبر سنة ١٩٣٣ :

« إن صبرى العالم المصرى قد أخذ على عاتقه كتابة تاريخ مصر من محمد على إلى اليوم . . وأن هذا الكتاب الذى هو عمل ضخم مدعم بالمستندات الكثيرة من وضع مؤرخ مصرى يفتح لنا فى تاريخ مصر المرتبط بتاريخ أوربا سبلا جديدة ، لم تطرق من قبل ، عظيمة الشأن » .

٧ — مجلة الشهر (ليموا) : عدد ١٠ يناير سنة ١٩٣٤ :

« إن هذا الكتاب الفخم الذى وضعه الأستاذ العلامة صبرى يثبت لنا أن الفضائح المالية لم يخل منها بلد ولا زمان .. وقد أظهر صبرى بقوة أن فرنسا فى ذلك العصر لم تكن أسلم طوية من إنجلترا ، وقد برر المؤلف رد الفعل الذى حدث فى مصر وقتئذ ضد الدول الأوربية التى كان أكبر همها التغرير بمصر وسلبها ونهبها .

« ولا ريب أن هذا الكتاب عظيم الشأن من كل النواحى » .

٨ — مجلة الدراسات التاريخية بباريس : عدد يوليه سنة ١٩٣٤ :

« هذا كتاب رائع جداً مدعم بمستندات رصينة معظمها لم يسبق نشره . وهو يبحث فى عصر هام من تاريخ مصر والتوغل الأوربى في أفريقيا ، وهو ليس تاريخاً سياسياً كما يصفه المؤلف فحسب ، بل تاريخاً اقتصادياً واستعمارياً يجدد فى نواح كثيرة موضوعا كنا لا نعرفه حق المعرفة . وقد ظهرت شخصية غردون الغامضة فى جلاء رائع وبانت مسألة قناة السويس فى جميع بواطنها الخافية » .

٩ — مجلة أفريقيا الفرنسية : عدد فبراير سنة ١٩٣٥ :

« إن الوثائق التى أتى بها المؤلف تظهر فى صورة غير مشرفة الوسائل التى لجأ إليها دلسبس للتحايل على ابتزاز المال من الخديوى إسماعيل . وقد بسط المؤلف المراحل السياسية المختلفة بقوة نفاذة وبانت ملامح جديدة فى شخصية غردون الغامضة » .

١٠ — *مجلة الأدب المستشرقة* : التي تصدر في ليبزج . بقلم الأستاذ هازنكليفر بجامعة جيتنجن . عدد ٥ من سنة ١٩٣٥ :

« إن هذا الكتاب الثاني ليس أقل روعة وشأناً من الأول وأنه مثله تماماً في توخي الدقة في البحث وفي براعة العرض والبناء وفي تنوع فصوله ومناحيه » .

١١ — *المجلة الأمريكية التاريخية* : بقلم هوسكنز الأستاذ بجامعة تفتس :

« إن الكتاب في مجموعه قد كتب بدقة وإحكام وبطريقة علمية رائعة منزهة عن كل مأخذ . وفي الكتاب وجهات نظر جديدة لها شأنها وحسبه أنه يفيض ضوءاً جديداً على مرحلة هامة من تاريخ التدخل الأوربي في أفريقيا » .

تنبيـــه

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢	١	إنجاح	نجاح
٢٨	١٣	فى الماء	من الماء
٣٢	١٥	٦٣٠٠٠	٢٣٨٠٠
٣٦	٢٤ (الأخير)	تتطلب	لا تتطلب







